الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي للقدرة على الأداء
لوزارة الشؤون الإجتماعية
لسنة 2018

أكتوبر 2017

الفـهـــرس

المحور الأول : التقديم العام

1. تقديم الوزارة و السياسة القطاعية
2. الميزانية و برمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط

المحور الثانى : تقديم برامج الوزارة

برنامج الشغل و العلاقات المهنية

1. تقديم البرنامج
2. الأهداف و مؤشرات قيس الأداء
3. نفقات البرنامج

برنامج الضمان الإجتماعي

1. تقديم البرنامج
2. الأهداف و مؤشرات قيس الأداء
3. نفقات البرنامج

برنامج النهوض الإجتماعي

1. تقديم البرنامج
2. الأهداف و مؤشرات قيس الأداء
3. نفقات البرنامج

برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج

1. تقديم البرنامج
2. الأهداف و مؤشرات قيس الأداء
3. نفقات البرنامج

برنامج القيادة و المساندة

1. تقديم البرنامج
2. الأهداف و مؤشرات قيس الأداء
3. نفقات البرنامج

الملاحق

1. بطاقات مؤشرات قيس الأداء
2. بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية

المحور الأول: التقديم العام:

1. تقديم الوزارة و السياسات القطاعية:

1.1- استراتيجية القطاع :

تعمل وزارة الشؤون الإجتماعية على دعم وتطوير سياستها الوطنية في المجال الاجتماعي من خلال جملة من المحاور الإستراتيجية الأساسية وذلك لما يوفره المناخ الإجتماعي المتوازن من دفع للسياسة الاقتصادية والاستثمار وتتمثل هذه المحاور في :

1) تطوير العلاقة الشغلية و تدعيم ظروف العمل اللائق:

- ✓ تطوير منظومة تشريع الشغل والنهوض بالحوار الاجتماعي من خلال العمل على تحيين مدونة تشريع الشغل طبقا لمختلف التنقيحات الواردة في إطار مراجعة الإتفاقيات الإطارية المشتركة بالإضافة إلى العمل على مزيد تفعيل وتعميم هياكل الحوار الإجتماعي داخل المؤسسة و تركيز المجلس الوطني للحوار الاجتماعي ،
- ✓ العمل على تحسين سياسة الأجور وتدعيم المقدرة الشرائية للعمال ،
- ✓ تحسين مناخ العمل والإحاطة بالعمال والمؤسسات من خلال التأكيد على أهمية تفعيل العقد الإجتماعي والدعوة للتوعية بثقافة العمل والمبادرة مع ضمان الحق في الاحتجاج السلمي،
- ✓ تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية من خلال مزيد تعميم خدمات طب الشغل والسلامة المهنية خاصة في الجهات ذات الكثافة على مستوى المؤسسات الصناعية والاقتصادية خاصة في القطاعات ذات الأولوية كحضائر البناء والأشغال العامة.

2) مراجعة انظمة التغطية الاجتماعية و الحوكمة الرشيدة للصناديق الاجتماعية :

- ✓ العمل على مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي تحت إشراف لجنة قيادة تضم مختلف الأطراف الإجتماعية المتدخلة ،
- ✓ السعي للحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الإجتماعي مع المحافظة على مستوى المنافع المسداة.
- ✓ تحسين خدمات الصناديق الإجتماعية والارتقاء بجودتها من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف هذه الخدمات (صرف الجرايات ، استرجاع مصاريف التداوي ...) و تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب هذه الخدمات من المضمونين الاجتماعيين.

3) النهوض بالفئات الضعيفة والهشة ودعم البرامج الضرورية لإدماجها :

- ✓ دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة والعمل على تدعيم وبلورة وتنفيذ برامج لإدماج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الإقتصادية والنهوض بأوضاعها المادية والمعيشية والإحاطة بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل،
- ✓ النهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية ومواصلة إنجاز الخطة الوطنية لتهيئة المحيط المادي والرقمي لفائدتهم ومزيد الإحاطة بهم من خلال تهيئة وتوسيع شبكة الهياكل والجمعيات المتدخلة في المجال و العمل على إدماجهم من خلال بعث موارد الرزق ،
- ✓ تطوير آليات الدفاع الاجتماعي وتكثيف الجهود الرامية الى النهوض ببرامج رعاية الطفولة الجانحة والفاقدة للسند العائلي ودعم برنامج العمل الإجتماعي المدرسي وتطوير منظومة التعهد بالأطفال الفاقدين للسند،
- ✓ تحسين مردودية برنامج تعليم الكبار وتطوير أنشطته و مراجعتها.

4) الإحاطة بالتونسيين بالخارج وتدعيم سياسات الهجرة:

- ✓ إرساء استراتيجية وطنية للهجرة والتونسيين بالخارج تتلاقى مع أهداف مشروع مخطط التنمية الإقتصادي والإجتماعي للفترة 2016- 2020 تمكن من :
  - تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
  - ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
  - تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
  - النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
  - الاهتمام بظاهرة الهجرة الوافدة.

2.1- برامج وزارة الشؤون الإجتماعية :

تم تفريع مهمة "الشؤون الإجتماعية" إلى خمس برامج وهي :

- ✓ برنامج الشغل والعلاقات المهنية
- ✓ برنامج الضمان الإجتماعي
- ✓ برنامج النهوض الإجتماعي
- ✓ برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
- ✓ برنامج القيادة والمساندة.

تكريسا لمبدإ المسؤولية في تنفيذ السياسات العمومية تم ضبط جملة من الأهداف التي تترجم الأولويات الاستراتيجية لكل برنامج في إطار مهمة الوزارة كما تم ضبط جملة من المؤشرات الموضوعية لقيس درجة تحقيق الأهداف المعلنة و تقييم النتائج المحققة بالتوازي مع استعمال الاعتمادات المرسمة لفائدة كل برنامج.

2. ميزانية الوزارة و برمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط :

1.2- تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2018 :

جدول عدد 1 : تطور ميزانية الوزارة لسنة 2018
حسب البرامج و البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	إنجازات 2016	قانون المالية	تقديرات 2018	نسبة التطوّر (2017-2018)

		2017 (1)	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) ((2)- (1))/ (1)
البرنامج الفرعي 1-1 :	12 628 436	12 718 680				
البرنامج الفرعي 1-2 :	691 446	658 843				
البرنامج الفرعي 1-3 :	4 038 247	4 521 802				
مجموع البرنامج 1 :	**17 358 129**	**17 899 325**	**22 199 005**	**20 779 005**	**1 879 680**	**10.50%**
مجموع البرنامج 2 :	**436 850 447**	**719 272 252**	**614 198 900**	**614 198 900**	**-105 073 352**	**-14.61%**
البرنامج الفرعي 3-1 :	553 459 408	556 105 031	582 596 551	579 381 551	23 276 520	4.19%
البرنامج الفرعي 3-2 :	34 741 349	38 379 688	52 201 126	45 986 126	7 606 438	19.82%
البرنامج الفرعي 3-3 :	23 627 299	24 554 202	25 041 740	25 041 740	487 538	1.99%
البرنامج الفرعي 3-4 :	6 017 650	5 371 020	7 712 867	7 712 867	2 341 847	43.60%
مجموع البرنامج 3 :	**617 845 706**	**629 629 941**	**667 552 284**	**658 122 284**	**28 492 343**	**4.53%**
مجموع البرنامج 4 :	**18 427 489**	**19 818 680**	**18 896 212**	**18 896 212**	**- 922 468**	**-4.65%**
البرنامج الفرعي 9-1 :	35 217 207	34 265 112	36 447 161	35 347 161	1 082 049	3.16%
البرنامج الفرعي 9-2 :	6 238 752	6 860 690	8 020 438	8 020 438	1 159 748	16.90%
مجموع البرنامج 9 :	**41 455 958**	**41 125 802**	**44 467 599**	**43 367 599**	**2 241 797**	5.45%
المجموع العام للبرامج	**1131 937 729**	**1427 746 000**	**1367 314 000**	**1355 364 000**	**- 73 382 000**	**- 5.14%**

رسم بياني عدد 1

تطور ميزانية البرامج لسنتي 2017 و 2018 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

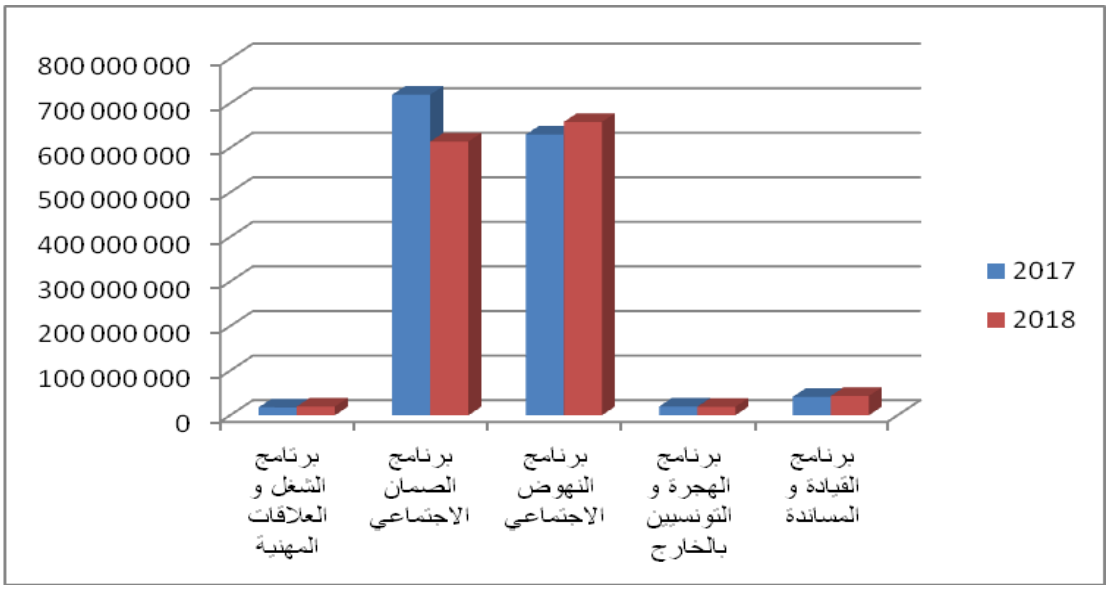

جدول عدد 2 : توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2018

حسب البرامج و طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	برنامج الشغل والعلاقات المهنية	برنامج الضمان الاجتماعي	برنامج النهوض الاجتماعي	برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج	برنامج القيادة والمساندة	المجموع
العنوان الأول: نفقات التصرف	**19 189 005**	**573 198 900**	**646 027 284**	**18 331 212**	**40 617 599**	**1297 364 000**
التأجير العمومي	18 528 005	695 000	93 331 318	15 605 212	32 010 565	160 171 000
وسائل المصالح	661 000	17 000	5 056 966	2 226 000	4 876 034	12 837 000
التدخل العمومي	1 000 000	572 486 000	547 639 000	500 000	3 731 000	1124 356 000

العنوان الثاني : نفقات التنمية	**590 000**	**41 000 000**	**5 095 000**	**565 000**	**2 750 000**	**51 511 000**
الاستثمارات المباشرة	590 000		5 095 000		2 750 000	8 435 000
التمويل العمومي		41 000 000		565 000		41 565 000
صناديق الخزينة			**7 000 000**			**7 000 000**
المجموع	**20 779 005**	**614 198 900**	**658 122 284**	**18 896 212**	**43 367 599**	**1354 364 000**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني : توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2018
حسب البرامج و طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

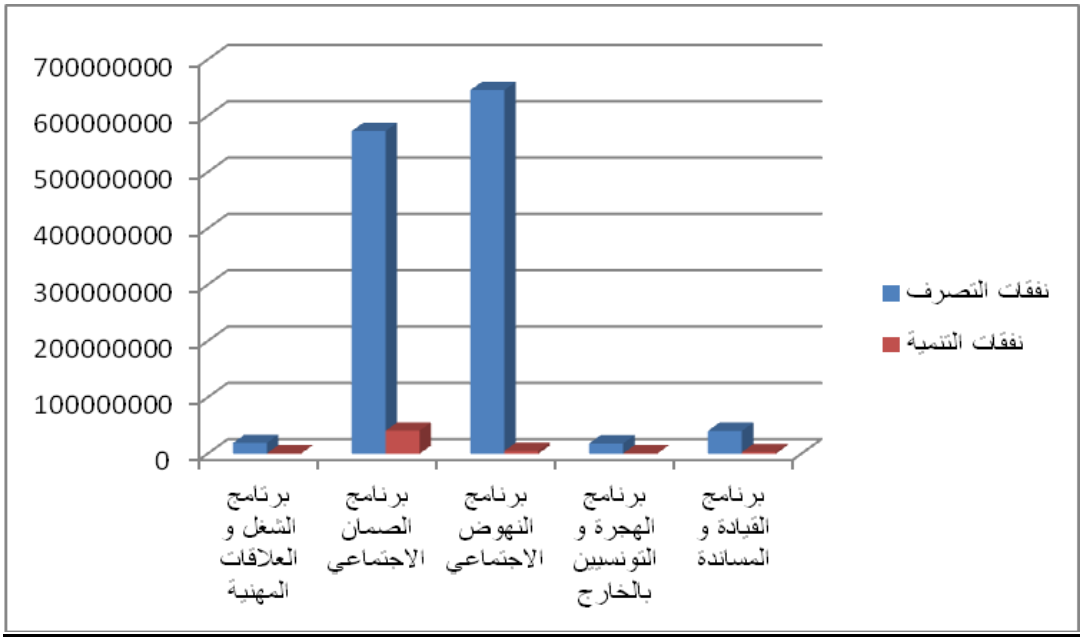

2.2 – تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة :

جدول عدد 3 : إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة :
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2017	التقديرات		
	2015	2016		2018	2019	2020
العنوان الأول: نفقات التصرف	**733 219 594**	**741 672 000**	**1369 235 000**	**1297 364 000**	**1362 232 200**	**1430 343 810**
التأجير العمومي	131 367 894	148 406 396	152 732 000	160 171 000	168 179 550	176 588 528
وسائل المصالح	13 788 045	14 470 456	13 372 000	12 837 000	13 478 850	14 152 793
التدخل العمومي	588 063 655	886 017 473	1203 131 000	1125 356 000	1180 573 800	1239 602 490
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**62 138 343**	**74 730 959**	**51 511 000**	**50 000 000**	**52 500 000**	**55 125 000**
الاستثمارات المباشرة	10 456 443	11 047 959	9 790 000	8 435 000	8 856 750	9 299 588
التمويل العمومي	51 681 900	63 683 000	41 721 000	41 565 000	43 643 250	45 825 412
صناديق الخزينة	**7 964 000**	**8 312 444**	**7 000 000**	**7 000 000**	**7 000 000**	**7 000 000**
المجموع	**803 321 938**	**1131 937 729**	**1427 746 000**	**1355 364 000**	**1421 732 200**	**1492 468 810**

جدول عدد 4 : إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة :

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2017	التقديرات		
	2015	2016		2018	2019	2020
برنامج 1	16 250 628	17 358 129	17 899 325	20 779 005	20767 955	21 806 353
برنامج 2	150 261 247	436 850 447	719 272 252	614 198 900	644 908 845	677 154 287
برنامج 3	582 425 870	617 845 706	629 629 941	658 122 284	691 028 398	725 579 818
برنامج 4	17 469 008	18 427 489	19 818 680	18 896 212	19 841 023	20 833 074
برنامج 9	36 915 185	41 455 958	41 125 802	43 367 599	45 535 979	47 812 778
المجموع	**803 321 938**	**1131 937 729**	**1427 746 000**	**1355 364 000**	**1422 082 200**	**1493 186 310**

المحور الثاني: برامج الوزارة

برنامج "الشغل والعلاقات المهنية"

رئيس البرنامج: السيد فؤاد بن عبد الله مدير عام تفقدية الشغل والمصالحة

1-تقديم البرنامج واستراتيجيته:

يحتل قطاع الشغل والعلاقات المهنية مكانة هامة ضمن مجالات تدخل وزارة الشؤون الإجتماعية لدوره في المحافظة على التوازنات الإجتماعية والإقتصادية الكبرى وفق سياسة تشاركية تعتمد مبدإ التفاوض والحوار الإجتماعي بين مختلف المنظمات المهنية تحت رعاية الوزارة والحرص على تأطير مراقبة العلاقة التعاقدية بين طرفي الإنتاج وفقا للضوابط القانونية والترتيبية.

وقد عملت مصالح برنامج الشغل والعلاقات المهنية على توفير مقومات العمل اللائق والعدالة الإجتماعية من خلال:

- ✓ **تطبيق مقتضيات العقد الاجتماعي المتعلقة بمأسسة الحوار الاجتماعي والذي تم إبرامه بتاريخ 14 جانفي 2013**، من خلال المصادقة على مشروع القانون عدد 54 لسنة 2017 المؤرخ في 24 جويلية 2017 المتعلق بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وبضبط مشمولاته وكيفية تسييره. ويتولى المجلس تنظيم الحوار الاجتماعي وإدارته في المسائل الاجتماعية والاقتصادية التي تحظى باهتمام الأطراف الاجتماعية الثلاثة (الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية)، في إطار يضمن استمرار الحوار وانتظامه كما يستشار المجلس وجوبا في مشاريع القوانين ومشاريع الأوامر الحكومية ذات العلاقة بالشغل والعلاقات المهنية والتكوين المهني والحماية الاجتماعية. كما يمكن أن يستشار في مشاريع القوانين والأوامر الحكومية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية وفي مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الميزانيات الاقتصادية،
- ✓ **تطوير المنظومة الترتيبية والتشريعية** من خلال إبرام إتفاقية للزيادات في الأجور والمنح لفائدة العاملين بالقطاعات الخاضعة لمجلة الشغل بعنوان سنة 2015 والاتفاقية المشتركة الإطارية في القطاع الفلاحي وإصدار أوامر حكومية تتعلق بضبط الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل و بضبط الأجر الأدنى الفلاحي المضمون و بالترفيع في الأجور في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل والتي لا ترتبط باتفاقيات مشتركة قطاعية أو بأنظمة أساسية خاصة،
- ✓ **تفعيل الحوار بين الاطراف الاجتماعية** من خلال الاتفاق بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحادالتونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية على فتح جولة جديدة من المفاوضات لمراجعة الاتفاقيات المشتركة القطاعية في جانبيهاالترتيبي والمالي بعنوان سنتي 2016 و2017 و قد امتدت فترة المفاوضات من شهر مارس 2016 إلى موفى شهر ماي 2016 و أفضت نتائجها إلى الاتفاق على نسبة زيادة بـ6% في الأجور الأساسية بـ6% في مبالغ المنح القارة و الشهرية والمعممة و قد تم إصدار 21 ملحقا تعديليا بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية في انتظار نشر بقية الملاحق ،
- ✓ إعداد منظومة إعلامية (Système d'information) ستمكن من حسن توظيف الموارد البشرية الموضوعة على ذمة كل تفقديات الشغل والمصالحة وتوجيهها نحو الأولويات المرسومة لضمان النجاعة المطلوبة. كما ستمكن هذه المنظومة من توفير كل أنواع الإحصائيات بطريقة فورية ودقيقة بالإضافة لتسهيلها لعمل متفقدي الشغل وذلك بتوفيرها لجداول قيادة تمكنهم من حسن برمجة عملهم ومراقبة كل المؤسسات التابعة لمرجع نظرهم،
- ✓ تطوير المنظومة الترتيبية والتشريعية للصحة والسلامة المهنية ووضع استراتيجية وطنية للوقاية من الأخطار المهنية من خلال تسجيل تقدم في إنجاز الخارطة الوطنية للامراض المهنية وذلك من خلال البدء في عملية المسح والتي تمتد من 15 نوفمبر 2016 إلى 15 ديسمبر 2017 من خلال تخصيص أربعة أشهر بكل ولاية حسب خصوصيات كل جهة وكثرة النشاط بها. وتتمثل الاشغال المنجزة في تنظيم ندوات ودورات تكوينية وحصص توعوية لفائدة اطباء الشغل لتحسيسهم باهمية المشاركة في المسح الوطني بالإضافة إلى طباعة وتوزيع المطويات والمعلقات التحسيسية التي تعرف بأهداف وإجراءات المسح الوطني وطباعة الاستبيانات المزمع انجازها،

وقد شملت عملية المسح في مرحلة أولى ولايات منوبة والمنستير وزغوان وسليانة والقيروان وتم تشريك 30 طبيب شغل متطوع وتعمير 1644 استبيان.

1.1-خارطة البرنامج:

تسهر على تنفيذ برنامج الشغل والعلاقات المهنية الهياكل الإدارية التالية:

الإدارات العامة والمكاتب	الهياكل الجهوية	المؤسسات تحت الإشراف
الإدارة العامة للشغل		
الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة	- أقسام تفقدية الشغل والمصالحة	

	- الوحدات المحلية لتفقدية الشغل والمصالحة	
إدارة تفقد طب الشغل والسلامة المهنية	أقسام تفقد طب الشغل والسلامة المهنية	
مكتب الإحاطة بالمؤسسات الإقتصادية		
مكتب متابعة وتنسيق برامج الوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية		
		معهد الصحة والسلامة المهنية

2.1-أهداف برنامج الشغل والعلاقات المهنية:

الأهداف	**الهدف 1:** ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل	**الهدف 2:** المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي

2-أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

1.2-تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

تتجسم استراتيجية برنامج الشغل والعلاقات المهنية من خلال جملة من الأهداف المحورية التي تم ضبطها بناء على التوجهات والأولويات في هذا القطاع وتتمثل هذه الاهداف في:

- ✓ **ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل** ويرمي هذا الهدف لتجسيم سياسة الوزارة في مجال ضمان تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية في مجال الشغل و تجنب النزاعات الشغلية والحرص على التصدي لأشكال التشغيل الهش بما يوفر مناخ اجتماعي يمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية و يحفز على الاستثمار.
- ✓ **المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي و تدعيم الحوار داخل المؤسسة** ويرمي هذا الهدف لمزيد تجسيد التوجه نحو تكريس مبدأ الحوار داخل المؤسسة و بناء علاقة متوازنة بين الأجراء وأصحاب المؤسسات بما يساهم في الحد من التوتر و إرساء أرضية للتحاور و تبادل الأراء بين جميع الاطراف.

- تقديم الأهداف:

الهدف 1-1: ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل:

- تقديم الهدف: يساهم هذا الهدف في التخفيف من التوتر داخل المؤسسة الاقتصادية والتخفيض من عدد النزاعات الفردية والجماعية كما يساهم في تحسين موارد الصناديق الاجتماعية والمصالح الجبائية ويعزز مبدأ المنافسة النزيهة.

- مرجع الهدف: الفصول 170 وما بعده من مجلة الشغل والاتفاقية الدولية عدد 81.

- تقديم المؤشرات:

- **<u>نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد</u>**: تم إعتماد هذا المؤشر لتقييم مدى تغطية زيارات التفقد للعمال الخاضعين لمجال تدخل تفقدية الشغل والمصالحة ولتدعيم تطبيق الأحكام التشريعية والترتيبية والتعاقدية الضابطة لعلاقات الشغل أو المنجرة عنها في كل مجالات النشاط التابعة لكل القطاعات الخاضعة لقانون الشغل.
- **<u>نسبة تسوية المخالفات التي وقعت معاينتها في إطار زيارات التفقد:</u>** تم إعتماد هذا المؤشر لتقييم مدى نجاعة زيارات التفقد ومدى احترام أصحاب العمل للقواعد القانونية وبالتالي تقييم نجاعة المنظومة القانونية في مجال الشغل والعلاقات المهنية ومدى ضمانها لتحقيق التوجهات العامة للدولة.

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
			2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل:	**المؤشر 1:** نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد	%	44.88	44.41	48.59	48.94	49.34	49.64	50.15
	المؤشر 2 : نسبة تسوية المخالفات التي وقعت معاينتها في إطار زيارات التفقد	%	65.86	72.75	66.21	72.73	78.26	83.33	88.46

<u>الهدف 2-1: المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي:</u>

- تقديم الهدف: يساهم هذا الهدف في تكريس مبدأ الحوار داخل المؤسسة وتشريك العمال في تصور طرق وآليات النهوض بالمؤسسة كما يساهم في التقليل والتخفيف من التوتّر داخلها.

- مرجع الهدف: الفصول من 157 إلى 169 من مجلة الشغل / الأمر عدد 30 لسنة 1995 المؤرخ في 09/01/1995 / منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 14 المؤرخ في 18 أوت 1995.

- تقديم المؤشرات:

<u>نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة:</u> تم إعتماد هذا المؤشر الكمي لنتمكن من قيس مدى إحترام الفصول القانونية المنظمة لهذه الهياكل ومدى استجابة أصحاب المؤسسات لتوفير البنية التحتية للحوار الاجتماعي داخل مؤسساتهم قصد ضمان مبدأ الحوار داخل المؤسسة.

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
			2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي:	**المؤشر 1:** نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة	%	85.3	86.4	70.73	77.98	85.23	92.49	99.74

2.2 - <u>أنشطة البرنامج:</u>

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2018	الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة
الهدف 1-1 تدعيم مراقبة تطبيق تشريع الشغل:	**المؤشر 1:** نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد	49.34%	- تكثيف زيارات التفقد الموجهة للقطاعات المهيكلة وغير المهيكلة - تكثيف زيارات التفقد والمتابعة لشروط حفظ الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات الاقتصادية - تجهيز أقسام ووحدات تفقدية الشغل والمصالحة - اقتناء تجهيزات إعلامية - اقتناء وسائل النقل - برمجة دورات تكوينية لفائدة متفقدي الشغل - إعداد تطبيقة إعلامية لمتابعة زيارات التفقد - تحيين مدونة تشريع الشغل وتوفير وثيقة قانونية محينة تتضمن جميع النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة لفائدة متفقدي الشغل والمهنيين وممثلي المجتمع المدني أثناء ادائهم لمهامهم.	- 100 أ.د - 130 أ.د -130 أ.د
	المؤشر 2: نسبة تسوية المخالفات التي وقعت معاينتها في إطار زيارات التفقد	78.26%	- معاينة المخالفات ونصح وارشاد المؤجرين لضرورة تسوية وضعيتهم وتطبيق ما جاء بالنصوص القانونية لما فيه ضمان لحقوق كل الأطراف وديمومة المؤسسة على المدى المتوسط والبعيد. - تطبيق الإجراءات القانونية على مستوى معاينة وتحرير محاضر المخالفات -تطبيق القانون عند استنفاذ كل المجهودات الصلحية بتحرير محاضر مخالفات. - متابعة مآل المخالفات المرصودة وإعداد جداول متابعة دورية في الغرض	
الهدف 1-2: المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي:	**المؤشر 1:** نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة	85.23%	- تكثيف زيارات التفقد والمتابعة بالمؤسسات الاقتصادية علما وأن هذه الزيارات تهم قطاعي تفقد الشغل وطب الشغل والسلامة المهنية - المراجعة الشاملة على مستوى ما تم تركيزه من لجان - إعداد برامج تهدف إلى الوقاية من المخاطر المهنية خاصة في القطاعات ذات الاولوية	

3- نفقات برنامج الشغل والعلاقات المهنية :

1.3 - ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية :

تطور اعتمادات برنامج "الشغل والعلاقات المهنية"

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2016	قانون المالية 2017 (1)	تقديرات 2018		نسبة التطوّر (2018-2017)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (2)-(1)	النسبة % ((2)-(1))/(1)
العنوان الأول: نفقات التصرف	**17 298 567**	**17 489 325**	**19 189 005**	**19 189 005**	**1 699 680**	**9.72%**
التأجير العمومي	15 942 631	16 762 825	18 528 005	18 528 005	1 765 180	10.53%
وسائل المصالح	702 673	726 500	661 000	661 000	- 65 000	- 9.02%
التدخل العمومي	2 323		1000000	1000 000		
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**710 502**	**410 000**	**3010 000**	**590 000**	**180 000**	**43.90%**
الاستثمارات المباشرة	710 502	410 000	3010 000	590 000	180 000	43.90%
التمويل العمومي						
مجموع البرنامج	**17 358 129**	**17 899 325**	**23 199 005**	**20 779 005**	**1 879 680**	**10.50%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع مشروع ميزانية برنامج الشغل و العلاقات المهنية لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة : اعتمادات الدفع

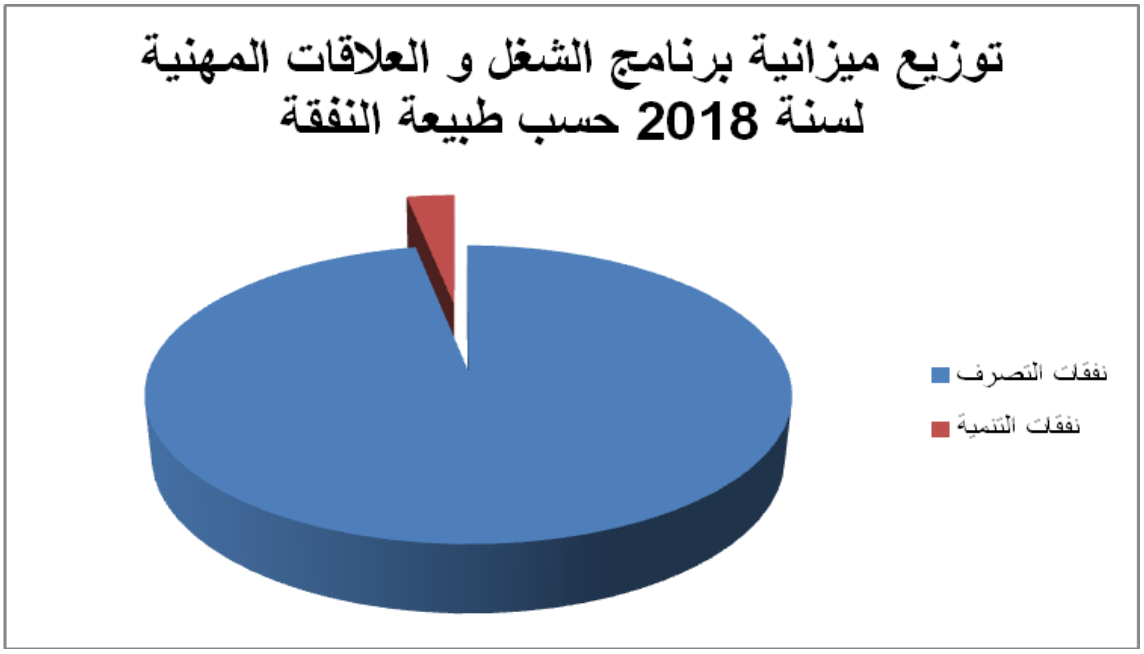

2.3 – تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية:

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2017	التقديرات		
	2015	2016		2018	2019	2020

العنوان الأول: **نفقات التصرف**	**15 338 776**	**16 647 627**	**17 489 325**	**19 189 005**	**20 148 455**	**21 155 879**
التأجير العمومي*	15 333684	15 942 631	16 762 825	18 528 005	19 454 405	20 427 125
وسائل المصالح	-	702 673	726 500	661 000	694 050	728 753
التدخل العمومي	5 092	2 323	-	1000 000		
العنوان الثاني : **نفقات التنمية**	**911 852**	**710 502**	**410 000**	**590 000**	**619 500**	**650 475**
الاستثمارات المباشرة	911 852	710 502	410 ,000	590 000	619 500	650 475
التمويل العمومي		-				
المجموع	**16 250 628**	**17 358 129**	**17 899 325**	**20 779 005**	**20 767 955**	**21 806 353**

برنامج " الضمان الإجتماعي "

رئيس البرنامج : السيد كمال المدوري مدير عام الضمان الاجتماعي

1- تقديم البرنامج و استراتيجيته:

في إطار تطبيق مقتضيات العقد الاجتماعي وخاصة المحور المتعلق بالحماية الاجتماعية وسعيا إلى تجاوز الضغوطات المالية التي تعترض قطاع الضمان الاجتماعي وتحسين أدائه باعتبار دوره البارز في تكريس قيم التضامن بين مختلف شرائح المجتمع وأجياله وفي تحسين مستوى عيش الأفراد و الأسر والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، يعتبر إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي من أهم المشاريع التي تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على استكمالها.

وفي هذا الاطار، تتمثل التوجهات الاستراتيجية للوزارة في مجال الضمان الاجتماعي أساسا في ما يلي:

- المراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعها بما في ذلك نظام التأمين على المرض من خلال القيام بإصلاح هيكلي ومقياسي لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص والقيام بعملية تقييم شامل لمنظومة التأمين على المرض في علاقة مع كافة المتدخلين تفضي الى مراجعة شاملة لهذه المنظومة في اتجاه التحكم في النفقات الصحية والحد من التجاوزات وإحكام التصرف في المنظومات العلاجية.
- تنويع مصادر تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي في القطاعين العمومي والخاص وذلك إضافة إلى المساهمات بما يكفل تحقيق التوازن المالي للصناديق الاجتماعية وتطوير الخدمات تفاديا لمزيد الترفيع في المساهمات المبنية على الأجور لعدم اثقال كاهل المضمونين أو الحد من تنافسية المؤسسة وقدراتها التشغيلية.
- تحسين استخلاص ديون الصناديق الاجتماعية من خلال وضع استراتيجية تقوم على جملة من العناصر المتكاملة من ذلك :

- تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي لجعلها تتلاءم والتّغيّرات الاجتماعية والاقتصادية، - دعم التنسيق وتبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى،

- إعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة،

- دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،

- وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم.
- تطوير أساليب التصرف وحوكمة إدارة صناديق الضمان الاجتماعي.
- تدعيم لامركزية التصرف وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.
- تعزيز رصيد الاتفاقيات الدولية الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي ضمانا لحماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج وتطوير نظام التغطية الاجتماعية للتونسيين بالخارج.
- وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي لدى جميع الخاضعين
- إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية تهدف الى توفير الضمانات الأساسية للعيش الكريم من تغطية صحية لكل مواطن وتوفير حد أدنى من الدخل لكل عائلة.

ويهدف إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي أساسا الى إعادة التوازنات المالية لمختلف الأنظمة التي تديرها صناديق الضمان الاجتماعي وضمان ديمومتها واستمرارها للأجيال الحاضرة والمستقبلية. إذ شهدت منظومة الضمان الاجتماعي خلال العشرية الأخيرة عدة ضغوطات مالية أصبحت أكثر حدة خلال السنوات الأخيرة. حيث تطورت النتائج المحاسبية الجملية لصناديق الضمان الاجتماعي لتصل الى عجز بحوالي 371 م د سنة 2014 ومن المتوقع أن يبلغ هذا العجز 772 م د في موفى سنة 2017 باعتبار الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة سنة 2017 لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والبالغة 500 م د.

وفي هذا السياق، تتمثل الأهداف ذات الأولوية في مجال الضمان الاجتماعي التي تعمل الوزارة على انجازها أساسا في:

- تحسين التوازنات المالية للصناديق وخاصة أنظمة التقاعد ونظام التأمين على المرض باعتبارها خير ضامن لديمومتها والحفاظ على المكاسب التي تحققت في هذا المجال وتواصلها للأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية والعمل على استقطاب القطاع الموازي،
- تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

1.1- خارطة البرنامج :

تسهر على تنفيذ برنامج الضمان الإجتماعي الهياكل الإدارية التالية :

الإدارات العامة	الهياكل الجهوية	المؤسسات العمومية

الإدارة العامة للضمان الإجتماعي		
	المراكز الجهوية والمكاتب المحلية للصناديق	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية
		الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي
		الصندوق الوطني للتأمين على المرض
		مركز الدراسات والبحوث الإجتماعية

2.1- أهداف برنامج الضمان الاجتماعي :

	برنامج الضمان الاجتماعي
الأهداف	**الهدف 1** : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
	الهدف 2 : تحسين التغطية الاجتماعية
	الهدف 3 : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء :

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس الأداء :

تتجسم استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي من خلال جملة من الأهداف المحورية التي تم ضبطها بناء على التوجهات و الأولويات في هذا القطاع و تتمثل هذه الاهداف في :

- ✓ **المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي** حيث يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية الوزارة الرامية لضمان التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية و قد تم في هذا الإطار تكوين لجنة فرعية للحماية الاجتماعية منبثقة عن العقد الاجتماعي ثلاثية التركيبة تضم ممثلين عن الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أوكلت إليها مهمة القيام بمراجعة شاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعها لايجاد الحلول والإجراءات على المدى المتوسط والمدى البعيد لتحقيق التوازن المالي مع المحافظة على مستوى قاعدي أدنى وفقا للنظام التوزيعي.
- ✓ **تحسين الإستخلاص** و يندرج هذا الهدف ضمن التوجه نحو ايجاد آليات كفيلة بتحسين استخلاص مستحقات الصناديق الاجتماعية في القطاعين العمومي والخاص وتحسين موارد الصناديق الاجتماعية.
- ✓ **تحسين التغطية الاجتماعية** ويهدف الى تقييم و مراجعة أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستقطاب العاملين بالقطاعات غير المهيكلة وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية.
- ✓ **تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين** و يهدف لتدعيم جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الاجتماعية و تقريبها من المنخرطين .

- **تقديم الهدف1 : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي:** يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية الوزارة الرامية لضمان التوازنات المالية للصّناديق الإجتماعية.

- **مرجع الهدف : العقد الاجتماعي محور الحماية الاجتماعية**
- **تقديم المؤشر :** تجسيما لبنود العقد الاجتماعي، يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة الى تحقيقها وذلك بالنظر الى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص ونظام التأمين على المرض .

وتتمثل أهم العناصر المتعلقة بهذا الهدف في:

- على المدى القصير، مواصلة ايفاء الصناديق بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها،
- على المدى المتوسط والبعيد، الاستدامة المالية للأنظمة الحالية والمحافظة على المكاسب المحققة و ضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة و المستقبلية.

مؤشر1: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل (الأعباء/ المداخيل)

يهدف هذا المؤشر الى مقاربة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر. كما يهدف الى متابعة مدى ملائمة الأعباء الخاصة بأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص ونظام التأمين على المرض للمداخيل الخاصة بكل نظام.

المحتوى	الإنجازات				الأهداف
	2014	2015	2016(1)	2017 (2)	2018(3)
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي					
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	% 109,95	% 118,72	% 118	122 %	115 %
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	% 132,19	% 143,26	% 143	146 %	140 %
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية					
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	% 111	% 112	% 99,02(**)	% 108(***)	% 121,4
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	% 111	% 112	% 99,2(**)	% 108,6(***)	% 123,3
الصندوق الوطني للتأمين على المرض					
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%93,8	%94,8	%89,4	%94	%94
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%104,6	%104,7	%96,8	%104,5	%104,5

(1) أرقام وقتية
(2) تقديرات (أرقام الميزانية)
(3) تمثل الأرقام الواردة بعنوان سنة 2018 أهداف الصناديق الاجتماعية في ظل التشريع الحالي.
(**) باعتبار الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة سنتي 2016 و2017 والبالغة على التوالي 300 م د و500 م د
(***) نسبة توازن فني

مؤشر2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

تعتبر وظيفة استخلاص المساهمات ومراقبة الامتثال لقوانين الضمان الاجتماعي من بين الوظائف الأساسية لضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وتحقيق توازناتها المالية.وقد تم اعتماد نسبة الاستخلاص كمؤشر ثان لمتابعة الهدف المتعلق بتحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك باعتبار الترابط الوثيق بين الاستخلاص والتوازن المالي للصندوق.

ويساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقاته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.

المحتوى	الإنجازات				الأهداف
	2014	2015	2016	2017 (6 أشهر)	2018
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية					
• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 92,1	% 91,20	% 91,3	% 92,1	% 93
• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 48,9	% 46,8	% 47,4	% 39	% 60
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%17,8	%15,6	%17	%12	%18

- تقديم الهدف 2: تحسين التغطية الاجتماعية

تعمل الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الإجتماعي وذلك وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي

- مرجع الهدف : العقد الإجتماعي

- تقديم المؤشر : يساوي هذا المؤشر عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم)

ويهدف الى تقييم أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستقطاب العاملين بالقطاعات غير المهيكلة وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية.

المحتوى	الانجازات	الأهداف

	2014	2015	(1) 2016	(2) 2017	2018
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	% 80,9	% 78,1	% 79,9	% 82	% 83
- نظام الأجراء الفلاحيون	% 11,5	% 10,7	% 11,7	% 12,4	% 14
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	% 88,8	% 91,2	% 94,4	% 96,1	% 98
- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	% 72,4	% 80,8	% 81,9	% 83	% 84
- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	% 82,3	% 87,2	% 88,4	% 89,5	% 91
المجموع	**% 77,6**	**% 78,5**	**% 80,1**	**% 81,9**	**% 84**

(1) أرقام وقتية
(2) تقديرات

- تقديم الهدف 3 : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين:

تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) بالاضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي الى جانب العمل على متابعة تنفيذ معايير ومؤشرات تعزيز الجودة والنجاعة.

- تقديم المؤشر : يهدف هذا المؤشر الى متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها.

المحتوى	الإنجازات				الأهداف
	2014	2015	2016	2017	2018
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي					
آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	66	58	57	37	30
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)					
إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (1-2)	% 84	% 84	% 85,6	% 86	% 87
تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)	% 97,9	% 98	% 98,2	% 98,5	% 99
تصفية ملفات جرايات الترمل (3-2)	% 94	% 91	% 97	% 95,5	% 97,5
تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (4-2)	% 94	% 91	% 97	% 97	% 97
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)					
آجال استرجاع المصاريف (3)	24,23	31,16	21,6	21,7	21
آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية					

• خلاص أتعاب الأطباء	34,41	27,24	38,5	84,9	38,5
• خلاص الصيادلة	23,11	14,28	29,9	82,7	29.9
• خلاص المصحات الخاصة	26,39	25,72	36,2	81,6	36.2
• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	34,21	30,42	38,7	75,3	40.8
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة					
• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	11,47	12,41	12	11	11
• زرع الكلى	25,75	27,05	32	28	28
• زرع النخاع الشوكي	35,81	19	19	14	14
• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب	12 ,90	13,95	14	12	12
• تفتيت حصى الكلى	9,12	10,83	9	8	8
• السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	13,95	15,35	14	13	13
• التكفل بمصاريف الآلات الطبية	26,04	28,47	62,7	39,7	38,7
• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	13,42	13,13	10	9	9
• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	8,71	8,61	17	16	9

(1)مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

(2)نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(2-1): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3)استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

2.2- تقديم أنشطة البرنامج :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2018	الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة
المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان	**المؤشر 1:** نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل	أنظر جدول 1	- دخول اصلاح أنظمة التقاعد حيز التنفيذ مع مطلع سنة 2018 - تنويع مصادر التمويل (احداث مساهمة اجتماعية تضامنية) - تحسين الاستخلاص من خلال تكثيف الدور الرقابي وإعادة	- مساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الإجتماعية :200 مليون دينارا - تسديد ديون

الاجتماعي	**المؤشر 2:** نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)	أنظر جدول 2	تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية وتأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي - دعم و تطوير الإدارة الاتصالية - دعم التنسيق وتبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي:67 مليون دينارا
تحسين التغطية الاجتماعية	**المؤشر 1:** نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية	أنظر جدول 3	- تكثيف المراقبة الميدانية وتدعيم سلك المراقبة - اعتماد وتدعيم الخطة الاتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي (تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان) - مزيد تحسين أساليب التصرف من ذلك تحسين الاستقبال واعتماد التكوين الهادف - مقاومة التهرب الاجتماعي	
تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين	**المؤشر عدد 1:** آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال	أنظر جدول 4	- تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية - مزيد تقريب خدمات الضمان الاجتماعي في إطار إحداث دور الخدمات الإدارية - تدعيم استعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال	

3- نفقات برنامج الضمان الاجتماعي :

1.3- ميزانية البرنامج الضمان الاجتماعي :

تطور اعتمادات برنامج الضمان الاجتماعي

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات2016	قانون المالية 2017 (1)	تقديرات 2018		نسبة التطوّر (2017-2018)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (((1) -(2))/ (1)
العنوان الأول: نفقات التصرف	**373 938 447**	**678 367 252**	**573 198 900**	**573 198 900**	**-105 168 352**	**-15.50%**
التأجير العمومي	653 190	348 952	695 900	695 900	346 948	99.43%
وسائل المصالح	17 987	22 300	17 000	17 000	- 5 300	- 23.77%
التدخل العمومي	373 267 270	677 996 000	572 486 000	572 486 000	- 105 510 000	- 15.56%
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**120788,000**	**40 905 000**	**41 000 000**	**41 000 000**	**95 000**	**0.23%**
التمويل العمومي	62 912 000	40 905 000	41 000 000	41 000 000	95 000	0.23%
الحسابات الخاصة في الخزينة						
مجموع البرنامج	**436 850 447**	**719 272 252**	**614 198 900**	**614 198 900**	**- 105 073 352**	**- 14.61%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني : مشروع ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2018
حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

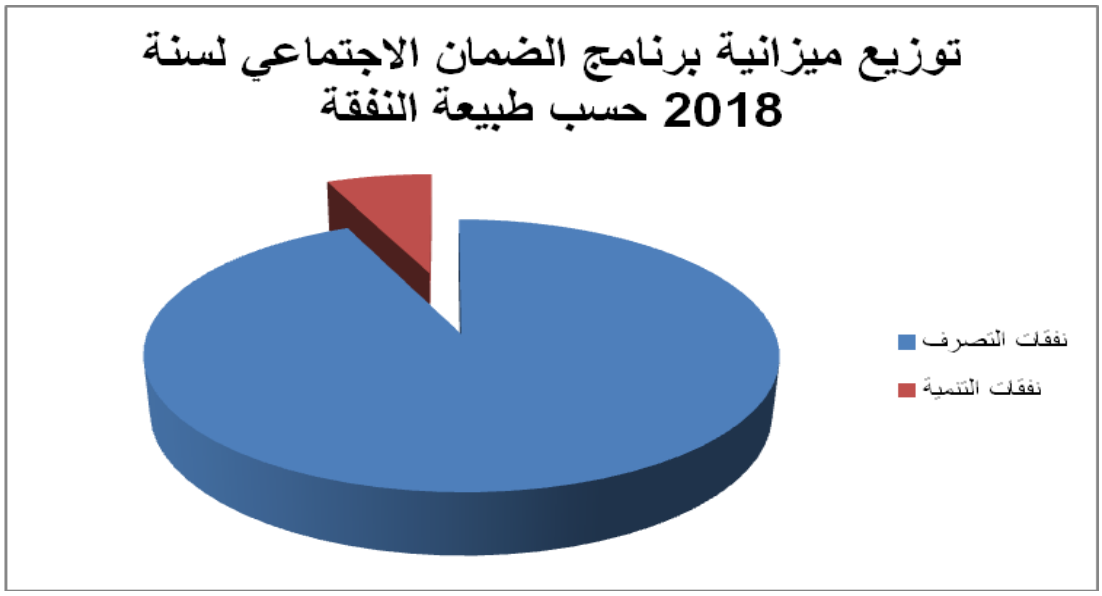

توزيع ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2018
(اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	برنامج الضمان الاجتماعي
نفقات التصرف	**573 198 900**
التأجير العمومي	695 900
وسائل المصالح	17 000
التدخل العمومي	572 486 000
نفقات التنمية	**41 000 000**
التمويل العمومي	41 000 000
المجموع	**614 198 900**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

2.3 – تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) لبرنامج الضمان الاجتماعي :

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2017	التقديرات		
	2015	2016		2018	2019	2020
العنوان الأول: نفقات التصرف	**97 982 247**	**373 938 447**	**678 367 252**	**573 198 900**	**601 858 845**	**631 951 787**
التأجير العمومي	697 929	653 190	348 952	695 900	730 695	767 230
وسائل المصالح	-	17 987	22 300	17 000	17 850	18 743
التدخل العمومي	97 284 318	373 267 270	677 996 000	572 486 000	601 110 300	631 165 815
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**50 858 000**	**62 912 000**	**40 905 000**	**41 000 000**	**43 050 000**	**45 202 500**
التمويل العمومي	50 858 000	62 912 000	40 905 000	41 000 000	43 050 000	45 202 500
الحسابات الخاصة في الخزينة	1421 000					
المجموع	**150 261 247**	**436 850 447**	**719 272 252**	**614 198 900**	**644 908 845**	**677 154 287**

برنامج "النهوض الاجتماعي"

رئيس البرنامج السيد محمد بن يوشع المدير العام للنهوض الاجتماعي

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

يحتل قطاع النهوض الإجتماعي مكانة مركزية في السياسة الإجتماعية للوزارة من خلال العمل على دعم الحماية الإجتماعية الهادفة أساسا إلى دعم نسق التنمية الإجتماعية والتقليص من الفوارق بين الجهات والتخفيف من نسب الفقر والحفاظ على رأس المال البشري وتعزيز مبدأي العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص و ذلك من خلال المحاور التالية:

- ✓ ملائمة مستوى خدمات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة مع أهدافه والوصول الى تحقيق أثر أكبر على العائلات المعوزة و مساعدتها على مواجهة ظروفها الصعبة و ذلك من خلال مواصلة الإعداد لإجراء المراجعة الشاملة لقائمة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (أي ما يناهز 900 ألف عائلة) في إطار مشروع وضع بنك معطيات حول هذه العائلات ومواصلة وضع منظومة المعرف الاجتماعي الوحيد الذي سيشمل، إضافة إلى العائلات المعوزة ومحدودة الدخل، المضمونين الاجتماعيين وذوي الحق منهم (7,7 مليون شخصا)،
- ✓ الاستجابة إلى حاجيات الفئات الفقيرة ومزيد تطوير المجال سعيا إلى الرفع من نجاعة السياسة الإجتماعية وتصويب المساعدات الى مستحقيها اعتمادا على نتائج المراجعة الشاملة،
- ✓ تطوير البرامج الوقائية وحماية الفئات الهشة من الأطفال والشبان والكهول من السلوكات التي تهدد حياتهم وعدم استقرارهم النفسي والإجتماعي.
- ✓ توسيع شبكة مؤسسات الرعاية الإجتماعية والدفاع والإدماج الإجتماعي وتطوير البرامج الوقائية بما يمكن من مزيد التعهد بالفئات المستهدفة و تشمل شبكة مراكز الدفاع و الادماج الاجتماعي حاليا 23 مركزا وذلك بإحداث مركز الدفاع والادماج الاجتماعي بقبلي بمقتضى الأمر الحكومي عدد 952 لسنة 2016 مؤرخ في 22 جويلية 2016 و مركز الدفاع والادماج الاجتماعي بتطاوين بمقتضى الأمر الحكومي عدد 580 لسنة 2017 مؤرخ في 28 أفريل 2017،
- ✓ توسيع شبكة المؤسسات المختصة في رعاية الطفولة الفاقدة للسند العائلي بما يضمن وقايتها من الإهمال وضبط شروط إحداثها وتنظيمها وسيرها،
- ✓ تطوير صيغة الإيداع العائلي بما يضمن التقليص من الآثار السلبية للتعهد المؤسساتي من ناحية وتخفيف العبء على المعهد الوطني لرعاية الطفولة من ناحية أخرى،
- ✓ تركيز خلايا مرافقة التلميذ الهادفة إلى الإحاطة الاجتماعية والبيداغوجية والصحية قصد التخفيض من الانقطاع المدرسي المبكر وذلك بالتنسيق مع وزارتي التربية والصحة،
- ✓ تحسين خدمات التربية والتأهيل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة و العمل على إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي من خلال المصادقة على قانون تدعيم تشغيل الأشخاص المعوقين في القطاعين العام والخاص طبقا للقانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016 المتعلق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم وتحديدا الفصلين 29 و 30 منه.
- ✓ وضع استراتيجية وطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار تستفيد منها الفئات التي انقطعت عن الدراسة أو غير المتمدرسين تحقيقا لمبدإ تعميم التعليم.

1.1- خارطة البرنامج :

تسهر على تنفيذ برنامج النهوض الإجتماعي الهياكل الإدارية التالية :

الادارات العامة	الهياكل الجهوية	المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية	الجمعيات
الإدارة العامة للنهوض الإجتماعي	-25 قسم نهوض إجتماعي -264 وحدة محلية للنهوض الإجتماعي	- مراكز الدفاع و الإدماج الإجتماعي (23) - مركز التكوين المهني للمعاقين الصم بقصر هلال - مركز التأهيل المهني للقاصرين عن الحركة العضوية والمصابين بحوادث الحياة بقصر السعيد - مركز التأهيل المهني للقاصرين عن الحركة	- الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي - الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعيذ - الجمعيات العاملة في مجال الاعاقة

		العضوية والمصابين بحوادث الحياة بصفاقس - المجمع الصحي والتربوي للقاصرين عن الحركة العضوية بنابل - المركز الإجتماعي التربوي السند - المركز الإجتماعي لملاحظة الاطفال بمنوبة - مركز الإحاطة و التوجيه الاجتماعي بتونس - مركز الإحاطة و التوجيه الاجتماعي بصفاقس - مركز الإحاطة و التوجيه الاجتماعي بسوسة - المعهد الوطني لرعاية الطفولة - مركز الامان بالزهروني - مركز الرعاية الإجتماعية للاطفال بتونس - مركز الرعاية الإجتماعية للاطفال بسيدي بوزيد - وحدة عيش لإيواء الأشخاص المعوقين بقرمبالية - وحدة عيش لإيواء الأشخاص المعوقين بصفاقس - وحدة عيش لإيواء الأشخاص المعوقين بالقيروان - وحدة عيش لإيواء الأشخاص المعوقين بالزهروني - مركز النهوض الإجتماعي	

2.1- البرامج الفرعية لبرنامج النهوض الاجتماعي :

البرنامج الفرعي 1: التضامن والتنمية الإجتماعية	**البرنامج الفرعي 2:** النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة	**البرنامج الفرعي 3:** الدفاع الإجتماعي	**البرنامج الفرعي 4:** محو الأمية
الهدف 1: ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة	**الهدف1:** التأهيل والإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة	**الهدف1:** الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة	**الهدف1:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية

2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء :

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس الأداء :

تتجسم استراتيجية برنامج النهوض الاجتماعي من خلال جملة من الأهداف المحورية التي تم ضبطها بناء على التوجهات والأولويات في هذا القطاع و تتمثل هذه الاهداف في :

- ✓ **ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة** و يرمي هذا الهدف إلى الإحاطة بالأسر المعنية وتصويب المساعدات المسندة إليها من خلال اعتماد نتائج المراجعة الشاملة لقائمة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل في إطار مشروع إرساء بنك معطيات حول هذه العائلات يمكن من توفير قائمة محينة ويسمح بتوفير المساعدات إلى مستحقيها.
- ✓ **التأهيل والإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة** يرمي هذا الهدف للمساهمة في تجسيد سياسة الدولة في تكريس حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي تطبيقا للاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية في الغرض و خاصة الفصل 48 من الدستور التونسي الجديد الذي نصّ على واجب احترام حقوق وحريات هذه الفئة بما يمكّنها من المشاركة الفعلية في الحياة العامة في كنف المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص حيث جاء فيه " تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز ولكل مواطن ذي إعاقة الحق في الانتفاع، حسب طبيعة إعاقته، بكل التدابير التي تضمن له الاندماج الكامل في المجتمع، وعلى الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك".

- ✓ **الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة** و يرمي هذا الهدف لتجسيم استراتيجية الوزارة في مجال الإحاطة بالفئات المعنية من ذوي الوضعيات الهشة وتوفير مقومات الحماية والتاهيل والمرافقة لهم بالتعاون مع أطراف الشراكة والمجتمع المدني من خلال تطبيق جملة من الأليات الوقائية والرعائية لحماية المجتمع من عوامل الإقصاء والجنوح والتفكك الأسري.
- ✓ **المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية** يندرج هذا الهدف في إطار الجهود الرامية للقضاء على أشكال الأمية و ربطها بمقومات تحسين مؤشر التنمية البشرية وذلك من خلال توفير الامكانيات المادية والبشرية والتشريعات والبرامج الكفيلة بتحقيق الأهداف الكمية والنوعية المبرمجة للمساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية خاصة بالتركيز على الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة و تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.

- تقديم الأهداف :

- الهدف 3-1-1: ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة

- تقديم الهدف : يندرج هذا الهدف في إطار تعزيز جهود مقاومة الفقر و دعم نسق التنمية الإجتماعية والتقليص من الفوارق بين الجهات و الحفاظ على رأس المال البشري مع القيام بإجراءات إصلاحية كبرى في مختلف القطاعات .

ويعتبر البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة و برنامج التغطية الصحية من أهمّ الآليات المعتمدة بتونس لإعادة توزيع الدخل من خلال إسناد منح مالية مباشرة للفئات الفقيرة مع تمتيعها بمجانية العلاج بالهياكل الصحية العمومية وتمكين فئة أخرى من العلاج بالتعريفة المنخفضة .

- مرجع الهدف :

- الأمر عدد 2978 لسنة 2005 مؤرخ في 8 نوفمبر 2005 يتعلق بضبط مشمولات وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج.

- الأمر عدد 1526 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أفريل 2014 المتعلق بإحداث وحدة تصرّف حسب الأهداف بوزارة الشؤون الاجتماعية لانجاز مشروع إعداد بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

- تقديم المؤشر : المؤشر يمكن من قياس مدى تقدّم انجاز مشروع بنك معطيات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
			2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة:	**المؤشر عدد 1 :** نسبة إنجاز البحوث الإجتماعية حول الأسر الفقيرة المنتفعة بمنحة البرنامج الوطني لاعانة العائلات المعوزة وببطاقات العلاج المجاني في إطار المراجعة الشاملة وإرساء بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل	%	-	-	-	11	88	100	

- الهدف 2 : التأهيل و الإدماج لفائدة الاشخاص ذوي الاعاقة

- تقديم الهدف 2 : يندرج هذا الهدف في إطار سعي الوزارة إلى تطوير برامج النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال تحسين مستوى الخدمات التربوية والتأهيلية المقدمة بمؤسسات التربية المختصة و التعريف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان دمجهم داخل المجتمع و تيسير استقلاليتهم بالإضافة إلى ضمان اندماجهم الإقتصادي والإجتماعي.

- مرجع الهدف : - الاتفاقية الدولية لحقوق اللأشخاص ذوي الاعاقة
- القانون التوجيهي لسنة 2005 المتعلق بالنهوض بالاشخاص المعوقين و حمايتهم
- الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للأشخاص ذوي الاعاقة

- تقديم المؤشر :
- ترشيد انتقاء المشاريع لضمان نجاعتها و استمراريتها
- العمل على الارتقاء بفئة الاشخاص ذوي الاعاقة من حالة انتفاع ببرنامج عائلة معوزة إلى وضعية عائلة منتجة و مستقلة
- حث المسؤولين الجهويين على البرنامج للتعامل والتنسيق مع المراكز المختصة التي تؤمن تكوينا مهنيا متنوعا لفائدة منظوريها من اجل تتويج التكوين بمشاريع و موارد رزق .

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
			2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التأهيل والإدماج لفائدة الاشخاص ذوي الاعاقة:	**المؤشر 1 :** عدد المشاريع المسندة لفائدة الاشخاص ذوي الإعاقة	مشروع	744	759	759	820	840	860	880

- الهدف 1-3-3 : الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة

- تقديم الهدف 3 : يرتكز مفهوم الدفاع الإجتماعي على ضمان احترام حقوق الإنسان في مفهومها الشامل وذلك من خلال تفعيل مجموعة من الإجراءات والآليات والبرامج والمؤسسات الإجتماعية ذات البعد الوقائي والرعائي والإدماجي لحماية المجتمع من عوامل الإقصاء والجنوح والتفكك الأسري بتوفير مستلزمات الإحاطة النفسية والإجتماعية بالفئات الاجتماعية المعنية وتحصينها من كل عوامل الإقصاء والتهميش ويعتمد هذا المجال على شبكة من المؤسسات النهارية ومؤسسات الرعاية الإجتماعية التي تعمل على الإحاطة بالفئات التالية :

- الأطفال المنقطعين مبكرا عن التعليم
- الأطفال المهددين
- الأطفال الجانحين
- المسرّحين من السجون
- المراهقين والشبان الذين يعيشون صعوبات علائقية وتكيف إجتماعي
- الأسر المهددة بالتفكك والتي تعيش صعوبات وخلافات زوجية وعلائقية

- مرجع الهدف :

- الإستراتيجية الوطنية للدفاع الاجتماعي
- القانون عدد 109 لسنة 1993 المؤرخ في 8 نوفمبر 1993 المتعلق بضبط مهام مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي

- تقديم المؤشر : تم وضع المؤشر في إطار:

- ظاهرة الارتفاع المتزايد في عدد الأطفال المنقطعين عن الدراسة،
- ضرورة وضع خطط و برامج لإستقطاب الأطفال و الشبان المهددين ووقايتهم من كل مظاهر الاستغلال،
- ضرورة الاحاطة بالأطفال و الشبان في نزاع مع القانون و السعي الى إعادة ادماجهم اجتماعيا واقتصاديا ووقايتهم من كل مظاهر الاستغلال.

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
			2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة:	**المؤشر 1 :** نسبة ادماج محضوني مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي	%	37	35	35	39	43	37	51

- الهدف 1-4-3 :المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية

- تقديم الهدف 5 : يندرج هذا الهدف في المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.
كما يندرج هذا الهدف ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى ضمنية وغير مباشرة تتعلق بإرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية والارتقاء بمؤشر التنمية البشرية ودعم مرحلة المتابعة بتوفير مستويات تعليمية أرقى لضمان عدم الارتداد إلى الأمية.

- مرجع الهدف :

- منشور الوزير الأول عدد 51 المؤرخ في 08 ديسمبر 2000 حول البرنامج الوطني لتعليم الكبار.
- محضر جلسة العمل الوزارية بتاريخ 29 أوت 2012 حول البرنامج الوطني لتعليم الكبار.

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
			2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية:	**المؤشر 1 :** النسبة العامة للأمية	%	18.8	18.3	17.7	17.3	16.6	16.1	15.7

<u>ملاحظة:</u> بالنسبة للنسبة المئوية هي عبارة عن اسقاطات (النسبة الرسمية يحددها INS)
وتخضع إلى عدة متغيرات: -الحراك السكاني و النمو الطبيعي للسكان
- التسرب من التعليم النظامي
- المستفيدون من برنامج تعليم الكبار

2.3 - أنشطة البرنامج :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2018	الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات

				للأنشطة
الهدف 3-1-1 : ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة	**المؤشر 1 :** نسبة إنجاز البحوث الإجتماعية حول الأسر الفقيرة المنتفعة بمنحة البرنامج الوطني لاعانة العائلات المعوزة وببطاقات العلاج المجاني في إطار المراجعة الشاملة وإرساء بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل	88%	- الإعداد اللوجستي والإعداد الفنّي لعملية المراجعة: قبول الملفات، القيام بالزيارات الميدانية للمنتفعين، تخزين المعطيات بالنظام المعلوماتي، اسناد بطاقات الانتفاع بالخدمات (البطاقات الذكية) - متابعة عملية المراجعة من قبل وحدة التصرّف حسب الاهداف لانجاز بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (المرافقة، التكوين، الرقابة، ...) - لقتناء لوازم المكاتب - اقتناء اللوازم و المعدات الإعلامية - شراء الوقود	- 59 أ.د - 50 أ.د - 350 أ.د
الهدف 3-2-1: التأهيل والإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة	**المؤشر 1 :** عدد المشاريع المسندة لفائدة الاشخاص ذوي الإعاقة	840 مشروع	- مراجعة المنشور عدد 5 حول برنامج موارد الرزق للأشخاص المعوقين القادرين على العمل - بعث موارد الرزق للأشخاص المعوقين - تكوين المتدخلين الاجتماعيين في إعداد ودراسة جدوى المشاريع . - دورات تكوينية للمنتفعين في مجال تسيير مشروع (تكوين استهدافي) بالتنسيق مع المصالح الجهوية التابعة لوزارة التشغيل (على المستوى الجهوي). - عقد جلسات عمل بأقسام النهوض الاجتماعي من طرف اطارات الادارة العامة للنهوض الاجتماعي - تشخيص الوضع الحالي من خلال دراسة تقييمية للبرنامج.	- 2.5 م.د
الهدف 3-3-1 : الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة	**المؤشر 1 :** نسبة ادماج محضوني الدفاع والادماج الاجتماعي	43%	- توفير وسائل النقل المبرمجة، - تحفيز الأطفال للالتحاق بالدورات التربوية والتكوينية، - تطوير التنسيق مع أطراف الشراكة، - تهيئة وتوسيع المراكز المبرمجة، - توفير الاطارات المختصة المبرمجة.	
الهدف 3-4-1 : المساهمة في التقليص من	**المؤشر عدد 1 :** النسبة العامة للأمية	%16.6	- تحديد خارطة الولايات ذات الاولوية من حيث ارتفاع نسبة الامية بها - إحداث 760 مركز و 1600 فوج	2,4 مليون دينار منح المدرسين المتعاقدين ومنح مديري المؤسسات التعليمية

النسبة العامة للأمية			- استقطاب 20 ألف دارس - التعاقد مع 750 مدرسا (80 % منهم من حاملي الأستاذية أو شهادة معادلة) - تأمين حصص التعليم وحصص التواصل الاجتماعي وحصص التدريب على المهارات والتدريب على استعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال محو الأمية - إنجاز الامتحانات الجهوية والامتحانات الوطنية للتحرر من الأمية - تحيين وتحسين الوسائل التعليمية وإنتاج وحدات تعليمية جديدة - إحداث فضاءات لتعليم الكبار	المحتضنة لأفواج تعليم الكبار

3- نفقات برنامج النهوض الاجتماعي :

1.3- ميزانية البرنامج النهوض الاجتماعي :

تطور اعتمادات برنامج النهوض الاجتماعي

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2016	قانون المالية 2017 (1)	تقديرات 2018		نسبة التطور (2017-2018)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) ((1) -(2)) / (1)
العنوان الأول: نفقات التصرف	**603 615 763**	**616 629 941**	**646 027 284**	**646 027 284**	**29 397 343**	**4.77%**
التأجير العمومي	88 949 377	90 608 441	93 331 318	93 331 318	2 722 877	**3.01%**
وسائل المصالح	5 304 091	5 037 000	5 056 966	5 056 966	19 966	**0.40%**
التدخل العمومي	509 362 295	520 984 500	547 639 000	547 639 000	26 654 500	**5.12%**
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**5 917 499**	**6 000 000**	**14 525 000**	**5 095 000**	**- 905 000**	**-15.08%**
الاستثمارات المباشرة	5 917 499	6 000 000	14 525 000	5 095 000	- 905 000	**- 15.08%**

صناديق الخزينة	8 312 444	7 000 000	7 000 000	7 000 000	0	0%
مجموع البرنامج	617 845 706	629 629 941	667 552 284	658 122 284	28 492 343	4.53%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني : مشروع ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

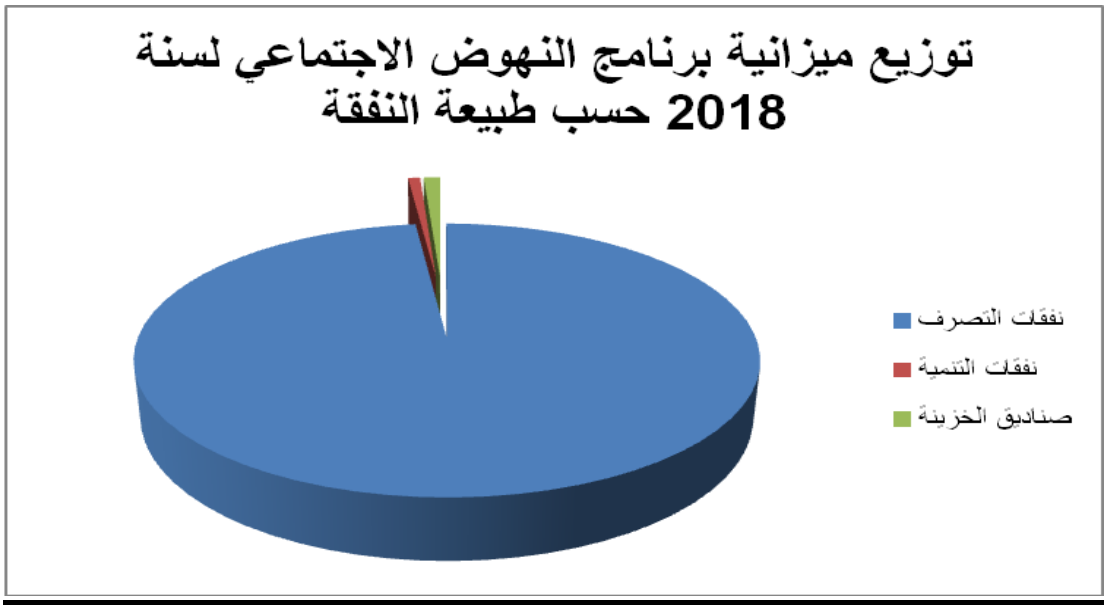

توزيع ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	التضامن والتنمية الاجتماعية	النهوض بالأشخاص ذوي الاعاقة	الدفاع الاجتماعي	محو الامية	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرف	577 486 551	38 086 126	22 741 741	7 712 867	646 027 284
التأجير العمومي	43 108 585	24 176 126	18 333 740	7 712 867	93 331 318
وسائل المصالح	1 307 966	765 000	2 984 000		5 056 966
التدخل العمومي	533 070 000	13 145 000	1 424 000		547 639 000

نفقات التنمية	**695 000**	**2 100 000**	**2 300 000**		**5 095 000**
الاستثمارات المباشرة	695 000	2 100 000	2 300 000		5 095 000
صناديق الخزينة	**1 200 000**	**5 800 000**			**7 000 000**
المجموع حسب البرامج الفرعية	**579 381 551**	**45 986 126**	**25 041 741**	**7 712 867**	**658 122 284**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني : مشروع ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2018

حسب البرامج الفرعية(اعتمادات الدفع)

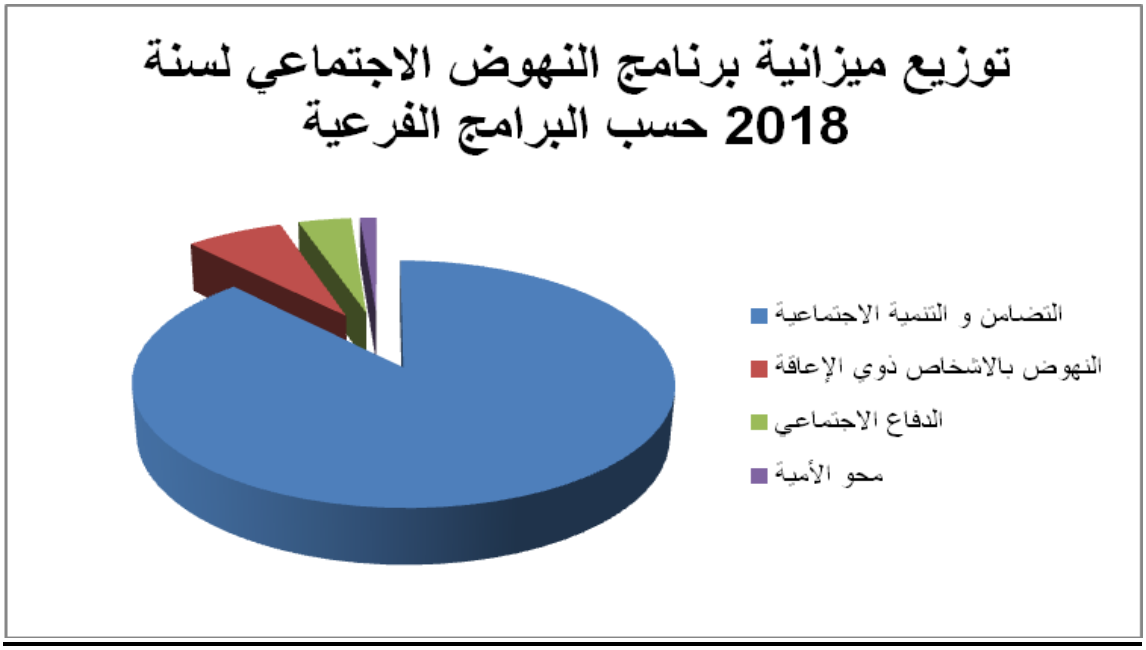

2.3– تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) لبرنامج النهوض الاجتماعي:

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2017	التقديرات		
	2015	2016		2018	2019	2020
العنوان الأول: نفقات التصرف	**569 130 152**	**603 615 763**	**616 629 941**	**646 027 285**	**678 328 649**	**712 245 081**
التأجير العمومي	78 543 152	88 949 377	90 608 441	93 331 318	97 997 884	102 897 778
وسائل المصالح	3 877 800	5 304 091	5 037 000	5 056 966	5 309 814	5 575 305
التدخل العمومي	486 709 200	509 362 295	520 984 500	547 639 000	575 020 950	603 771 998
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**6 752 718**	**5 917 499**	**6 000 000**	**5 095 000**	**5 349 750**	**5 617 238**
الاستثمارات المباشرة	6 752718	5 917 499	6 000 000	5 095 000	5 349 750	5 617 238
صناديق الخزينة	**6 543 000**	**8 312 444**	**7 000 000**	**7 000 000**	**7 000 000**	7 000 000
المجموع	**582 425 870**	**617 845 706**	**629 629 941**	**658 122 284**	**691 028 398**	**725 579 818**

2.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) حسب البرامج الفرعية :

1.2.2.3-اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي التضامن والتنمية الاجتماعية :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات	قانون المالية	التقديرات

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
636 678 923	**606 360 879**	**577 486 551**	**553 125 031**	**549 517 057**	**512 071 005**	**العنوان الأول: نفقات التصرف**
45 527 215	45 264 014	43 108 585	42 255 031	42 956 219	38 896 005	التأجير العمومي
1 442 032	1 373 364	1 307 966	1 380 000	1 519 226		وسائل المصالح
583 910 283	556 105 031	533 070 000	509 490 000	505041612	473 175 000	التدخل العمومي
766 238	**729 750**	**695 000**	**1 780 000**	**2 546 871**	**2 364 661**	**العنوان الثاني : نفقات التنمية**
766 238	729 750	695 000	1 780 000	2 546 871	2 364 661	الاستثمارات المباشرة
1 200 000	**1 200 000**	**1 200 000**	**1 200 000**	**1 395 480**	**1 200 000**	**صناديق الخزينة**
638 768 160	**608 350 629**	**579 381 551**	**556 105 031**	**553 459 408**	**515 635 666**	**المجموع**

2.2.2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي النهوض بالاشخاص ذوي الإعاقة :

الوحدة : بحساب الدينار

التقديرات			قانون المالية 2017	الانجازات		طبيعة النفقة
2020	2019	2018		2016	2015	
41 989 954	**39 990 432**	**38 086 126**	**35 449,688**	**26 192 212**	**31 878 157**	**العنوان الأول: نفقات التصرف**
26 654 179	25 384 932	24 176 126	24 719 688	22 687 661	19 076 657	التأجير العمومي

وسائل المصالح	617 000	633 782	564 000	765 000	803 250	843 413
التدخل العمومي	12 184 500	2 807 769	10 166 000	13 145 000	13 802 250	14 492 362
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**2 380 238**	**1 632 172**	**2 350 000**	**2 100 000**	**2 205 000**	**2 315 250**
الاستثمارات المباشرة	2 380 238	1 632 172	2 350 000	2 100 000	2 205 000	2 315 250
صناديق الخزينة	**5 343 000**	**6 916 964**	**5 800 000**	**5 800 000**	**5 800 000**	**5 800 000**
المجموع	**39 601 395**	**34 741 349**	**43 599 688**	**45 986 126**	**48 285 432**	**50 699 704**

3.2.2.3-اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي الدفاع الاجتماعي:

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2017	التقديرات		
	2015	2016		2018	2019	2020
العنوان الأول: نفقات التصرف	**19 738 852**	**21 971 659**	**22 754 202**	**22 741 740**	**23 878 827**	**25 072 768**
التأجير العمومي	15 159 352	17 315 760	18 332 702	18 333 740	19 250 427	20 212 948
وسائل المصالح	3 230 800	3 173 898	3 093 000	2 984 000	3 133 200	3 289 860
التدخل العمومي	1 348 700	1 482 000	1 328 500	1 424 000	1 495 200	1 569 960
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**1 986 078**	**1 655 640**	**1 800 000**	**2 300 000**	**2 415 000**	**2 535 750**

الاستثمارات المباشرة	1 986 078	1 655 640	1 800 000	2 300 000	2 415 000	2 535 750
صناديق الخزينة						
المجموع	**21 724 930**	**23 627,299**	**24 554 202**	**25 041 740**	**26 293 827**	**27 608 518**

4.2.2.3-اطار النفقات متوسط المدى المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي محو الامية:

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2017	التقديرات		
	2015	2016		2018	2019	2020
العنوان الأول: نفقات التصرف	**5 442 138**	**5 999 423**	**5 301 020**	**7 712 867**	**8 098 510**	**8 503 436**
التأجير العمومي	5 411 138	5 999 423	5 301 020	7 712 867	8 098 510	8 503 436
وسائل المصالح	30 000					
التدخل العمومي	1 000					
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**21 741**	**18 227**	**70 000**			
الاستثمارات المباشرة	21 741	18 227	70 000			
صناديق الخزينة						

المجموع	5 463,879	6 017 650	5 371 020	7 712 867	8 098 510	8 503 436

برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

رئيس البرنامج : السيد عبد القادر المهذبي

تـم تعيينه بمقتـضى مقرر السيـد وزير الشؤون الاجتماعية

عـــدد 934 بتاريخ 15 اوت 2017

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته :

اعتمدت وزارة الشؤون الإجتماعية إرساء استراتيجية وطنية للهجرة والتونسيين بالخارج تتلاقى مع أهداف مشروع مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للفترة 2016-2020، حيث تم تحديد خمسة أهداف استراتيجية تتمثل في :

- ✓ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ✓ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ✓ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- ✓ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- ✓ حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء،

و في إطار تحقيق هذه الأهداف تم انجاز برامج تنفيذية تتلخص في:

- صدور القانون عدد 68 لسنة 2016 مؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بإحداث المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج وبضبط مشمولاته وتركيبته وطرق تسييره.

و الذي نص في فصلة الأول على إحدث مجلس استشاري يسمى "المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج" يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية وتلحق ميزانيته ترتيبيا بالميزانية العامة للدولة وتكون تابعة لميزانية الوزارة المكلفة بشؤون التونسيين المقيمين بالخارج و يتولى إبداء الراي وجوبا في كل من مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية وفي الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالتونسيين بالخارج المراد إبرامها.

- افتتاح أوّل مركز ثقافي واجتماعي على ملك ديوان التونسيين بالخارج بطولون (جنوب فرنسا) في جوان 2017 و الذي يمثل نقطة التقاء لكافة شرائح الجالية التونسية و ربط الصلة بينها و بين الوطن و يتولى المركز تقديم عديد الانشطة الثقافية للجالية التونسية على غرار تعليم اللغة العربية و تنظيم التظاهرات.
- تجديد الأنشطة و العمل على إثرائها والعمل على استهداف فئات عديدة من أبناء الجالية و العمل على تطوير المراكز الإجتماعية والثقافية لتشمل اختصاصات إضافية (أطفال وطلبة و مسننين و كفاءات ورجال أعمال و أمهات ..)
- الاعتماد على ملاحظات هياكل الرقابة و توصيات مجلس المؤسسة و اقتراحات الاطراف المعنية لمزيد تحسين الخدمات المقدمة و تعزيز آليات الشراكة مع الهياكل المختصة لتأمين الأنشطة التي يقدمها الديوان للجالية و إحكام التنسيق بين الجهات الرسمية المختصة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج و تطوير المنظومة المؤسساتية المهتمة بالهجرة والتونسيين بالخارج .

1.1- خارطة البرنامج :

تسهر على تنفيذ برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج الهياكل الإدارية التالية :

الإدارات العامة	المؤسسات العمومية	الهياكل الجهوية
	المرصد الوطني للهجرة	
الإدارة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة		
الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة		
	ديوان التونسيين بالخارج	المندوبيات الجهوية لديوان التونسيين بالخارج

2.1- أهداف برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج:

البرنامج	**الهدف 1 :** تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية
	الهدف2: ربط الصلة بالجالية التونسية بالخارج

2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء :

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس الأداء :

على المستوى الإستراتيجي: تعمل وزارة الشؤون الإجتماعية على النهوض بسياسات الهجرة تصورا وتنفيذا لذلك وجب إرساء مخطط استراتيجيا يهدف بالأساس إلى توحيد الرؤى وترشيد الموارد ودعم التنسيق بين مختلف المبادرات والإستفادة من الفرص المتاحة في هذا المجال. وتتمثل أهداف البرنامج في هذا الإطار في :

- تقديم الأهداف :

الهدف 1: تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية :

تقديم الهدف : يتمثل هذا الهدف في رصد حجم الإستثمار المباشر للتونسيين بالخارج والمبالغ المالية من العملة الصعبة المحولة إلى تونس

مرجع الهدف : تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية على الصعيد المحلي والوطني والإقْليمي

تقديم المؤشر : المتابعة والعمل مع جميع الأطراف المتداخلة على تحفيز التونسيين بالخارج على القيام بالإستثمارات والتحويلات المالية داخل الوطن.

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	الاتجازات			2017	التقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
حجم الإستثمار المباشر للتونسيين بالخارج داخل الوطن	مليون دينار	157	196	209	223	238	254	271
التحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن	مليون دينار	3984	3900	3912	4185	4477	4790	5125
حجم الاستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن	مليون دينار	4141	4096	4121	4408	4760	5044	5396

الهدف 2 : ربط الصلة بالجالية التونسية :

تقديم الهدف : يتجسم هذا الهدف من خلال :

- التظاهرات المتمثلة في ندوات وملتقيات وورشات عمل منظمة من طرف المصالح الخصوصية للهجرة بوزارة الشؤون الإجتماعية وديوان التونسيين بالخارج.
- عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي وتتجسم في حجم إحتضان دار التونسي لمختلف شرائح الجالية .

مرجع الهدف : تعزيز روابط المهاجرين بالوطن.

تقديم المؤشرات : متابعة الإستقطاب والإحاطة والتوجيه وتحسين الخدمات المسداة لفائدة التونسيين بالخارج بتعزيز الهياكل المختصة بالهجرة والتونسيين بالخارج.

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	الانجازات				التقديرات		
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد التظاهرات المنظمة من طرف ديوان التونسيين بالخارج	تظاهرة	6	11	16	30	30	30	30
عدد التظاهرات المنظمة من طرف المنظمات والجمعيات بالتنسيق مع ديوان التونسيين بالخارج	تظاهرة	1	5	5	6	7	8	9
عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج	تظاهرة	**7**	**16**	**21**	**36**	**37**	**38**	**39**

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	الانجازات				التقديرات		
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي المركز الثقافي والاجتماعي)	زائر	15959	18000	20850	22000	24000	26000	28000

2.2 - أنشطة البرنامج :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2018	الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة
الهدف : تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية	**المؤشر 1 :** حجم الإستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن	4760 م.د	- العمل على تطوير الجهود والتعاون مع كل الأطراف المتدخلة قصد تبسيط الإجراءات المتعلقة ببعث المشاريع. - العمل على التخفيض في كلفة التحويلات المالية.	

الهدف: ربط الصلة بالجالية التونسية بالخارج	**المؤشر1 :** عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج	37 تظاهرة	- العمل على إرساء وتركيز فضاءات حوار مع الأجيال الجديدة للهجرة من خلال تركيز استراتيجية اتصالية للغرض. - تركيز منصة تتضمن منظومة معلوماتية متكاملة حول كل ما يمكن ان يتصل بمشاغل الجالية بالخارج.	
	المؤشر2 : عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي المركز الثقافي والاجتماعي)	24000 زائر	تنظيم الاحتفالات بالأعياد الوطنية والدينية بدار التونسي. تكثيف الأنشطة التربوية والثقافية والرياضية. تنظيم المعارض للتعريف بالمخزون الثقافي والتراث التونسي.	

3- نفقات برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج :

1.3 - ميزانية برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج :

تطور اعتمادات برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2016	قانون المالية (1) 2017	تقديرات 2018		نسبة التطوّر (2018-2017)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1)-(2)	النسبة % (((2)- (1))/(1)
العنوان الأول: نفقات التصرف	**17 656 757**	**19 002 680**	**18 331 212**	**18 331 212**	**- 671 468**	**-3.53%**
التأجير العمومي	14 635 989	15 743 680	15 605 212	15 605 212	- 138 468	- 0.88%
وسائل المصالح	2 520 500	2 749 000	2 226 000	2 226 000	- 523 000	- 19.03%
التدخل العمومي	500 000	510 000	500 000	500 000	- 10 000	- 1.96%
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**771 000**	**816 000**	**565 000**	**565 000**	**- 251 000**	**- 30.76%**
الاستثمارات المباشرة	-					
التمويل العمومي	771 000	816 000	565 000	565 000	- 251 000	- 30.76%
مجموع البرنامج	**18 427 489**	**19 818 680**	**18 896 212**	**18 896 212**	**- 922 468**	**- 4.65%**

توزيع مشروع ميزانية برنامج "الهجرة و التونسيين بالخارج" لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة :
اعتمادات الدفع

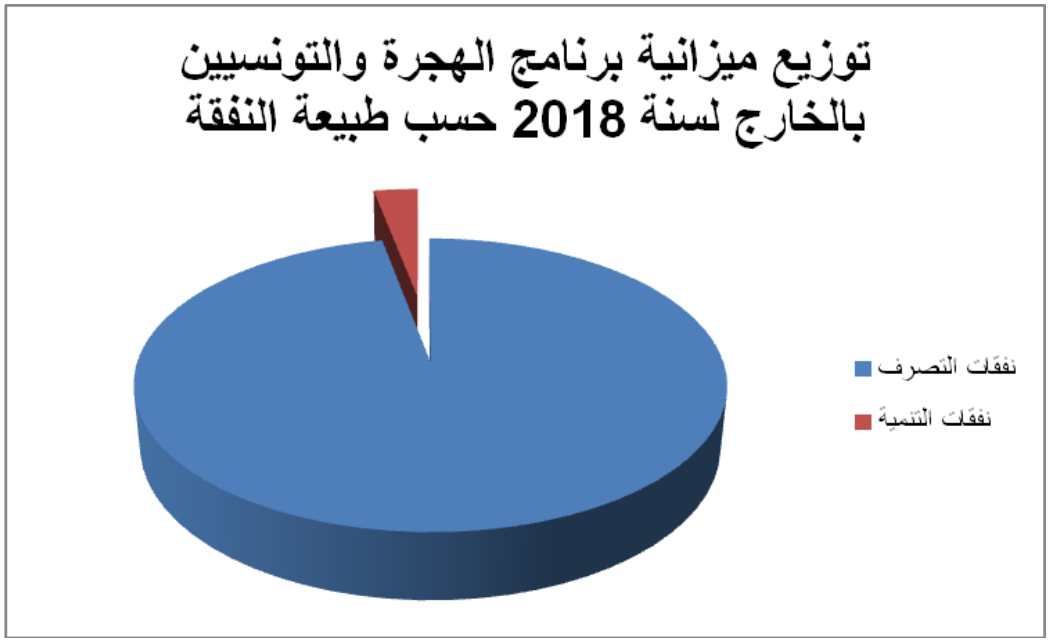

2.3 – تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج:

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	انجازات		قانون المالية 2017	التقديرات		
	2015	2016		2018	2019	2020
العنوان الأول: نفقات التصرف	**16 768 008**	**17 656 489**	**19 002 680**	**18 331 212**	**19 247 773**	**20 210 162**
التأجير العمومي	13 848 008	14 635 989	15 743 680	15 605 212	16 385 473	17 204 747
وسائل المصالح	2 920 000	2 520 ,500	2 749 000	2 226 000	2 337 300	2454 165
التدخل العمومي		500 000	510 000	500 000	525 000	551 250
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**701 000**	**771 000**	**816 000**	**565 000**	**593 250**	**622 913**
الاستثمارات المباشرة						
التمويل العمومي	701 000	771 000	816 000	565 000	622 913	622 913
المجموع	**17 469,008**	**18 427 489**	**19 818 680**	**18 896 212**	**19 841 023**	**20 833 074**

برنامج " القيادة و المساندة"

رئيس البرنامج : السيد عبد الرؤوف الجمل المدير العام للمصالح المشتركة
تـم تعيينه بمقتـضى مقرر السيـد وزير الشؤون الاجتماعية
عدد 923 المؤرخ في 26 أفريل 2017

1- تقديم البرنامج و استراتيجيته:

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الإجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" وهو يهدف لتقديم الخدمات الضرورية لمختلف هذه البرامج والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية و المالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية.

كما يعمل البرنامج على دعم المجهودات الرامية إلى تحسين مستوى العمل الإداري من خلال تعصير الخدمات الإدارية باعتماد التكنولوجيات الحديثة و إرساء مزيد من النجاعة والشفافية خاصة عبر تدعيم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط.

في هذا الإطار يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى :

- ✓ تطوير منظومة الإشراف على الهياكل والمؤسسات التابعة للوزارة،
- ✓ الحرص على دعم ثقافة التجديد وامتلاك المهارات في مجال الإستشراف واليقظة الإدارية،
- ✓ توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ البرامج،
- ✓ تطوير طرق التصرف في الموارد البشرية ودعم برامج التكوين الهادفة لتنمية القدرات المهنية،
- ✓ تحسين النظم المعلوماتية ودعم استعمال التكنولوجيات الحديثة،
- ✓ التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والمالية والفنية المتدخلة في تنفيذ البرنامج،
- ✓ ترشيد التصرف الإداري والمالي وضمان جودة الخدمات الإدارية،
- ✓ المساعدة على تطوير منظومة للتخطيط والمتابعة والتقييم.

1.1- خارطة البرنامج :

تسهر على تنفيذ برنامج القيادة و المساندة الهياكل الإدارية التالية :

الإدارات العامة والمكاتب	الهياكل الجهوية	المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية
التفقدية العامة	الإدارات الجهوية	
الديـــــوان:		
مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة		
مكتب الشؤون الجهوية والمؤسسات الخاضعة لإشراف الوزارة		
مكتب الشؤون القانونية		
مكتب التعاون الدولي والعلاقات الخارجية		
مكتب العلاقات مع المواطن		
مكتب الضبط المركزي		
مكتب متابعة قرارات مجلس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية		
مكتب الإعلام والإستقبال والعلاقات العامة		
مكتب حقوق الإنسان		
مكتب السلامة والإستمرار		
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف		
الإدارة العامة للمصالح المشتركة	وحدات المصالح المشتركة	
	وحدات الدراسات والتكوين والإعلامية	
		المعهد الوطني للشغل والدراسات الإجتماعية

		المعهد العالي للتربية المختصة

2.1- البرامج الفرعية لبرنامج القيادة و المساندة :

	البرنامج الفرعي 1: الإشراف والمساندة	البرنامج الفرعي 2: التعليم العالي
الأهداف	**الهدف 1 :** تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية	**الهدف 1 :** تحسين نوعية تكوين الطلبة
	الهدف 2 : ترشيد نفقات التصرف	

2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء :

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس الأداء :

- ✓ **تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية** و يندرج هذا الهدف في إطار تطوير جودة أداء الاعوان العمومين في إطار تكريس مقومات الإصلاح الإداري وتطوير آداء الهياكل الإدارية و تطوير قدرات الموارد البشرية،
- ✓ **ترشيد نفقات التصرف** و يندرج هذا الهدف ضمن الاستراتيجية الرامية لترشيد النفقات و إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة و تكريس مبادئ النجاعة و الشفافية لما لذلك من اثر مباشر على موارد الدولة ومردودية ميزانيتها.
- ✓ **تحسين نوعية تكوين الطلبة** و يندرج هذا الهدف ضمن توجه الوزارة لتطوير التكوين بالمؤسسات الخاضعة لإشرافها.

- تقديم الأهداف :

الهدف 1: تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية

- تقديم الهدف : سعيا إلى الارتقاء بجودة منظومة الموارد البشرية الناشطة بالوزارة بما يساهم في الرفع من درجتي المردودية والكفاءة، تعمل الوزارة على ترسيخ مقومات البعد التكويني والتعليمي والتثقيفي لدى موظفي وأعوان وزارة الشؤون الاجتماعية و ذلك عبر مزيد تدعيم المكتسبات المعرفية و التحسين من درجة امتلاك أدوات الاتصال الحديثة وتكوين الأعوان في مختلف مجالات التصرف الحديث للرفع من مردودية العمل الإداري والرقي بجودته وتعزيز إستعمال تكنولوجيات المعلومات.

- مرجع الهدف :

1- في مجال التكوين : منشور السيد رئيس الحكومة حول إعداد المخطط السنوي للتكوين

2- في مجال الإعلامية : الاستراتيجية الوطنية في المجال الرقمي "تونس الرقمية 2018" :

- وهو مخطط استراتيجي وطني يهدف لتكريس مرجع وطني في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بما يمثل رافدا للتطور الاجتماعي و الاقتصادي و ذلك من خلال جملة من التوجهات الاستراتيجية و منها بالاساس التوجه نحو تركيز إدارة الكترونية في خدمة المواطن "منصفة و شفافة و سلسة و فاعلة" و تتجسم الادارة الالكترونية من خلال المحاور الاتية :
  * تطوير الرقمي في الإدارة و ترويجه
  * تطوير الكفاءات و استعمالات الرقمي في الادارة

* تطوير الخدمات على الخط للمعاملات و توجيهها للمواطن
* تشجيع الاشخاص المعنويين على استعمال الخدمات على الخط للمعاملات

- تقديم المؤشر :

- تطوير كفاءات الأعوان الإداريين و تمكينهم من استعمال وسائل التصرف الحديث
- تكريس تكوين يشمل كل الأصناف و كل الجهات عبر اعتماد مقاربة تكوينية تقوم على سياسة تقريب المكّون من المتكّون،
- الوصول إلى أعلى نسبة تغطية بالحواسيب بالنسبة للأعوان المكلفين بعمل إداري
- تكريس مفهوم الإدارة اللامادية و إضفاء مزيد من السرعة والمرونة على الخدمات المسداة

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة	%	-	-	-	30	50	80	100

- الهدف 2 : ترشيد نفقات التصرف

- تقديم الهدف 2 : تسعى الوزارة في هذا الإطار إلى المساهمة في تحقيق التوجهات الوطنية في مجال ترشيد الإستهلاك في الطاقة والماء والهاتف وتحسين التصرف في التجهيزات و في مختلف الوسائل المادية لتحقيق مزيد من النجاعة على مستوى العمل الإداري .
و لبلوغ هذا الهدف فهي ستسعى إلى :

- ترشيد كلفة الهاتف و الاتجاه نحو تدعيم الاتصال الرقمي
- متابعة الاتفاقيات في مجال استهلاك الهاتف و تبادل المعطيات.

- مرجع الهدف : منشور السيد رئيس الحكومة عدد 20 بتاريخ 10 جويلية 2002 المتعلق بترشيد نفقات استهلاك الهاتف

- تقديم المؤشر :

- ترشيد نفقات استعمال الهاتف في إطار ابرام اتفاقيات مع مسدي الخدمات
- ترشيد نفقات استهلاك الوقود

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التخفيض في اعتمادات التصرف (وسائل المصالح)								
مؤشر فرعي 1: التحكم في كلفة استهلاك الوقود	أ.د	-	-	-	846.700	757.000	719.000	683.000
مؤشر فرعي 2 : التحكم في كلفة استهلاك الهاتف	أ.د	378	272.507	285.293	385.500	350.000	332.000	315.000

- الهدف 3 : تحسين نوعية تكوين الطلبة

تقديم الهدف 3 : يعد تحسين الإدماج المهني لخريجي مؤسسات التعليم العالي تحت الاشراف و دعم تشغيليتهم من الاولويات التي تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيقها و في هذا الاطار تعمل الوزارة على دعم جودة التكوين والتأطير الأكاديمي المقدم للطلبة على المستويين النوعي و الكمي وذلك لبلوغ المعايير الفنية المطلوبة. بالإضافة إلى متابعة خريجيها وتيسير إدماجهم المهني من خلال تركيز خلية متابعة تتولى جمع المعطيات وتحليلها للمساعدة على رسم استراتيجيات التكوين وتوجيهها وتعديلها وتوفير فرص للتكوين التكميلي و تحسين الكفاءات لمزيد ملاءمتها مع خصوصيات و متطلبات المهن واحتياجات سوق الشغل. و يندرج هذا التوجه ضمن التوجه العام لمنظومة التعليم العالي بتونس حيث تعتبر المؤسسات الجامعية مطالبة بالإعداد المسبق لتأمين تشغيلية خريجيها من خلال تأطيرهم وتوجيهم فضلا عن تمكينهم من القدرات الكافية لتسويق كفاءاتهم و وإحداث تنوع في مسالك التكوين.

- مرجع الهدف : الأمر عدد 269 لسنة 1996 المؤرخ في 14 فيفري 1996 المتعلق بتنظيم وزارة الشؤون الإجتماعية

الأمر عدد 2978 لسنة 2005 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005 المتعلق بضبط مشمولات وزارة الشؤون الإجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج ، كما تم تنقيحه بالأمر عدد 634 لسنة 2012 المؤرخ في 8 جوان 2012.

- تقديم المؤشر :

- دعم جودة التكوين والتأطير الأكاديمي المقدم للطلبة الدارسين ضمن المؤسسات التعليمية الخاضعة لإشرافها
- متابعة خريجي المؤسسات التعليمية وتيسير إدماجهم المهني
- تحسين الكفاءات لمزيد ملاءمتها مع خصوصيات و متطلبات المهن واحتياجات سوق الشغل

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الادماج المهني للطلبة المتخرجين من المعهد العالي للتربية المختصة	%	25	10	15	15	30	70	100

2.2- أنشطة البرنامج :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2018	الأنشطة	الاعتمادات التقديرية
الهدف 1 : تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية	**المؤشر 1 :** نسبة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة	%50	- مواصلة تركيز وتطوير تطبيقية اعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الاصناف و الرتب - تحديد الحاجيات على	

			المستوى المركزي و الجهوي طبقا للأولويات وبناء على الموارد المتاحة - تحيين جداول توزيع الاعوان حسب الاصناف والرتب - إعداد بطاقات الوصف الوظيفي - إعداد مخطط لتوظيف اعوان الوزارة	
الهدف 2 : ترشيد نفقات التصرف	**المؤشر 1 :** التخفيض في اعتمادات التصرف (وسائل المصالح)		- اعداد تطبيقية اعلامية تمكن من التصرف في المعدات و البناءات - اعداد جرد المعدات والبناءات - تحديد الحاجيات على المستوى المركزي و الجهوي - إعداد أدلة الاجراءات	
	مؤشر فرعي 1: التخفيض في كلفة استهلاك الوقود	757.000 أ.د		
	مؤشر فرعي 2 : التحكم في كلفة استهلاك الهاتف	350.000 ا.د		
الهدف 1 : تحسين نوعية تكوين الطلبة	**المؤشر 1 :** نسبة الادماج المهني للطلبة المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي تحت الإشراف	30%	- اعلام الهياكل المشغلة في القطاع العام و الخاص والجمعياتي و مدها بقائمة في خريجي المعهد لكل سنة لتسهيل إدماجهم - العمل على فتح مجالات عمل جديدة للمربين (الإدماج المدرسي ، رعاية المسنين و غير المتكيفين اجتماعيا والتشجيع على بعث مؤسسات خاصة...) من شأنها أن تزيد من خظوظهم في الإدماج المهني - تركيز خلية متابعة خريجي المعهد العالي للتربية المختصة - مراجعة برامج و شعب التكوين بالمعهد بالتنسيق بين مصالح وزارة التعليم العالي و وزارة الشؤون الاجتماعية	

3- <u>نفقات برنامج القيادة و المساندة</u> :

1.3- ميزانية البرنامج القيادة و المساندة :

تطور اعتمادات برنامج القيادة و المساندة

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2016	قانون المالية 2017 (1)	تقديرات 2018		نسبة التطوّر (2018-2017)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)- (1)) /((1)
العنوان الأول: نفقات التصرف	**37 036 000**	**37 745 802**	**40 617 599**	**40 617 599**	**2 871 797**	**7.61%**
التأجير العمومي	28 225 210	29 268 102	32 010 565	32 010 565	2742 463	9.37%
وسائل المصالح	5 925 205	4 837 200	4 876 034	4 876 034	38 834	0.80%
التدخل العمومي	2 885 585	3 640 500	3 731 000	3 731 000	90 500	2.49%
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**4 419 958**	**3 380 000**	**3 850 000**	**2 750 000**	**- 630 000**	**- 18.64%**
الاستثمارات المباشرة	4 419 958	3 380 000	3 850 000	2 750 000	- 630 000	- 18.64%
التمويل العمومي						
مجموع البرنامج	**41 455 958**	**41 125 802**	**44 467 599**	**43 367 599**	**2 241 797**	**5.45%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني : مشروع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

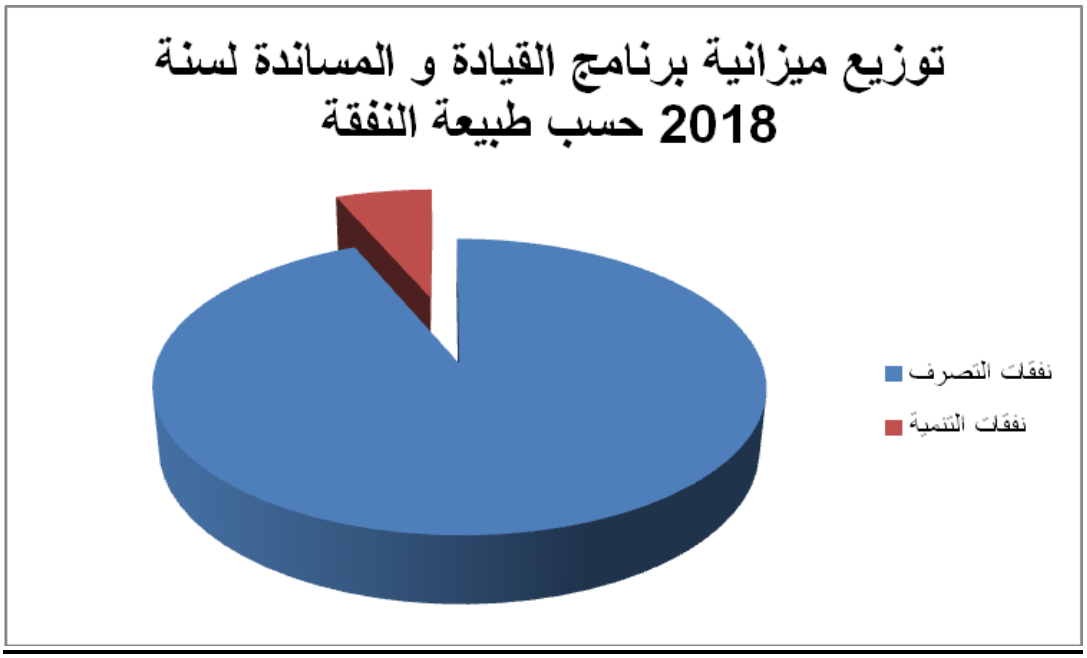

توزيع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	الإشراف والمساندة	التعليم العالي	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرف	**33 317 161**	**7 300 438**	**40 617 599**
التأجير العمومي	25 606 127	6 404 438	32 010 535
وسائل المصالح	4 261 034	615 000	4 876 034
التدخل العمومي	3 450 000	281 000	3 731 000
نفقات التنمية	**2 030 000**	**720 000**	**2 750 000**
الاستثمارات المباشرة	2 030 000	720 000	2 750 000
المجموع حسب البرامج الفرعية	**35 347 161**	**8 020 438**	**43 367 599**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني : مشروع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2018

حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

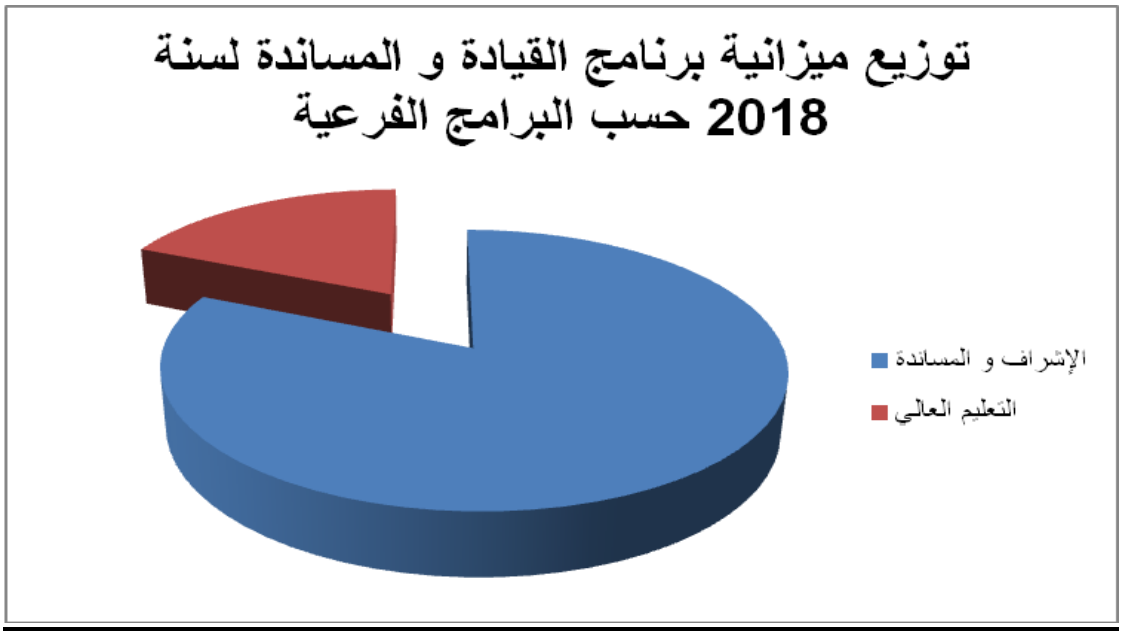

2.3– تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) لبرنامج القيادة و المساندة :

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2017	التقديرات		
	2015	2016		2018	2019	2020
العنوان الأول: نفقات التصرف	**34 000 411**	**37 036 000**	**37 745,802**	**40 617 599**	**42 648 479**	**44 780 903**
التأجير العمومي	22 945121	28 225 210	29 268 102	32 010 565	33 611 093	35 291 648

وسائل المصالح	6 990245	5 925 205	4 837 200	4 876 034	5 119 836	5 375 828
التدخل العمومي	4 065046	2 885 585	3 640 500	3 731 000	3 917 550	4 113 428
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**2 914 774**	**4 419 958**	**3 380 000**	**2 750 000**	**2 887 500**	**3 031 875**
الاستثمارات المباشرة	2 791 874	4 419 958	3 380 000	2 750 000	2 887 500	3 031 875
التمويل العمومي	122 900					
المجموع	**36 915 158**	**41 455 958**	**41 125 802**	**43 367 599**	**45 535 979**	**47 812 778**

2.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) حسب البرامج الفرعية :

1.2.2.3-اطار النفقات متوسط المدى2018-2020 للبرنامج الفرعي الإشراف والمساندة :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2017	التقديرات		
	2015	2016		2018	2019	2020
العنوان الأول: نفقات التصرف	**28 480 953**	**30 897 452**	**31 885 112**	**33 317 161**	**34 983 019**	**36 732 170**
التأجير العمومي	18 069 662	22 979 781	24 167 912	25 606 127	26 886 433	28 230 755
وسائل المصالح	6 450 245	5 275 205	4 267 200	4 261 034	4 474 086	4 697 790
التدخل العمومي	3 961 046	2 642 465	3 450 000	3 450 000	3 622 500	3 803 625

العنوان الثاني : نفقات التنمية	**2 751 784**	**4 319 755**	**2 380 000**	**2 030 000**	**2 131 500**	**2 238 075**
الاستثمارات المباشرة	2 751 784	4 319 755	2 380 000	2 030 000	2 131 500	2 238 075
صناديق الخزينة						
المجموع	**31 232 737**	**35 217 207**	**34 265 112**	**35 347 161**	**37 114 519**	**38 970 245**

2.2.2.3-اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي التعليم العالي :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2017	التقديرات		
	2015	2016		2018	2019	2020
العنوان الأول: نفقات التصرف	**5 519 458**	**6 138 549**	**5 860 690**	**7 300 438**	**7 665 460**	**8 048 733**
التأجير العمومي	4 875 458	5 245 429	5 100 190	6 404 438	6 724 660	7 060 893
وسائل المصالح	540 000	650 000	570 000	615 000	645 750	678 038
التدخل العمومي	104 000	243 120	190 500	281 000	295 050	309 803
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**162 990**	**100 202**	**1 000 000**	**720 000**	**756 000**	**793 800**
الاستثمارات المباشرة	162 990	100 202	1 000 000	720 000	756 000	793 800
صناديق الخزينة						
المجموع	**5 682 448**	**6 238 751**	**6 860 690**	**8 020 438**	**8 421 460**	**8 842 533**

الملاحق

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1-1-1
تسمية المؤشر: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد
تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2017

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الشغل والعلاقات المهنية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : -**
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل
4. **تعريف المؤشر:** تنقل أعوان تفقد الشغل إلى المؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل لمراقبة مدى احترام المؤسسة للقوانين الجاري بها العمل.
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نشاط
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر فاعلية
7. **التفريعات :** أقسام تفقدية الشغل والمصالحة والوحدات المحلية لتفقدية الشغل والمصالحة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد العمال المشمولين بالزيارات/عدد العمال الجملي على المستوى الوطني
2. **وحدة المؤشر :** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** بطاقة الزيارة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير شهرية/ سنوية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** بطاقة زيارة الواردة من: أقسام تفقديات الشغل والمصالحة / الوحدات المحلية.
6. **تاريخ توفر المؤشر :** موفى كل شهر / كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر :** الحرص على التثبت من مدى تطبيق القانون الاجتماعي على أكبر عدد ممكن من العمال
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات				التقديرات			
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد	%	44.88	44.41	48.59	48.94	49.34	49.64	50.15
عدد العمال المشمولين بالزيارات	عامل	448562	442830	484512	488000	492000	495000	500000
عدد العمال الجملي على المستوى الوطني (*)	عامل	999425	996988	1001933	1001933	1001933	1001933	1001933

(*): وقع اعتماد العدد الجملي للعمال المعلن بموقع الواب الخاص بالمعهد الوطني للإحصاء إلى حدود سنة 2016.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- ✓ نظرا لتدعيم أقسام تفقدية الشغل والمصالحة جزئيا بسيارات إدارية (جديدة وقديمة) والحرص المتواصل على تحقيق الأهداف المرسومة بالمنشور عدد 5 الصادر بشهر مارس 2015، تم تحقيق قفزة نوعية في عدد الزيارات لسنة 2015 والتي ركزت على المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي لا يوجد بها نقابات وهو ما يفسر ارتفاع عدد الزيارات وتراجع عدد العمال المشمولين بالزيارات.
- ✓ حرصا من الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة تم التركيز على نجاعة تدخل متفقدي الشغل وتغطيتهم لأكبر عدد ممكن من العمال بالمؤسسات المهيكلة دون إهمال المؤسسات الصغري والمتوسطة (غير ملزمة بتركيز هياكل حوار) وهو ما يفسر ارتفاع عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد لسنة 2016.
- ✓ كان من المتوقع الترفيع في عدد زيارات التفقد وبالتالي عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد خلال سنوات 2017 و2018 و2019 و2020 إلا أنّ عدم تمكين برنامج الشغل والعلاقات المهنية من الاعتمادات المطلوبة وعدم برمجة إقتناء سيارات جديدة وانتدابات اضافية نتج عنه التقليص في التقديرات تماشيا مع الإمكانيات الموضوعة على ذمته خاصة وأن جزء كبير من أسطول السيارات أصبح متهالكا.
- ✓ من المنتظر إحالة 13 متفقد شغل على التقاعد من سنة 2017 إلى آخر سنة 2019، وهو ما يفسر ضعف تطور التقديرات إلى غاية سنة 2020.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

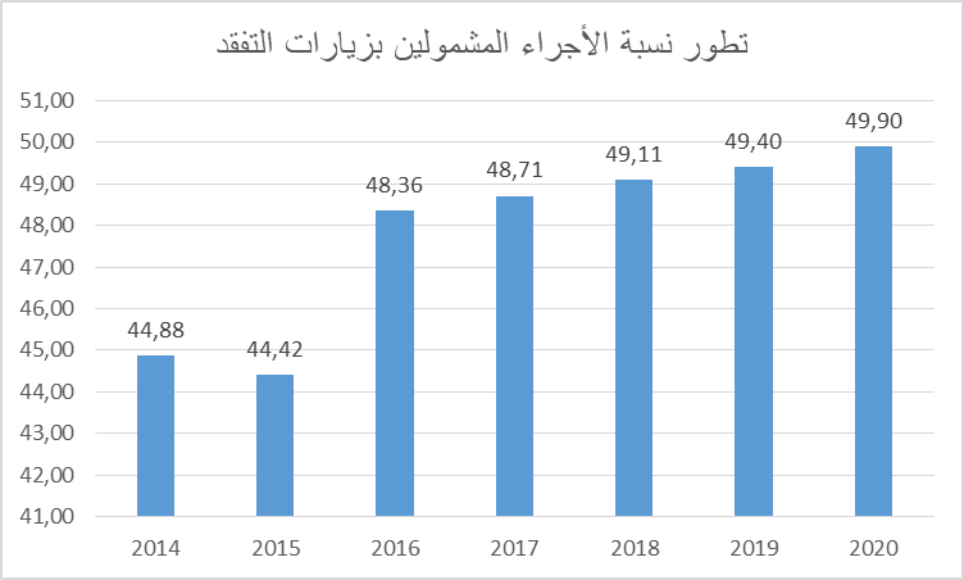

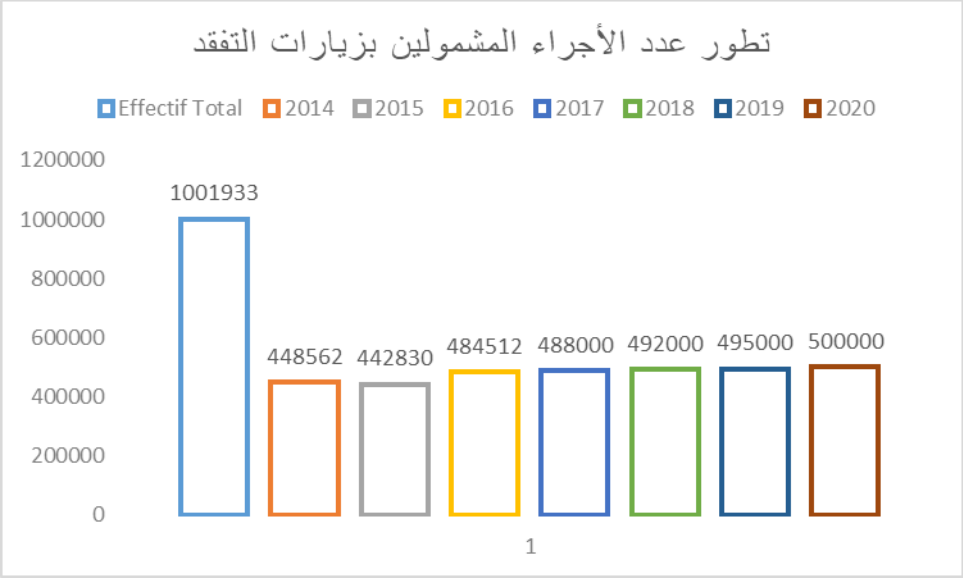

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ قامت مصالح الوزارة بتدعيم أقسام تفقد الشغل والمصالحة بوسائل نقل إلا أن العدد مازال غير كاف وقد توجهنا بالطلب مجددا لتمكيننا من العدد الكافي ومن تجديد الأسطول الذي أصبح في بعض الأحيان عائقا حتى للعمل الإداري (حوالي 14 سيارة من أصل 70 تجاوز عمرها 15 سنة و10 سيارات يتراوح عمرها من 10 إلى 15 سنة).
- ✓ أكدنا على كل منظورينا بالحرص على تطبيق المنشور عدد 5 بتاريخ 5 مارس 2015 والسعي للإلتزام بما جاء فيه.
- ✓ قامت مصالح الوزارة، وبطلب من الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة، بالشروع في إعداد منظومة إعلامية (Système d'information) هي الآن في المراحل الأخيرة من الإنجاز. وهو ما سيمكن من حسن توظيف موارد تفقديات الشغل والمصالحة وتوجيهها نحو الأولويات المرسومة لضمان النجاعة المطلوبة وأيضا من ضبط سجل المؤسسات الاقتصادية وكل المعلومات الخاصة بها (عدد العمال القارين، هياكل الحوار، ...) وبالتالي برمجة أهداف دقيقة وواضحة خاصة بعد تغيير الأهداف والمؤشرات خلال سنة 2017.

كما ستمكن من توفير كل أنواع الإحصائيات وبطريقة فورية ودقيقة. هذا بالإضافة إلى تسهيلها لعمل متفقد الشغل وذلك بتوفيرها لجداول قيادة تمكنه من برمجة ومراقبة كل المؤسسات التابعة لمرجع نظره.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ✓ نقص فادح في عدد المتفقدين حيث أنه لم يقع تعويض من أحيلوا على التقاعد بالإضافة إلى حصول عدّة متفقدين على خطط وظيفية بإدارات أخرى وعدم فتح مناظرات لإنتداب متفقدي شغل منذ سنة 2012 ما عدى واحدة خلال سنة 2016 أفرزت إنتداب 04 متفقدي شغل مع العلم أنّ العدد الحالي لمتفقدي الشغل بالجهات يساوي 338 متفقد منهم **236** يمكن تكليفهم بالمراقبة ومن المنتظر أن يحال على التقاعد 13 متفقد شغل خلال الفترة من سنة 2017 إلى سنة 2019. هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ الدور الرقابي المناط بعهدة متفقدي الشغل حاليا كان يقوم به قبل جانفي 2011 ما يقارب **400** متفقد شغل ومصالحة.
- ✓ نقص في عدد السيارات الإدارية وتقادم جزء منها مما انجر عنه تعطل العمل وفقدان نجاعة التدخل في بعض الأحيان (حوالي 14 سيارة من أصل 70 تجاوز عمرها 15 سنة وحوالي 10 سيارات يتراوح عمرها من 10 إلى 15 سنة).

من المنتظر إحالة 8 متفقدي شغل على التقاعد في سنة 2017 و إجمالي 13 متفقدا إلى أواخر سنة 2019، وهو ما يفسر ضعف تقديرات نسبة تطور عدد الزيارات لسنة 2017 وما بعدها خاصة وأنه حتى وإن وقع انتداب متفقدين جدد فإنهم لن يتمكنوا من تقديم الإضافة إلا بعد سنة على الأقل.

- ✓ عدم توفر جهة تمكننا من إحصائيات دقيقة ومحينة حول المؤسسات الاقتصادية والمعلومات الفنية الخاصة بها التي تمكننا من برمجة أهداف دقيقة وواقعية (في انتظار استكمال المنظومة المعلوماتية التي هي بصدد الإنجاز من قبل مصالح الإعلامية بالوزارة عن طريق شركة خاصة)

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1-1-2
تسمية المؤشر : نسبة تسوية المخالفات التي وقعت معاينتها في إطار زيارات التفقد
تاريخ تحيين المؤشر : أكتوبر 2017

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الشغل والعلاقات المهنية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : -**
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل
4. **تعريف المؤشر:** تنقل أعوان تفقد الشغل إلى المؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل لمراقبة مدى احترام المؤسسة للقوانين الجاري بها العمل.
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نشاط
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر فاعلية
7. **التفريعات :** أقسام تفقدية الشغل والمصالحة والوحدات المحلية لتفقدية الشغل والمصالحة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد المخالفات المسواة/ عدد المخالفات المرفوعة
2. **وحدة المؤشر :** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** بطاقة الزيارة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير شهرية/ سنوية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** بطاقة زيارة الواردة من: أقسام تفقديات الشغل والمصالحة / الوحدات المحلية.
6. **تاريخ توفر المؤشر :** موفى كل شهر / كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر :** الحرص على تطبيق تشريع الشغل
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2017	التقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
نسبة تسوية المخالفات التي وقعت معاينتها في إطار زيارات التفقد	%	65.86	72.75	66.21	72.73	78.26	83.33	88.46
عدد المخالفات المسواة	مخالفة	4314	8803	7110	8000	9000	10000	11500
عدد المخالفات المرفوعة	مخالفة	6550	12100	10738	11000	11500	12000	13000

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- ✓ نظرا لتدعيم أقسام تفقدية الشغل والمصالحة جزئيا من سيارات إدارية (جديدة وقديمة) والحرص المتواصل على تحقيق الأهداف المرسومة بالمنشور عدد 5 الصادر بشهر مارس 2015، تم تحقيق قفزة نوعية في نسبة تسوية المخالفات المرفوعة لسنة 2015 والتي تعود إلى تركيز زيارات التفقد على المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبالتالي فإن المخالفات المرفوعة تتمحور بالأساس حول الأجور القانونية وبطاقات الخلاص والتصريح بالأجور لدى مصالح الضمان الاجتماعي وعدد ساعات العمل والعطل الرسمية، وعلى اثر تدخل مصالحنا وإقناع المؤجرين بجدوى تسوية وضعيتهم تجاه القوانين المعمول بها وقع تدارك 72.75% من الوضعيات المخالفة.
- ✓ حرصا من الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة، تم التركيز على نجاعة تدخل متفقدي الشغل وتغطيتهم لأكبر عدد ممكن من العمال دون إهمال المؤسسات الصغري وغير المعنية باحداث هياكل تمثيل جماعي وهو ما يفسر ارتفاع عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد لسنة 2016، على عكس نسبة تسوية المخالفات المرفوعة التي انخفضت وذلك نظرا لشمول زيارات التفقد لعدد أكبر من المؤسسات المهيكلة والتي بها هياكل لتمثيل العمال وبالتالي تمحورت المخالفات حول تنشيط هياكل الحوار وظروف الصحة والسلامة المهنية وتطبيق الاتفاقات الجماعية والتي ترجمت بنزاعات جماعية في بعض الأحيان نظرا لتمسك كل طرف بوجهة نظره.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

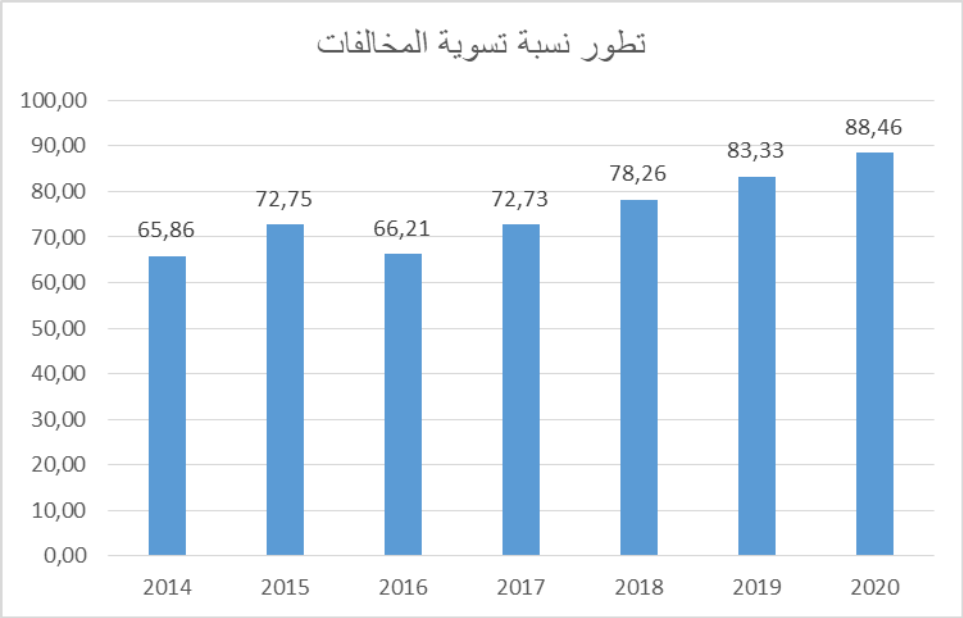

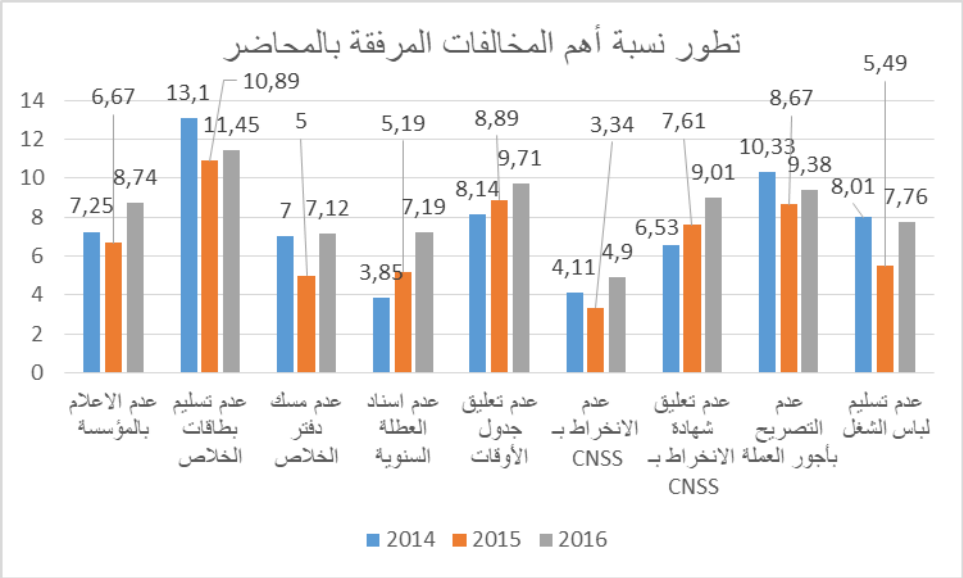

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ أكدنا على كل منظورينا بالحرص على تطبيق المنشور عدد 5 بتاريخ 5 مارس 2015 والسعي للإلتزام بما جاء فيه.
- ✓ معاينة المخالفات ونصح وارشاد المؤجرين لضرورة تسوية وضعيتهم وتطبيق ما جاء بالنصوص القانونية لما فيه ضمان لحقوق كل الأطراف وديمومة المؤسسة على المدى المتوسط والبعيد.
- ✓ تطبيق الإجراءات القانونية على مستوى معاينة وتحرير محاضر المخالفات
- ✓ تطبيق القانون عند استنفاذ كل المجهودات الصلحية بتحرير محاضر مخالفات
- ✓ متابعة مآل المخالفات المرصودة وإعداد جداول متابعة دورية في الغرض

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ✓ نقص فادح في عدد المتفقدين حيث أنه لم يقع تعويض من أحيلوا على التقاعد بالإضافة إلى حصول عدّة متفقدين على خطط وظيفية بإدارات أخرى وعدم فتح مناظرات لإنتداب متفقدي شغل منذ سنة 2012 .
- ✓ نقص في عدد السيارات الإدارية وتقادم جزء منها مما انجر عنه تعطل العمل وفقدان نجاعة التدخل في بعض الأحيان.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1-2-1
تسمية المؤشر: نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة
تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2017

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الشغل والعلاقات المهنية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :** تفقد الشغل
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تدعيم الحوار داخل المؤسسة
4. **تعريف المؤشر:** متابعة عدد المؤسسات التي أحدثت بها هياكل حوار
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نشاط
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر نجاعة وفاعلية
7. **التفريعات:** أقسام تفقدية الشغل والمصالحة والوحدات المحلية لتفقدية الشغل والمصالحة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد هياكل الحوار التي وقع تركيزها (لجان استشارية، نواب عملة) / عدد المؤسسات المعنية بتركيز هياكل الحوار.
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مائوية

3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** هياكل الحوار التي تم تركيزها
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصاء بعد القيام بزيارات ميدانية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** أقسام تفقدية الشغل والمصالحة/ الوحدات المحلية/ أقسام تفقد طب الشغل
6. **تاريخ توفر المؤشر :** سنويا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر :** تدعيم الحوار الإجتماعي داخل المؤسسة
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة / إدارة تفقد طب الشغل والسلامة المهنية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات				التقديرات		
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة	%	85.3	86.4	70.73	77.98	85.23	92.49	99.74
عدد هياكل الحوار التي وقع تركيزها	هيكل	2945	2969	2438	2688	2938	3188	3438
عدد المؤسسات المعنية بتركيز هياكل الحوار (*)	مؤسسة	3452	3436	3447	3447	3447	3447	3447

(*) وقع اعتماد العدد الجملي للمؤسسات التي تشغل 20 عاملا فما فوق المعلن بموقع الواب الخاص بالمعهد الوطني للإحصاء بعد معالجته وحذف عدد المؤسسات غير ناشطة وعدد العمال غير قارين (50% من العدد المعلن).

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- ✓ قامت مصالح تفقدية الشغل ببرمجة مسح كامل للمؤسسات المعنية بتركيز هياكل حوار حسب الشروط القانونية المنصوص عليها وذلك طيلة سنة 2014 إلا أنها لم تتوصل إلى تحقيق هذا الهدف ولم يقع إنجاز إلا 86.4% من الهدف المرسوم خلال سنة 2015، ويرجع ذلك إلى النقص الفادح في عدد متفقدي الشغل وفي عدد السيارات الموضوعة على ذمة أقسام تفقدية الشغل والمصالحة وحالتها، وإعطاء الأولوية في إستعمال السيارات للتدخلات العاجلة ولطلبات الزيارات وللمعاينات القانونية وفض النزاعات وتجاوز التوترات التي ميزت تلك الفترة.
- ✓ تميزت سنة 2016 بكثرة طلبات التسريح بسبب الصعوبات الاقتصادية والفنية والتي شملت بالأساس المؤسسات التي تشغل 20 عاملا فأكثر، أي المؤسسات المعنية بتكوين هياكل حوار وهو ما يفسر النقص المسجل على مستوى نسبة التركيز (فقدان الشرط العددي لتكوين هيكل حوار).

✓ من المنتظر إحالة 29 متفقد شغل على التقاعد من سنة 2016 إلى آخر سنة 2019، وهو ما يفسر ضعف تطور تقديرات سنة 2019.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

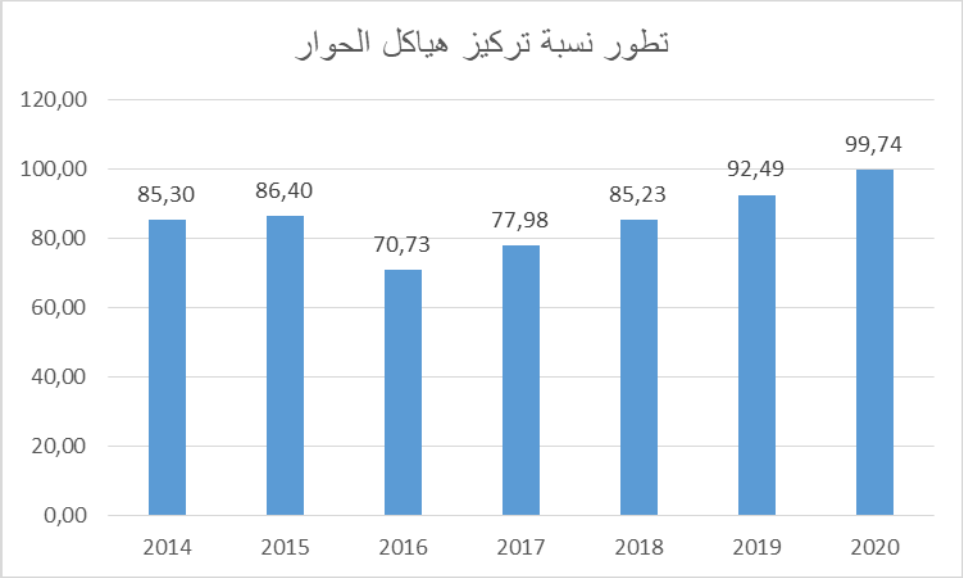

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكثيف زيارات التفقد والمتابعة بالمؤسسات الاقتصادية علما وأن هذه الزيارات تهم قطاعي تفقد الشغل وطب الشغل والسلامة المهنية
- المراجعة الشاملة على مستوى ما تم تركيزه من لجان

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

✓ نقص فادح في عدد المتفقدين حيث أنه لم يقع تعويض من أحيلوا على التقاعد بالإضافة إلى حصول عدّة متفقدين على خطط وظيفية بإدارات أخرى وعدم فتح مناظرة لإنتداب متفقدي شغل منذ سنة 2012.

✓ نقص في عدد السيارات الإدارية وقدم جزء منها مما انجر عنه تعطل العمل وفقدان نجاعة التدخل في بعض الأحيان.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج الضمان الإجتماعي

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2-1-1
تسمية المؤشر : نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل
تاريخ تحيين المؤشر : كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الضمان الإجتماعي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : /**
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
4. **تعريف المؤشر:** الأعباء/ المداخيل
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نشاط
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** الأعباء/ المداخيل
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** القوائم المالية للصناديق والميزانيات التقديرية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** القوائم المالية للصناديق والميزانيات التقديرية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي/ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية / الصندوق الوطني للتأمين على المرض
6. **تاريخ توفر المؤشر :** كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** انظر الجدول الموالي
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

المحتوى	الإنجازات				الأهداف
	2014	2015	(1)2016	(2) 2017	(3)2018
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي					
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	% 109,95	% 118,72	% 118	122 %	115 %
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	% 132,19	% 143,26	% 143	146 %	140 %
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية					
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	% 111	% 112	% 99,02(**)	% 108(***)	% 121,4

-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	% 111	% 112	% 99,2(**)	% 108,6(***)	% 123,3
الصندوق الوطني للتأمين على المرض					
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%93,8	%94,8	%89,4	%94	%94
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%104,6	%104,7	%96,8	%104,5	%104,5

(1) أرقام وقتية
(2) تقديرات (أرقام الميزانية)
(3) تمثل الأرقام الواردة بعنوان سنة 2018 أهداف الصناديق الاجتماعية في ظل التشريع الحالي.
(**) باعتبار الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة سنتي 2016 و2017 والبالغة على التوالي 300 م د و500 م د
(***) نسبة توازن فني

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت منظومة الضمان الاجتماعي خلال العشرية الأخيرة عدة ضغوطات مالية أصبحت أكثر حدة خلال السنوات الأخيرة وهي مرتبطة أساسا بالطابع التوزيعي لهذه الأنظمة حيث تتأثر خاصة بالعوامل الديمغرافية واختلال التوازنات بين الأعباء والإيرادات.

- **بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي**

تدهورت نسبة التوازن الجملية للصندوق (الأعباء/ المداخيل) من 99,56 % سنة 2010 الى 118% (متوقع) سنة 2016 و 122% سنة 2017 حسب تقديرات ميزانية الصندوق.أما بالنسبة لفرع الجرايات، فقد تدهورت نسبة التوازن المالي بصفة ملحوظة لترتفع من 117,17 % سنة 2010 الى 143% (متوقع) سنة 2016.

وتعزى النتائج السلبية المسجلة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أساسا الى جملة من العوامل تتمثل بالخصوص في التأثير المزدوج للتحولات الديمغرافية والوضع الاقتصادي الصعب وحجم القطاع الموازي واستفحال ظاهرة التهرب الاجتماعي.

- **بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية**

شهدت نسبة التوازن الجملية للصندوق (الأعباء/ المداخيل) تحسنا طفيفا حيث مرت من 111 % سنة 2014 الى 99% (متوقع) سنة 2016 و108 % سنة 2017 (تقديرات) وذلك بفعل الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة سنتي 2016 و2017. وقد شهد فرع الجرايات نفس المنحى خلال هذه الفترة.

- **بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض**

بقيت نسبة التوازن الجملية للصندوق (الأعباء/ المداخيل) في حدود مقبولة حيث من المتوقع أن تبلغ % 89,4سنة 2016 و 94% سنة 2017 (تقديرات). أما بالنسبة لنظام التأمين على المرض، فقد سجل توازنا بين الأعباء والمداخيل سنة 2016 (96,8%) ومن المتوقع أن تبلغ نسبة التوازن الخاصة بهذا النظام 104,5% سنة 2017 (107,7% سنة 2010).

ويعود اختلال التوازن بين الأعباء والمداخيل المسجل على مستوى نظام التأمين على المرض الى عدة عوامل من أهمها تطور كلفة الأمراض الثقيلة والمزمنة، تطور كلفة الأدوية الخصوصية وارتفاع كلفة الخدمات الصحية في القطاع الخاص ومحدودية تفعيل آليات المراقبة والتقييم والمتابعة سواء تجاه المضمون الاجتماعي أو مسدي الخدمات الصحية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

تطور نسب التوازن الخاصة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

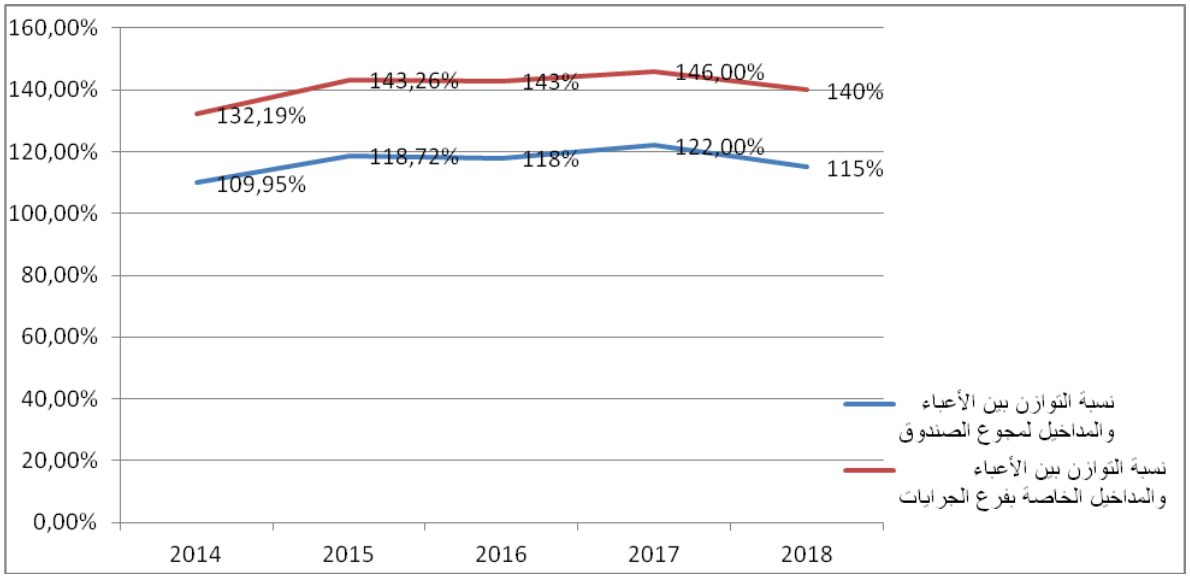

تطور نسب التوازن الخاصة بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

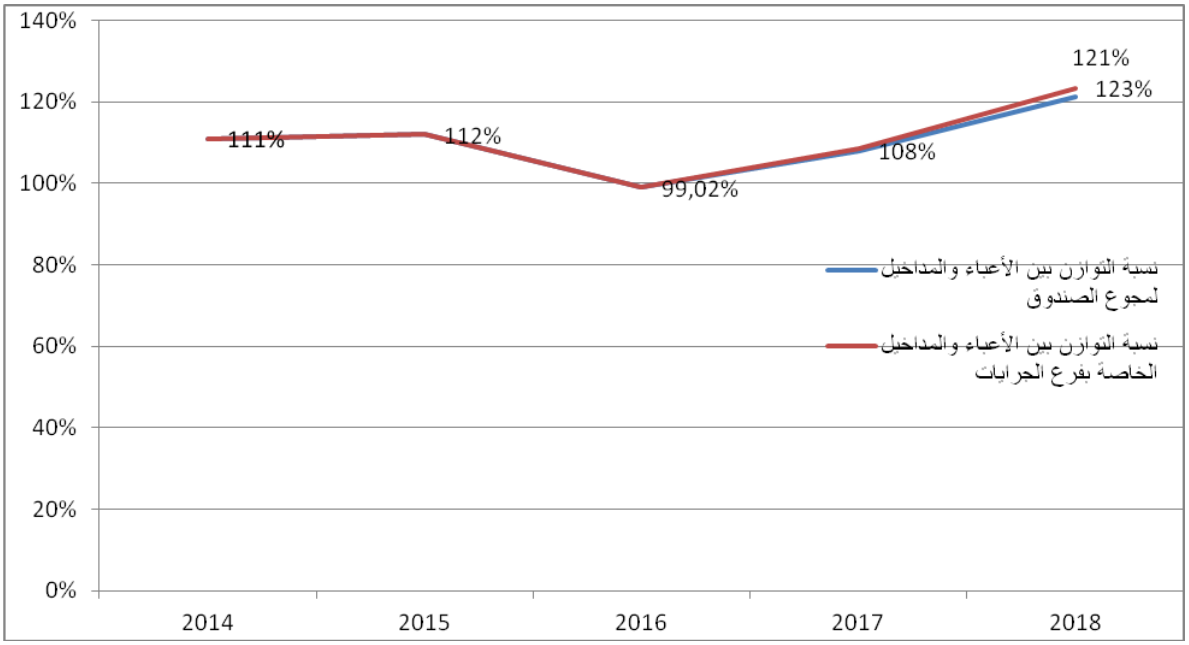

تطور نسب التوازن الخاصة بالصندوق الوطني للتأمين على المرض

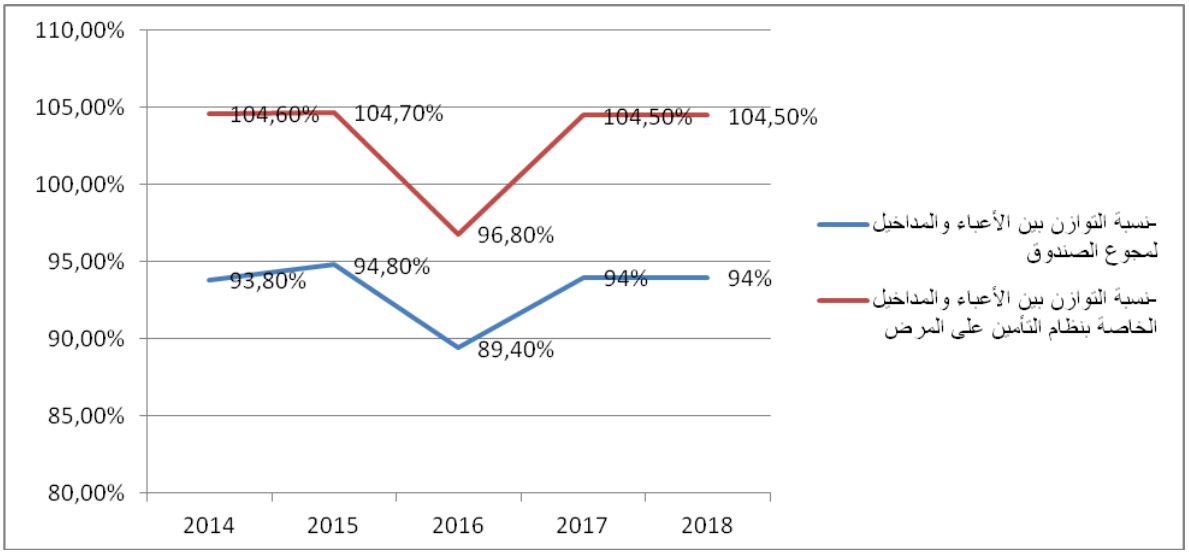

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- دخول اصلاح أنظمة التقاعد حيز التنفيذ مع مطلع سنة 2018
- تنويع مصادر التمويل (احداث مساهمة اجتماعية تضامنية)
- تحسين الاستخلاص

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2-2-1

تسمية المؤشر : نسبة الإستخلاص

تاريخ تحيين المؤشر : كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : الضمان الإجتماعي

2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التوازنات المالية للصناديق

3. تعريف المؤشر: المبالغ المستخلصة/ التصاريح المودعة

4. نوع المؤشر : مؤشر نشاط

5. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : المبالغ المستخلصة/ التصاريح المودعة

2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية

3.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات مالية ومحاسبية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: السجلات المحاسبية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

6.تاريخ توفر المؤشر : كل سنة

7.القيمة المستهدفة للمؤشر: أنظر الجدول الموالي

8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تطور نسب استخلاص مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

المحتوى	الإنجازات				الأهداف
	2014	2015	2016	2017 (6 أشهر)	2018
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية					
• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 92,1	% 91,20	% 91,3	% 92,1	% 93
• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 48,9	% 46,8	% 47,4	% 39	% 60
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%17,8	%15,6	%17	%12	%18

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة الاستخلاص بعنوان نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي 91,3% بعنوان الثلاثيات الجارية لسنة 2016 وتبقى هذه النسبة دون الهدف المحدد لسنة 2016 (93%) رغم التحسن الطفيف مقارنة بسنة 2015 وذلك نتيجة للصعوبات المالية التي تمر بها بعض القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاعي السياحة والنسيج. كما بقيت نسبة الاستخلاص بعنوان نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي والتي بلغت 47,4% سنة 2016 دون الهدف المرسوم (50%) ويعود ذلك بالأساس الى تركيز الصندوق خلال سنة 2016 على استخلاص الديون المتخلدة والمتعلقة بالسنوات الفارطة. وفي هذا الإطار، سجل الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة نسبة 17% سنة 2016 فاقت الهدف الذي تم رسمه (14 %).

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

تطور نسب استخلاص مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

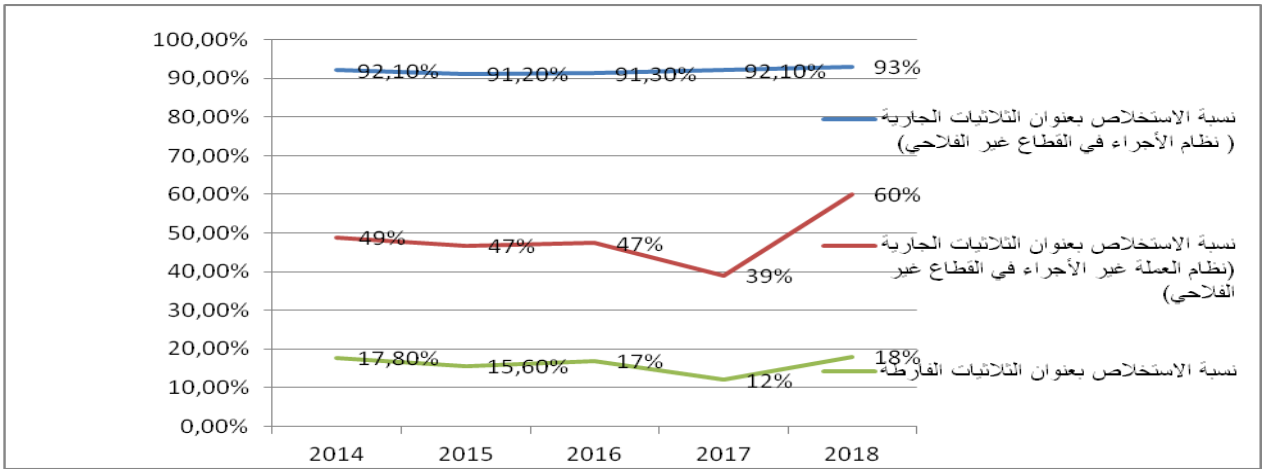

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

-تكثيف الدور الرقابي وإعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية

-تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي

-دعم و تطوير الإدارة الاتصالية

-دعم التنسيق وتبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2-3-1

تسمية المؤشر : نسبة التغطية الإجتماعية

تاريخ تحيين المؤشر : كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الضمان الإجتماعي
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين التغطية الإجتماعية
3. **تعريف المؤشر:** عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم)
4. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
5. **طبيعة المؤشر :** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد العمال المصرح بهم(دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم)
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** عدد العمال المصرح بهم وعدد السكان المشتغلين
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** سجلات الانخراط لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمعطيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء
5. **تاريخ توفر المؤشر :** كل سنة
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** أنظر الجدول الموالي
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

تطور نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية

المحتوى	الانجازات				الأهداف
	2014	2015	2016 (1)	2017 (2)	2018
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	% 80,9	% 78,1	% 79,9	% 82	% 83
- نظام الأجراء الفلاحيون	% 11,5	% 10,7	% 11,7	% 12,4	% 14
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	% 88,8	% 91,2	% 94,4	% 96,1	% 98
- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	% 72,4	% 80,8	% 81,9	% 83	% 84

- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	% 82,3	% 87,2	% 88,4	% 89,5	% 91
المجموع	**% 77,6**	**% 78,5**	**% 80,1**	**% 81,9**	**% 84**

(3) أرقام وقتية
(4) تقديرات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

ارتفعت نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاع الخاص من 77,6 % سنة 2014 الى 80,1% (متوقع) سنة 2016 ومن المنتظر أن ترتفع هذه النسبة الى 81,9 % في موفى سنة 2017 وذلك نتيجة اعتماد خطة اتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي تقوم على جملة من العناصر من ذلك تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان.

وتبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة (في حدود 11,7% سنة 2016 و12,4% سنة 2017 نظرا لقلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

تطور نسبة التغطية الاجتماعية

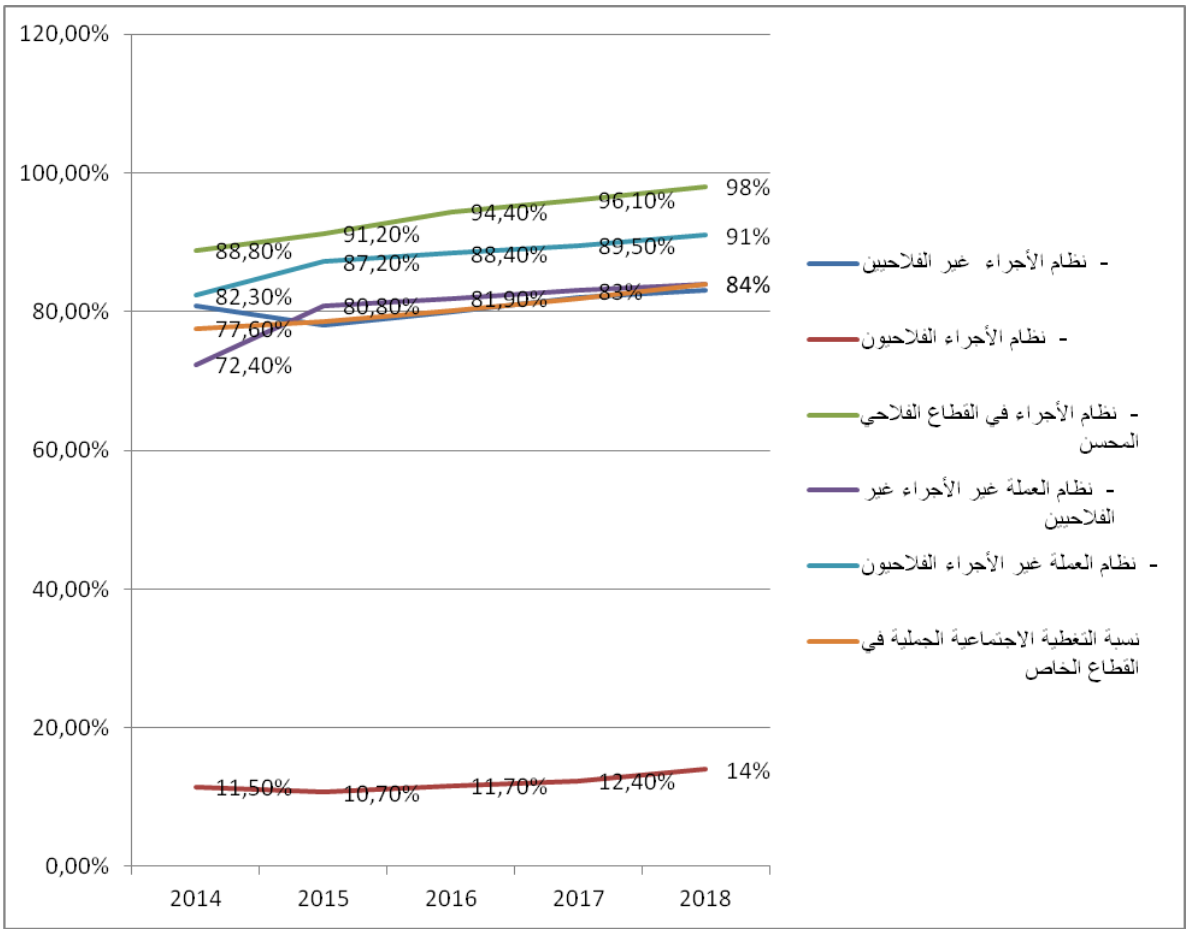

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

-تكثيف المراقبة الميدانية وتدعيم سلك المراقبة

-تدعيم الخطة الاتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي (تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان)

-مزيد تحسين أساليب التصرف من ذلك تحسين الاستقبال واعتماد التكوين الهادف

-مقاومة التهرب الاجتماعي

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2-4-1

تسمية المؤشر : آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

تاريخ تحيين المؤشر : كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : الضمان الإجتماعي

2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين
3.تعريف المؤشر: آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال
4. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
5. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر : آجال
2.وحدة المؤشر : عدد الأيام أو نسبة الملفات المنجزة في الآجال
3. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الصناديق الإجتماعية
4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الصناديق الاجتماعية
5. تاريخ توفر المؤشر : كل سنة
6. القيمة المستهدفة للمؤشر: أنظر الجدول الموالي
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

	الإنجازات				الأهداف
	2014	2015	2016	2017	2018
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي					
آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	66	58	57	37	30
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)					
إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (1-2)	% 84	% 84	% 85,6	% 86	% 87
تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)	% 97,9	% 98	% 98,2	% 98,5	% 99
تصفية ملفات جرايات الترمل (3-2)	% 94	% 91	% 97	% 95,5	% 97,5

تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (4-2)	% 94	% 91	% 97	% 97	% 97
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)					
آجال استرجاع المصاريف (3)	24,23	31,16	21,6	21,7	21
آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية					
• خلاص أتعاب الأطباء	34,41	27,24	38,5	84,9	38,5
• خلاص الصيادلة	23,11	14,28	29,9	82,7	29.9
• خلاص المصحات الخاصة	26,39	25,72	36,2	81,6	36.2
• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	34,21	30,42	38,7	75,3	40.8
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة					
• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	11,47	12,41	12	11	11
• زرع الكلى	25,75	27,05	32	28	28
• زرع النخاع الشوكي	35,81	19	19	14	14
• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب	12 ,90	13,95	14	12	12
• تفتيت حصى الكلى	9,12	10,83	9	8	8
• السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	13,95	15,35	14	13	13
• التكفل بمصاريف الآلات الطبية	26,04	28,47	62-7	39-7	38-7
• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	13,42	13,13	10	9	9
• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	8,71	8,61	17	16	9

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

(2) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(2-1): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3)استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- **بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:**

تقلصت آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة من 66 يوم سنة 2014 الى 37 يوم سنة 2017.

- **بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:**

يتم إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد في الآجال المحددة في 86% من الحالات سنة 2017.

أما بالنسبة لتصفية ملفات جرايات التقاعد وتصفية ملفات جرايات الترمل وتصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام، فإنها تتم في الآجال المحددة بنسبة 98,5% بالنسبة لجرايات التقاعد سنة 2017 و97% بالنسبة للجرايات الوقتية للأيتام و 95,5% بالنسبة لجرايات الترمل.

- **بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض:**

بلغت آجال استرجاع المصاريف 21,7 يوم سنة 2017 مقابل 24,2 يوم سنة 2014.

أما بخصوص آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية فقد شهدت ارتفاعا كبيرا وذلك نتيجة الضغوطات التي يشهدها الصندوق الوطني للتأمين على المرض على مستوى السيولة المالية المتوفرة لديه نتيجة تأخر صندوقي الضمان الاجتماعي في تحويل منابه من الاشتراكات الراجعة إليه.

وبخصوص آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة، فقد شهدت تحسنا طفيفا سنة 2017 مقارنة مع الآجال المسجلة في السنوات الفارطة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

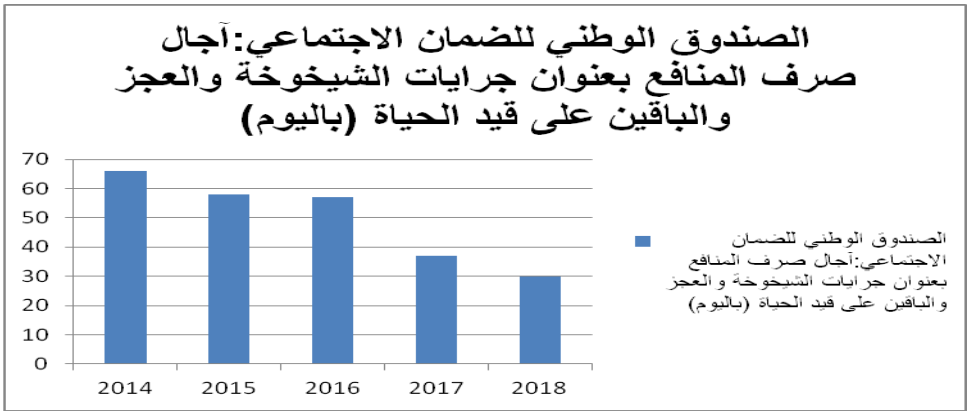

الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال)

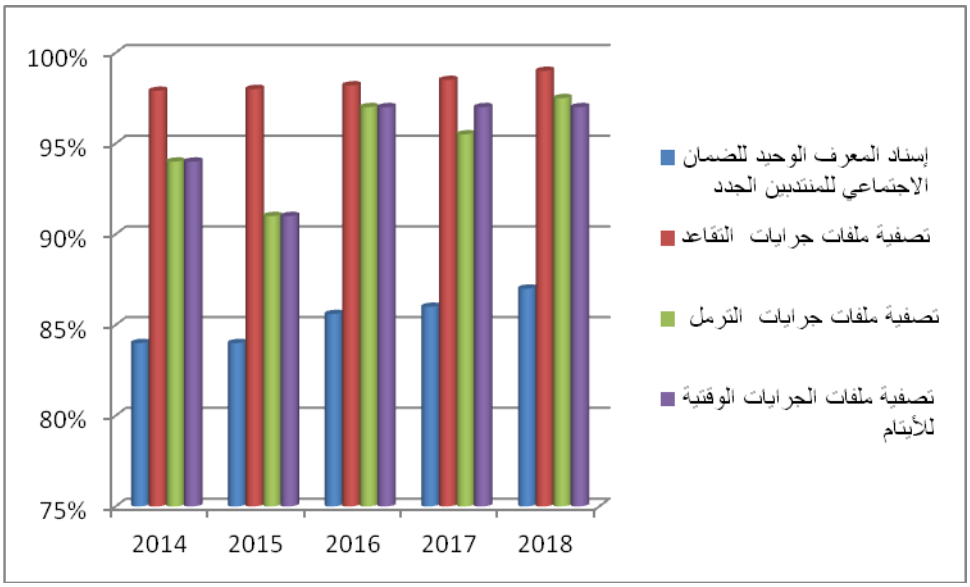

الصندوق الوطني للتأمين على المرض: آجال إسداء الخدمات

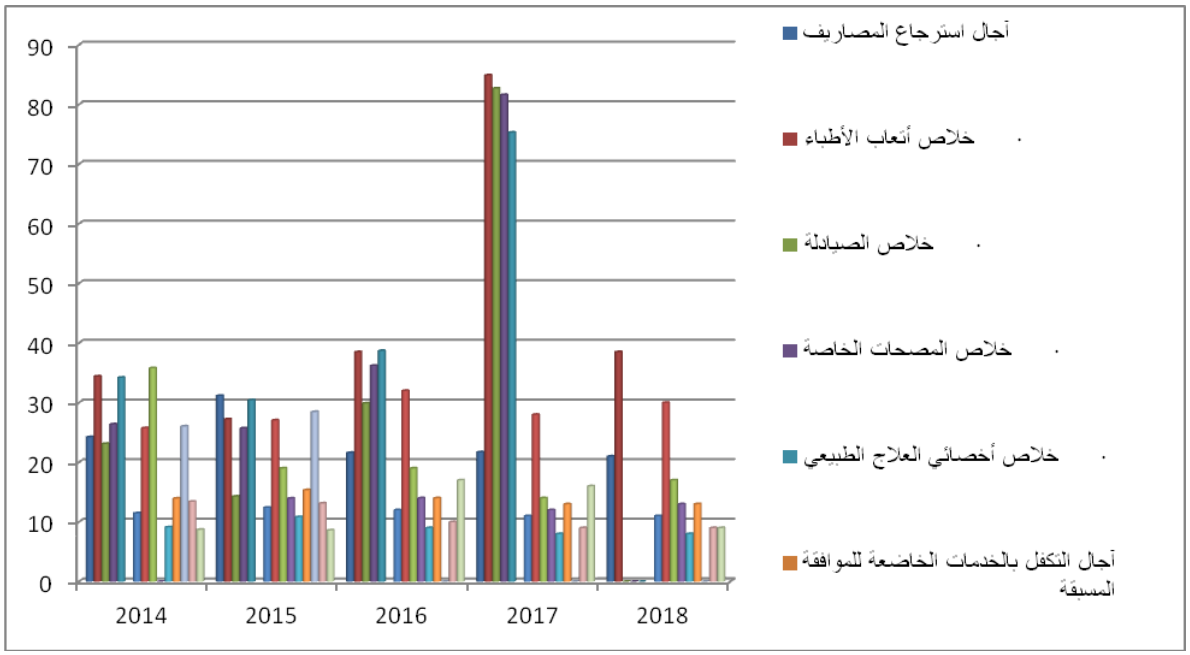

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

-تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية

-مواصلة احداث دور الضمان الاجتماعي

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج النهوض الإجتماعي

بطـــاقة مــؤشر قــيس أداء

رمز المؤشر: 1.1.1.3

تسمية المؤشر: نسبة انجاز البحوث الاجتماعية حول الاسر المنتفعة بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وببطاقات العلاج المجاني وببطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة في إطار المراجعة الشاملة وإرساء بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

تاريخ تحين المؤشر: أكتوبر 2017

I. الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج النهوض الإجتماعي

2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التضامن والتنمية الاجتماعية

3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: : ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة

4. تعريف المؤشر: نسبة تقدّم إنجاز البحوث الإجتماعية الميدانية بخصوص الأسر المنتفعة بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وببطاقات العلاج المجاني وببطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة في إطار المراجعة الشاملة.

5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط

6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الإدارات الجهوية وأقسام النهوض الإجتماعي والوحدات المحلية.

II.التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

عدد البحوث الميدانية المنجزة

العدد الجملي للبحوث المبرمج انجازه في إطار المراجعة الشاملة

2. **وحدة المؤشر:** النسبة

3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد المنتفعين بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وببطاقات العلاج المجاني،عدد المنتفعين ببطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة، عدد البحوث الميدانية المنجزة
4. **طريقة تجميع المعطيات لاحتساب المؤشر:** يتمّ تجميع عدد البحوث الميدانية المنجزة بكلّ معتمدية ثمّ بكلّ ولاية ثمّ على المستوى الوطني.
5. **مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** بنك معطيات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل وقاعدة بيانات المنتفعين بالبرنامج (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، السجلات الجهوية والمحلية للمنتفعين ببطاقات العلاج.
6. **تاريخ توفر المؤشر:** (شهري، ثلاثي، سداسي، سنوي)
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur):** 100% .
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للنهوض الاجتماعي.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصّة بالمؤشر:

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات				التقديرات			
			2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة:	**المؤشر عدد 1 :** نسبة إنجاز البحوث الإجتماعية حول الأسر الفقيرة المنتفعة بمنحة البرنامج الوطني لاعانة العائلات المعوزة وببطاقات العلاج المجاني في إطار المراجعة الشاملة وإرساء بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل	%	0	0	0	11	88	100	

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

باعتبار أنّ المراجعة الشاملة ستشمل المنتفعين بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وببطاقات العلاج المجاني وببطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة أي حوالي **873 ألف أسرة منتفعة**، هذا بالاضافة إلى الحالات الجديدة والمستكشفة والطلبات الإضافية التي ترد أثناء عملية المراجعة تمّ إلى موفى شهر سبتمبر 2017، تسجيل حوالي

375 ألف ملف يخص المنتفعين بالمساعدات والمترشحين الجدد وذلك ببنك المعطيات وهي مرحلة أساسية قبل المرور إلى المرحلة الميدانية، أما عدد البحوث المستوفاة المنجزة ، فقد بلغ حوالي 10 ألف بحث في موفى شهر سبتمبر 2017.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

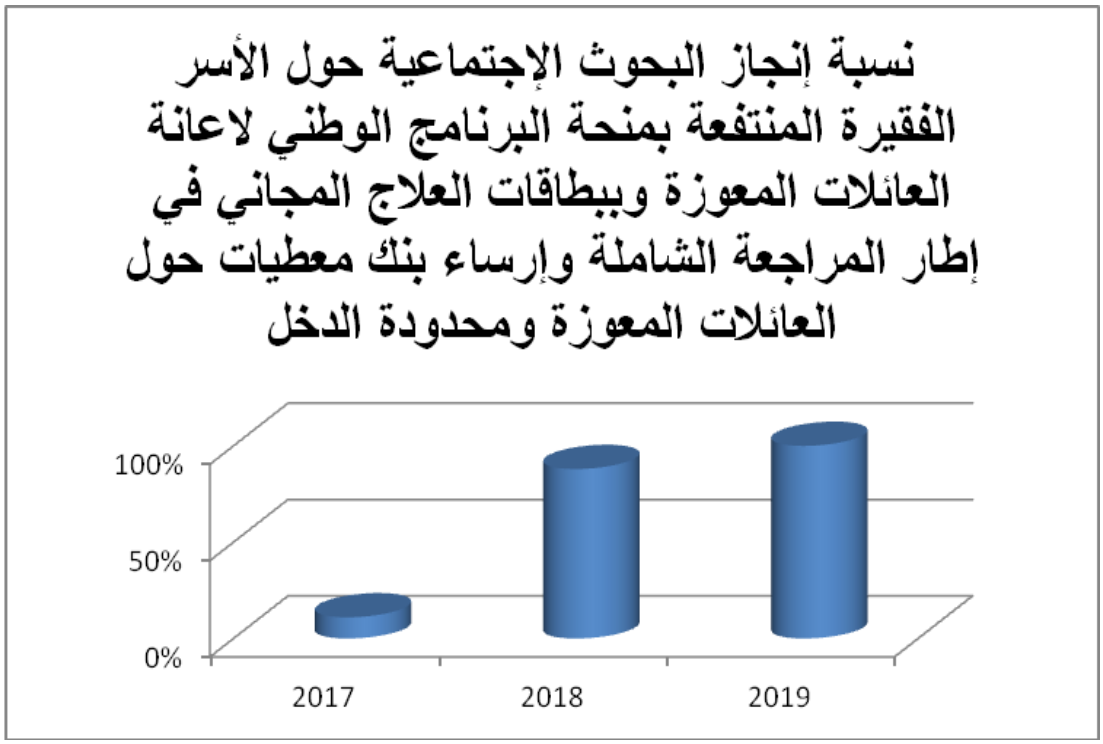

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تتمثل أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر(100 %) في ما يلي:

- إعداد إستراتيجية تواصل مع المنتفعين المرشحين للانتفاع عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة حول عملية المراجعة الشاملة والاستعانة بمختصين في المجال لتطبيقها.
- التكوين المكثف للأخصائيين الاجتماعيين حول النظام المعلوماتي الجديد وتكوين على المعدّات الإعلامية والتكنولوجيا الرقمية الجديدة.
- تكوين حول الصبغة الجديدة للبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وطريقة الاستهداف الجديدة (الإجراءات، البحوث الميدانية،...)
- توفير كمية المحروقات الضرورية للانجاز،
- الإعداد اللوجستي والإعداد الفنّي لعملية المراجعة: قبول الملفات، القيام بالزيارات الميدانية للمنتفعين، تخزين المعطيات بالنظام المعلوماتي، اسناد بطاقات الانتفاع بالخدمات (البطاقات الذكية)،
- متابعة عملية المراجعة من قبل وحدة التصرّف حسب الاهداف لانجاز بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (المرافقة، التكوين، الرقابة، ...)،
- توزيع الأدوار ومجالات التدخل بين مختلف الأعوان والأخصائيين الاجتماعيين:
  - قبول الملفات وإجراء الزيارات الميدانية وتعمير البحوث الإجتماعية.
  - اجراء التقاطعات مع مختلف قواعد البيانات.
  - مراقبة الزيارات الميدانية والبحوث الإجتماعية ومراجعتها.
  - تخزين المعطيات التي تمّ تجميعها ومراقبة عملية التخزين ومراجعتها.

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

يمكن ان تؤثر العناصر التالية في تحقيق المستوى المنشود للمؤشر :

- نقص الموارد البشرية ببعض الولايات مقارنة بعدد البحوث المزمع انجازها،
- امكانية بروز بعض العوائق المتعلقة بقبول مبدأ المراجعة والتغيير ببعض المناطق،
- صعوبة التنقل ببعض المناطق والوصول للمنتفعين (بعد المسافات وصعوبة المسالك)،
- التأخّر في إيداع الملفات أو نقص في الوثائق المطلوبة.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : **1.1.2.3**

تسمية المؤشر عدد المشاريع المسندة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة

تاريخ تحيين المؤشر: جويلية 2017

I .الخصائص العامة للمؤشر:

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض الاجتماعي

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة

3.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التأهيل والإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة

4.تعريف المؤشر: تمكين الأشخاص ذوي الاعاقة القادرين على العمل بما فيهم الذين تلقوا تكوينا مهنيا ملائما بمراكز التربية المختصة من موارد رزق لضمان استقلاليتهم الاقتصادية مع الحرص على توجيههم نحو قطاع المهن والحرف، بما يضمن لهم الاندماج الاجتماعي.

5.نوع المؤشر: مؤشر نتائج

6.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

7.التفريعات: وحدات النهوض بالأشخاص ذوي الاعاقة بأقسام النهوض الاجتماعي / مراكز التربية المختصة.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المشاريع المسندة للمعوقين في اطار البرنامج الوطني لبعث موارد الرزق

2.وحدة المؤشر: مشروع .

3.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المشاريع المسندة لفائدة الاشخاص ذوي الاعاقة القادرين على العمل من طرف اللجنة الجهوية للمعاقين .

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تجميع المعطيات من خلال التقارير السنوية .

5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية (اللجنة الجهوية للمعاقين).

6.تاريخ توفر المؤشر: سنويا

7.القيمة المستهدفة للمؤشر: توفير فرص التشغيل للأشخاص ذوي الاعاقة القادرين على العمل لا سيما المتكونين منهم بمراكز التربية المختصة و ضمان الحد الادنى من الاستقلالية و العيش الكريم .

8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة التضامن والتنمية الإجتماعية

III.قراءة في نتائج المؤشر:

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
			2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التأهيل والإدماج لفائدة الاشخاص ذوي الاعاقة:	المؤشر 1 : عدد المشاريع المسندة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة	مشروع	744	759	759	820	840	860	880

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3.رسم بياني لتطور المؤشر:

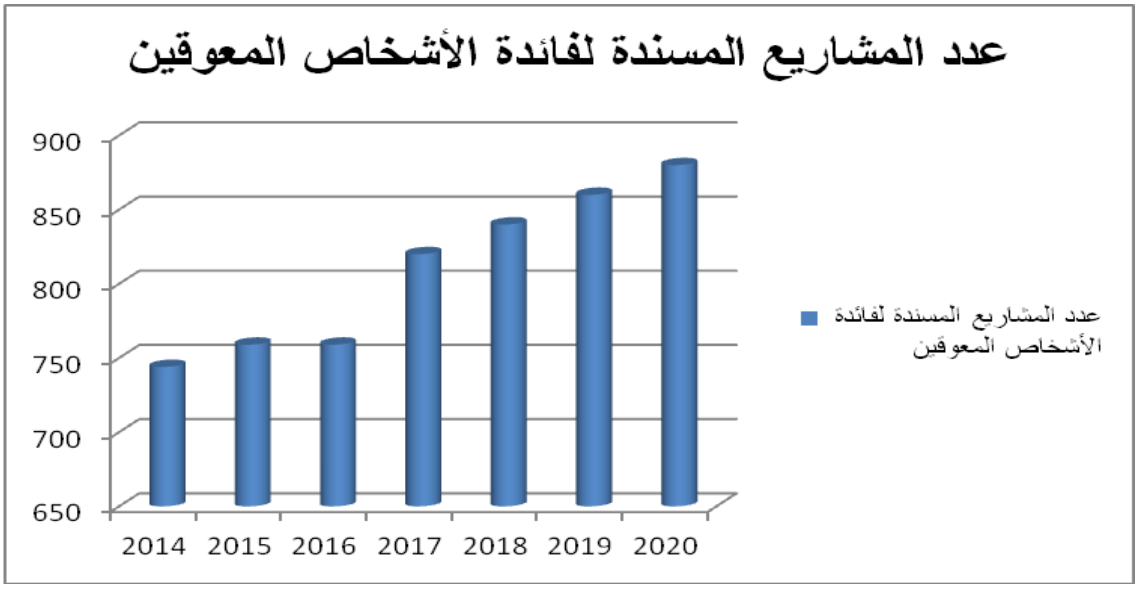

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مراجعة المنشور عدد 5 حول برنامج موارد الرزق للأشخاص المعوقين القادرين على العمل

- تكوين المتدخلين الاجتماعيين في إعداد ودراسة جدوى المشاريع .
- دورات تكوينية للمنتفعين في مجال تسيير مشروع (تكوين استهدافي) بالتنسيق مع المصالح الجهوية التابعة لوزارة التشغيل (على المستوى الجهوي).
- عقد جلسات عمل بأقسام النهوض الاجتماعي من طرف اطارات الادارة العامة للنهوض الاجتماعي
- تشخيص الوضع الحالي من خلال دراسة تقييمية للبرنامج.

6. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة تحقيق النتائج المنتظرة وذلك لـ:
  - ✓ خطأ في تبويب الإعتمادات بميزانية الوزارة وامتناع المراقبين الجهويين للمصاريف العمومية عن المصادقة على النفقة.
  - ✓ التقليص في مقدار الإعتماد الجملي
  - ✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية مما أثر على الإعتمادات الموجهة لكلّ برنامج
  - ✓ كثرة الطلبات خاصة مع عدم فتح المناظرة الخاصة بإنتداب المعوقين
  - ✓ تأخر كبير في صرف الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج ينعكس مباشرة على تنفيذ المشاريع المنتقاة وعلى عملية جمع المعطيات وتقييم القدرة على الاداء.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر:.1.1.3.3

تسمية المؤشر: نسبة إدماج محضوني مراكز الدفاع و الإدماج الاجتماعي

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2017

I-الخصائص العامة للمؤشر:

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: النهوض الإجتماعي.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** الدفاع الإجتماعي

3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة.
4. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى متابعة حسن الإحاطة بالأطفال المهددين محل تعهد من طرف مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي سواء داخل الفضاءات التربوية أو ضمن مقاربة العمل الإجتماعي بالشارع.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفريعات : مركزي وجهوي.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1.طريقة إحتساب المؤشر : احصائيات نشاط المؤسسات المعنية.
2. وحدة المؤشر: طفل .
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من كافة المراكز والمتعلقة بـ:
- عدد الأطفال الذين يتم تسجيلهم بالدورة التربوية.
- عدد الأطفال الذين يتم إكتشافهم ضمن مقاربة العمل الإجتماعي بالشارع.
- عدد الأطفال الذين تم إدماجهم.

4. طريقة تجميع المعطيات: التقارير السنوية.
5. مصدر المعطيات الأساسية إحتساب المؤشر: مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي.
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : تطوير نسبة الإدماج للفئات المتعهد بها.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة الدفاع الإجتماعي.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
			2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة:	**المؤشر 1 :** نسبة إدماج محضوني مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي	%	37	35	35	39	43	37	51

2.تحليل النتائج وتقديرات والإنجازات الخاصة بالمؤشر :

تعود جملة الأسباب التي تفسر إرتفاع عدد الأطفال المتعهد بهم لسنة 2016 خاصة إلى :

- إرتفاع عدد مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي من 19 إلى 23 مركزا وذلك بإحداث مركزي قبلي و تطاوين
- إرتفاع عدد الحالات الموجهة من قبل أطراف الشراكة
- دعم استقطاب الأطفال المنقطعين عن التعليم والمهددين بالاقصاء الاجتماعي

كما أن نسق تنفيذ المشروع لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى عدم توفير حافلات لتمكين المراكز من استقطاب الأطفال والشبان المهددين بالمناطق النائية والنقص في الموارد البشرية .

3.رسم بياني لتطور المؤشر:

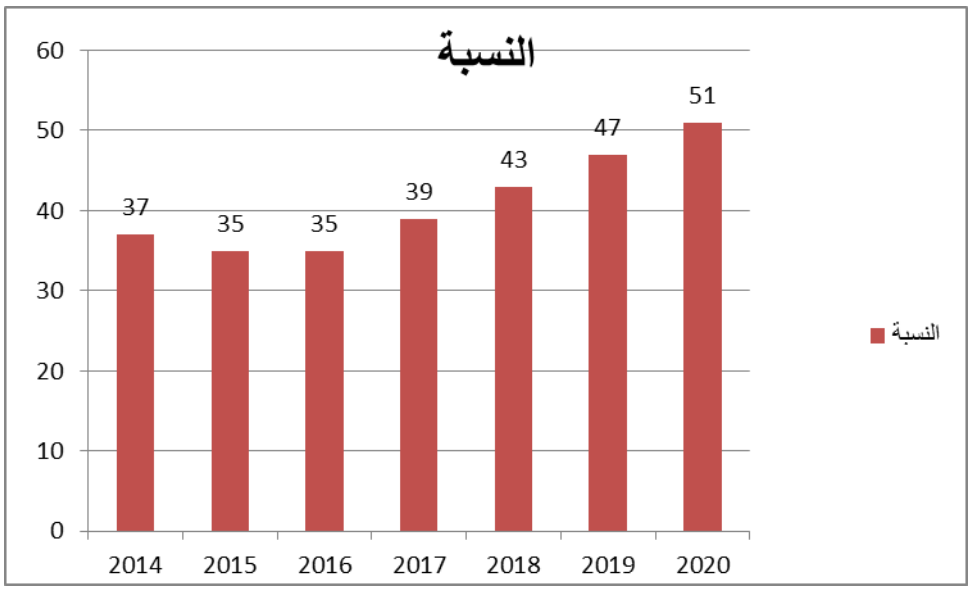

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- توفير وسائل النقل المبرمجة،
- تحفيز الأطفال للالتحاق بالدورات التربوية والتكوينية،
- تطوير التنسيق مع أطراف الشراكة،
- تهيئة وتوسيع المراكز المبرمجة،
- توفير الاطارات المختصة المبرمجة.

5. تحديد أهمّ النقائص المتعلّقة بالمؤشر:

- ✓ نقص في الاطارات المختصة ووسائل النقل،
- ✓ صعوبة في العمل الشبكي مع القطاعات الأخرى (هياكل حكومية وجمعيات) مما يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة في الآجال المحددة وبالكيفية المطلوبة
- ✓ غياب الخطط الاتصالية للتعريف بنشاط المؤسسة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.1.4.3
تسمية المؤشر: النسبة العامة للأمية
تاريخ تحين المؤشر:

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج النهوض الإجتماعي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** محو الأمية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
4. **تعريف المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
7. **التفريعات :** جهوي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية.
2. **وحدة المؤشر:** دارس متحرر من الأمية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الدارسين الناجحين في امتحان شهادة التربية الإجتماعية بكل مركز تربية إجتماعية بكل معتمدية وبكل ولاية / النسبة العامة للأمية
4. **طريقة تجميع المعطيات لاحتساب المؤشر:** بالإعتماد على جداول إحصائية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات الجهوية لتعليم الكبار (24 وحدة) بالإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية
6. **تاريخ توفر المؤشر:** (ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur):**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة البرامج بإدارة محوالأمية.

III . قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصّة بالمؤشر:**

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
			2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية:	**المؤشر 1 :** النسبة العامة للأمية	%	18.8	18.3	17.7	17.3	16.6	16.1	15.7

2. **تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصّة بالمؤشر:**

3. **رسم بياني لتطوّر المؤشر:**

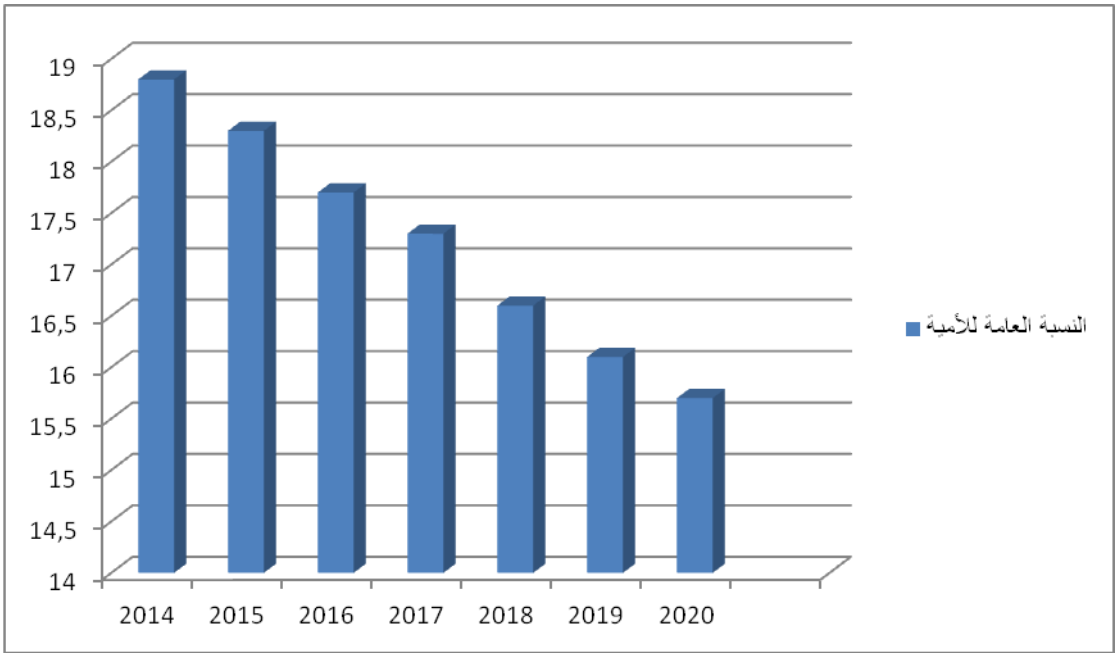

4. **أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

أ – في إطار تنفيذ قرارات السيد وزير الشؤون الاجتماعية بخصوص منظومة محو الأمية وتعليم الكبار :

* إصدار المنشور المتعلق بإعادة تفعيل منظومة الحوافز المالية والعينية لفائدة الدارسين المتفوقين في امتحان التربية الاجتماعية ولفائدة الجمعيات المشاركة في جهود محو الأمية وتعليم الكبار.

* تكوين لجنة في مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية للبحث في إجراءات وتدابير تهدف إلى ربط منظومة تعليم الكبار بمختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتحسين مؤشر الإقْبال على التعلم والحدّ من العوامل المغذية للتسرب.

* إحداث لجنة متكونة من خبراء من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية ووزارة التشغيل والتكوين المهني للبحث في سبل إقرار معابر بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي والتدريب المهني.

* تشجيع المجتمع المدني على بعث الجمعيات المهتمة بالتعليم غير النظامي وإقامة علاقة شراكة معها على غرار ما هو معمول به مع جمعيات رعاية المعوقين.

* إعداد خطة اتصالية متكاملة تضع في الاعتبار تعدد المشهد الإعلامي وإيلاء إعلام القرب القيمة الجدير بها في تحسيس الرأي العام بأهمية المشاركة والانخراط في البرامج والأنشطة التعليمية والمهارية والتثقيفية بما يتماشى مع أهداف الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي.

ب – في إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي :

* من المزمع عرض مشروع الإستراتيجية على أنظار مجلس وزاري مضيق للمصادقة (نوفمبر 2017).

* من المزمع عرض مشروع المركز الوطني لتعليم الكبار على أنظار مجلس وزاري مضيق للمصادقة (نوفمبر 2017).

ب **– في إطار تعزيز قدرات مختلف أسلاك العاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار**

- تنظيم ورشات عمل (سبتمبر 2017) لفائدة رؤساء الوحدات الجهوية لتعليم الكبار ومتفقدي التربية الاجتماعية ومجموعة من معلمي التربية الاجتماعية لتجويد آليات التصرف الفني والإداري والمالي في الوحدات الجهوية ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار.
- تنظيم ورشات عمل (من نوفمبر 2017 إلى جوان 2018) بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واللجنة الوطنية للتربية والعلم والثقافة, لفائدة كل الأسلاك العاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار لتحيين وتحسين منهج محو الأمية وتعليم الكبار.

- تنظيم دورات وأيام تكوينية للمدرسين في مجال تعليم الكبار (1117 مدرسا) طيلة العام الدراسي 2017-2018 لتجويد أدائهم التعليمي.

ت - في إطار التدابير الهادفة إلى تقليص نسبة التسرب بين حلقتي الأساس والتكميل وتقليص نسبة عدم المشاركة في الامتحان الوطني للتحرر من الأمية :

- تمت مراسلة رؤساء الوحدات الجهوية لتعليم الكبار عند انطلاق السنة الدراسية المنقضية لتأطير المدرسين المتعاقدين من أجل العمل على إعادة استقطاب أغلب الدارسين الناجحين في حلقة الأساس سنة 2015 لمواصلة التعلم بحلقة التكميل خلال العام الدراسي 2017 – 2018.
- تمت مراسلة مختلف الوحدات الجهوية لتعليم الكبار لتكثيف اللقاءات التكوينية لفائدة المدرسين المتعاقدين لتجويد أدائهم التنشيطي والتعليمي لمراكز محو الأمية وتعليم الكبار لضمان استبقاء الدارسين ومواظبتهم.
- ستتم مراسلة الوحدات الجهوية لتعليم الكبار لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليص نسبة عدم مشاركة الدارسين في الامتحان الوطني للتحرر من الأمية.

واعتبارا لعدم وجود سلك متفقدي التربية الاجتماعية بـ 07 ولايات (القصرين – سوسة – المهدية –سيدي بوزيد – قفصة – قابس ومدنين), تمت إعادة توزيع المتفقدين المباشرين لتغطية أنشطة التكوين والإرشاد والتفقد بهذه الولايات.

ث – في إطار التعاون مع المنظمات :

- في صورة مصادقة المجلس الوزاري المضيق على الإستراتيجية الجديدة والهيكلة الجديدة المقترحتين, من المزمع تنظيم ورشات عمل مع مكتب اليونسكو لمنطقة المغرب العربي لإعداد الخطة التنفيذية لتنظيم اللقاءات مع مختلف القطاعات العمومية والقطاعات الخاصة والمنظمات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني لإعداد البرامج التشاركية لمختلف محاور الإستراتيجية.

من المزمع إعداد الجزء الثالث من برنامج التعاون مع منظمة روتاري ضفاف البحيرة بتونس المتعلق باستعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار.

5. تحديد أهمّ النقائص المتعلقة بالمؤشر:

أ – إشكالية مقاربة الأمية في تونس :

تعتمد مقاربة محو الأمية في تونس على قطاع وحيد (وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال إدارة محو الأمية وتعليم الكبار) وهي مقاربة لا تستجيب بالمرة إلى تحديات وضع الأمية, على الأميين وعلى التنمية وعلى المجتمع.
فالأمية هي شأن وطني مجتمعي تتطلب التزام وإرادة من الدولة ومن كل القطاعات العمومية والخاصة والمنظمات وجمعيات المجتمع المدني لمجابهة هذه الظاهرة.
ونتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 تؤكد هذا المستوى :

- فالعدد الجملي للأميين سنة 2014 يبلغ 1 مليون و 718 ألف أمي (18,8 % نسبة عامة للأمية) منهم ما يقارب 960 ألف أمي دون 60 سنة بنسبة أمية مساوية لـ 12,2 % ضمن هذه الفئة العمرية (121 ألف أمي بين 10 و 29 سنة و 838 ألف أمي بين 30 و 59 سنة) من ضمنهم قرابة 330 ألف أمي مشتغل بالقطاعات العمومية والخاصة.
- والعدد الجملي للمنقطعين عن التعليم الأساسي سنويا يناهز 100 ألف منقطع سيغذي جزءا منهم الأميين بسبب عامل الارتداد إلى الأمية.

ب – إشكالية برامج محو الأمية المعتمدة حاليا :

تعتمد برامج محو الأمية وتعليم الكبار حاليا على محو الأمية الأبجدية وبعض الحصص المتعلقة بالثقافة العامة بصفة أساسية (الصحة العائلية – - حقوق الإنسان - حقوق المرأة – حقوق الطفل – المواطنة – التربية البيئية – الاقتصاد العائلي – الحقوق الانتخابية) إضافة إلى برنامج المهارات الحرفية ببعض المراكز.
ويتم إنجاز هذه البرامج في ظل غياب ترابط في مستوى التشريعات والمعابر بين قطاع محو الأمية وتعليم الكبار من جهة وقطاع التعليم وقطاع التكوين المهني وقطاع التنمية الجهوية والمحلية من جهة أخرى.

وهو ما لا يلبي حاجات وانتظارات الأميين (حاجات قرائية وتدريبية مهارية ومهنية وحاجات لبعث مشاريع صغرى مدرة للدخل) وحاجات المنقطعين مبكرا عن التعليم الأساسي المهددين بالارتداد إلى الأمية (الحاجة إلى الاندماج مجددا بقطاع التعليم أو الاندماج بقطاع التكوين المهني) وحاجات القطاعات الاقتصادية العمومية والخاصة (حاجات قرائية وتأهيلية مهنية بالنسبة للأميين المشتغلين).

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 4-1-1

تسمية المؤشر : حجم الإستثمارات و التحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن
تاريخ تحيين المؤشر : اكتوبر2017

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : /
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية
4. تعريف المؤشر: يتمثل في حجم الاستثمار المباشر للتونسيين بالخارج والمبالغ المالية من العملة الصعبة المحولة إلى تونس.
5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
6.طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة
7.التفريعات: - ديوان التونسيين بالخارج– المرصد الوطني للهجرة - الإدارة العامة للمتابعة والتخطيط

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر : حجم الإستثمار المباشر + قيمة المبالغ المالية المحولة
2.وحدة المؤشر : مليون دينار
3.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : - حجم الإستثمار المباشر- قيمة المبالغ المالية المحولة من طرف التونسيين بالخارج
4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: متابعة مباشرة مع الأطراف المختصة في الإستثمار والمالية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : FIPA - Banque centrale- -API-APIA UTICA- ONTA
6.تاريخ توفر المؤشر : سنويا
7.القيمة المستهدفة للمؤشر: الرفع من مستوى مساهمة التونسيين بالخارج في التنمية الوطنية.
8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد عبد القادر المهذبي، المدير العام للتعاون الدولي في مجال الهجرة ورئيس برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	الاتجازات			2017	التقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
حجم الإستثمار المباشر للتونسيين بالخارج داخل الوطن	مليون دينار	157	196	209	223	238	254	271

التحـــويلات الماليـــة للتونســـيين بالخـــارج داخل الوطن	مليون دينار	3984	3900	3912	4185	4477	4790	5125
حجـــم الاســـتثمارات والتحـــويلات الماليـــة للتونســـيين بالخـــارج داخل الوطن	مليون دينار	4141	4096	4121	4408	4760	5044	5396

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

توقع الترفيع في حجم الاستثمار المباشر وفي نسبة التحويلات (النقدية والعينية) بنسبة تناهز 7 بالمائة سنويا.

2. رسم بياني لتطور المؤشر:

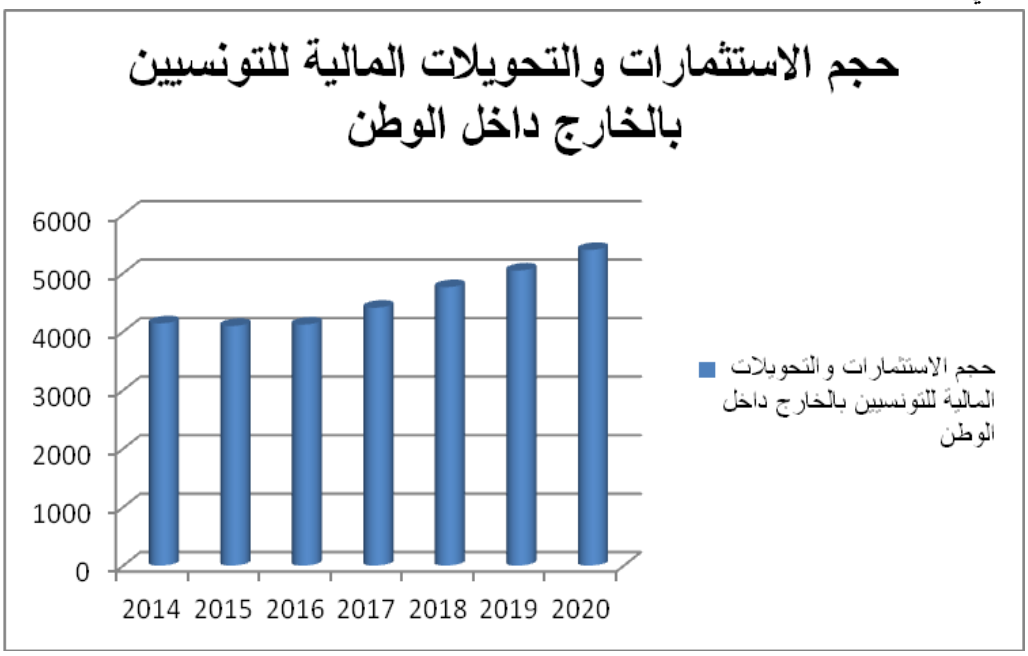

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- العمل على تطوير الجهود والتعاون مع كل الأطراف المتدخلة قصد تبسيط الإجراءات المتعلقة ببعث المشاريع.
- العمل على التخفيض في كلفة التحويلات المالية.
- العمل على تشريك رجال الأعمال في الداخل والخارج.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ارتباط الاستثمار بالمناخ الأمني والاقتصادي والسلم الاجتماعي.
- غياب سياسة اتصالية حول فرص الاستثمار المتاحة.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 4-2-1
تسمية المؤشر : عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج
تاريخ تحيين المؤشر : اكتوبر2017

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
1. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : /**
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** ربط الصلة بالجالية التونسية
3. **تعريف المؤشر:** تتمثل التظاهرات في ندوات وملتقيات وورشات عمل منظمة من طرف المصالح االخصوصية للهجرة بوزارة الشؤون الإجتماعية وديوان التونسيين بالخارج.
4. **نوع المؤشر :** مؤشر نشاط
5. **طبيعة المؤشر :** مؤشر فاعلية
6. **التفريعات:**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد التظاهرات المنظمة من طرف ديوان التونسيين بالخارج والمصالح الخصوصية للهجرة + عدد التظاهرات المنظمة من طرف المنظمات والجمعيات بالتنسيق مع ديوان التونسيين بالخارج .
2. **وحدة المؤشر :** تظاهرة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : -** عدد التظاهرات المنظمة من طرف ديوان التونسيين بالخارج والمصالح الخصوصية للهجرة - عدد التظاهرات المنظمة من طرف المنظمات والجمعيات بالتنسيق مع ديوان التونسيين بالخارج .
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** من خلال التقارير
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الإدارة المركزية و المرصد الوطني للهجرة و المصالح الخصوصية للهجرة، ديوان التونسيين بالخارج .
6. **تاريخ توفر المؤشر :** سنويا

7.القيمة المستهدفة للمؤشر: تعزيز روابط التونسيين بالخارج بالوطن

8.9.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد عبد القادر المهذبي، المدير العام للتعاون الدولي في مجال الهجرة ورئيس برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	الانجازات			2017	التقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
عدد التظاهرات المنظمة من طرف ديوان التونسيين بالخارج	تظاهرة	6	11	16	30	30	30	30
عدد التظاهرات المنظمة من طرف المنظمات والجمعيات بالتنسيق مع ديوان التونسيين بالخارج	تظاهرة	1	5	5	6	7	8	9
عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج	تظاهرة	**7**	**16**	**21**	**36**	**37**	**38**	**39**

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

الحرص على تكثيف اللقاءات والندوات الموجهة للتونسيين بالخارج للتعرف على حاجياتهم وتطلعاتهم وخاصة الأجيال الجديدة للهجرة..

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

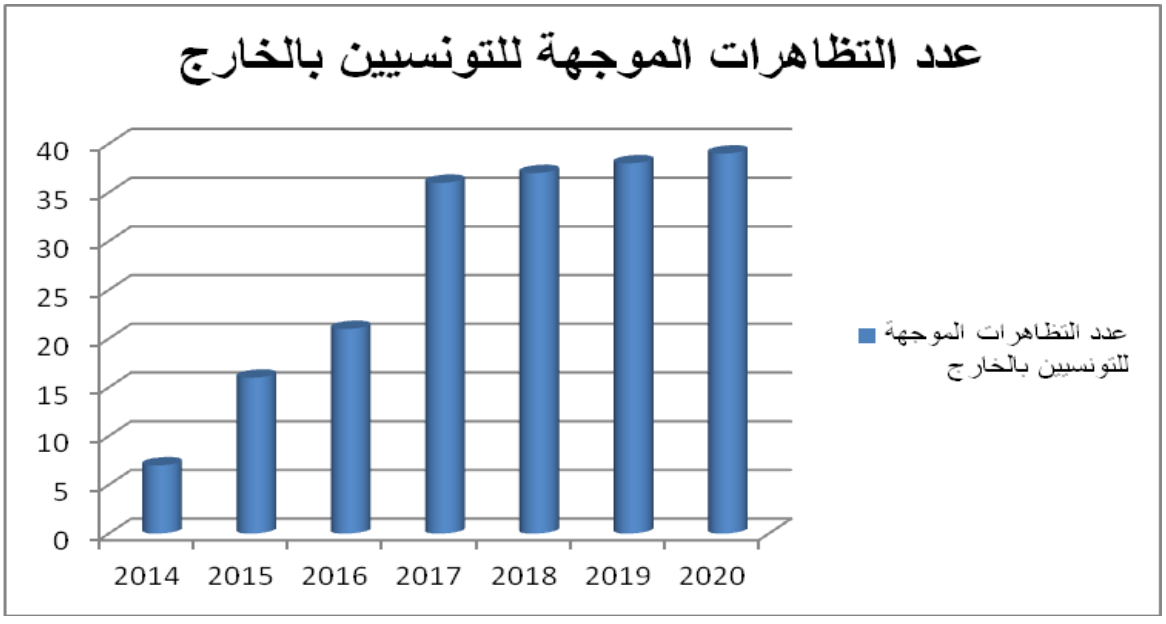

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

العمل على إرساء وتركيز فضاءات حوار مع الأجيال الجديدة للهجرة من خلال تركيز استراتيجية اتصالية للغرض.
تركيز منصة تتضمن منظومة معلوماتية متكاملة حول كل ما يمكن ان يتصل بمشاغل الجالية بالخارج.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

غياب الإحصائيات المتعلقة بتوزيع الجالية التونسية بالخارج(الكفاءات، الأجيال الجديدة للهجرة..).
غياب ثقافة التقييم والمتابعة للتوصيات المنبثقة عن اللقاءات السابقة.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 4-2-2
تسمية المؤشر : عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي
تاريخ تحيين المؤشر : أكتوبر 2017

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
2.البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : /
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ربط الصلة بالجالية التونسية
4. تعريف المؤشر: يحصي هذا المؤشر حجم إحتضان دار التونسي لمختلف شرائح الجالية
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة
7. التفريعات:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد الوافدين التونسيين على دار التونسي .
2. وحدة المؤشر : زائر
3.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : - عدد المقبلين على دار التونسي
4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: من خلال التقارير.
5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : ديوان التونسيين بالخارج .
6.تاريخ توفر المؤشر : سنويا
7.القيمة المستهدفة للمؤشر: - نجاعة هذه المراكز من حيث الأنشطة المقامة الهادفة بالخصوص لربط الصلة بالوطن- توثيق العلاقات بين التونسيين بالخارج - تكثيف الإتصال بجمعيات التونسيين بالخارج - تعليم اللغة العربية والحضارة التونسية للأجيال الناشئة وترسيخ الهوية التونسية العربية الإسلامية.
8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد عبد القادر المهذبي، المدير العام للتعاون الدولي في مجال الهجرة ورئيس برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	الانجازات				التقديرات		
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي (المركز الثقافي والاجتماعي)	زائر	15959	18000	20850	22000	24000	26000	28000

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تكثيف الأنشطة بدار التونسي والحرص على توجيهها لكافة شرائح الجالية.
العمل على استهداف واستقطاب الأجيال الجديدة للهجرة

3.رسم بياني لتطور المؤشر:

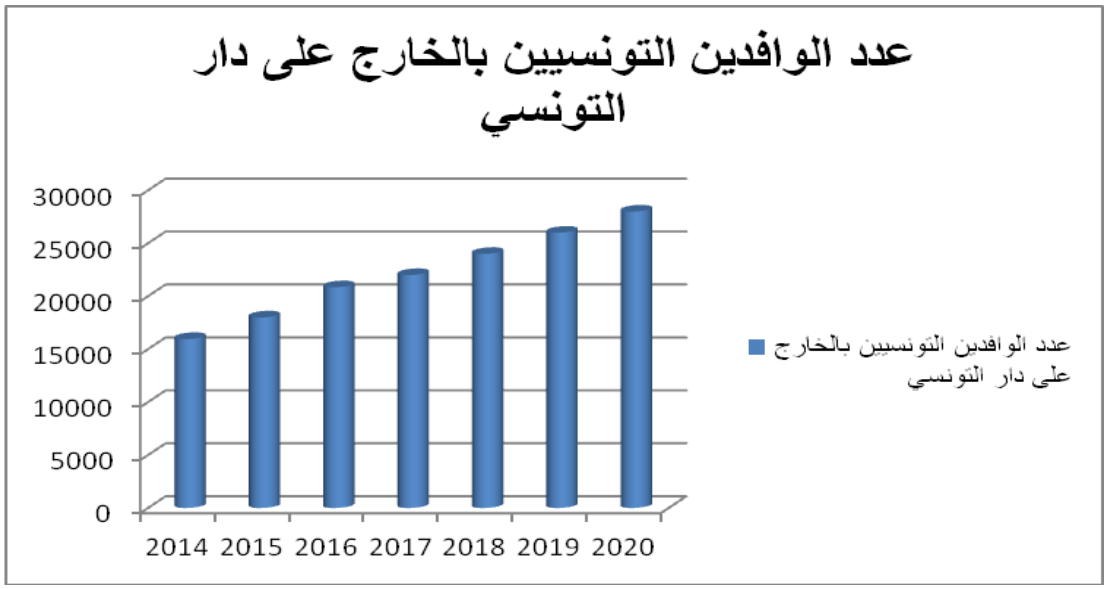

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تنظيم الاحتفالات بالأعياد الوطنية والدينية بدار التونسي.

تكثيف الأنشطة التربوية والثقافية والرياضية.

تنظيم المعارض للتعريف بالمخزون الثقافي والتراث التونسي.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

نقص الحملات الإعلامية الدعائية اللازمة للتعريف بمختلف الانشطة والتظاهرات المنظمة.

دعم دار التونسي بالموارد المالية والبشرية اللازمة لاحياء التظاهرات.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1-9-1-1
تسمية المؤشر : نسبة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة
تاريخ تحيين المؤشر : سنويا

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :** الإشراف والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية**
4. **تعريف المؤشر:**
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر فاعلية
7. **التفريعات:** الإدارة المركزية - الإدارات الجهوية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :**
2. **وحدة المؤشر :** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :**
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** معطيات إدارية وجداول احصائية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** منظومة "الموازنة الاجتماعية"
6. **تاريخ توفر المؤشر :** سنويا /دوري
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة إنجاز مخطط ضبط مواصـــــفات مرجعيـــــة للموارد البشرية بالوزارة	%	-	-	-	30	50	80	100

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تم البدء منذ سنة 2016 في تركيز منظومة إعلامية ستمكن من تحقيق التصرف الناجع في الموارد البشرية في إطار تركيز مخطط لضبط المواصفات المرجعية للموارد البشرية بوزارة الشؤون الاجتماعية. يتم حاليا مواصلة إدراج المعطيات والبيانات الضرورية الخاصة بالأعوان ضمن المنظومة و ذلك على المستويين المركزي والجهوي و على مستوى المؤسسات ذات الصبغة الإدارية الخاضعة لإشراف الوزارة و قد تم إلى حدود سنة 2017 تحقيق نسبة تقدم في الانجاز تقدر ب30% على ان يتم استكمال هذا المشروع في حدود سنة 2020.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

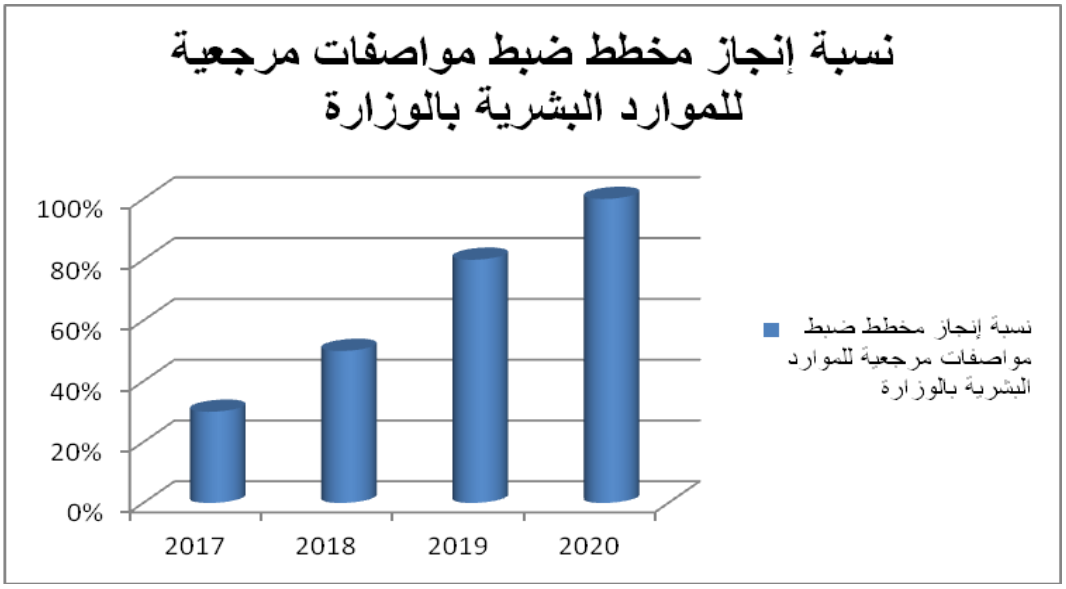

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مواصلة تركيز وتطوير تطبيقة اعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الاصناف والرتب
- تحديد الحاجيات على المستوى المركزي و الجهوي طبقا للأولويات وبناء على الموارد المتاحة
- تحيين جداول توزيع الاعوان حسب الاصناف والرتب
- إعداد بطاقات الوصف الوظيفي
- إعداد مخطط لتوظيف اعوان الوزارة

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- وجود صعوبات على مستوى التحيين الدوري للبيانات المدرجة ضمن المنظومة
- صعوبة التنسيق بين جميع الاطراف المتدخلة
- وجود صعوبات على مستوى تقبل تغيير أساليب العمل و التوجه نحو التصرف اللامادي

- ضرورة تحيين و مراجعة النصوص الترتيبية والتشريعية نحو إرساء مقومات الحراك الوظيفي

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2-1-9-1
تسمية المؤشر : التخفيض في اعتمادات التصرف (وسائل المصالح)
تاريخ تحيين المؤشر : سنويا

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :** الإشراف والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** ترشيد نفقات التصرف

4. **تعريف المؤشر:** مؤشر يبرز جهود الوزارة في التحكم في كلفة استهلاك الوقود و كلفة استهلاك الهاتف تطبيقا للنصوص الترتيبية الجاري بها العمل
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر فاعلية
7. **التفريعات:** الإدارة المركزية - الإدارات الجهوية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** الكلفة السنوية لاستهلاك وقود المصلحة / الكلفة السنوية لاستهلاك الهاتف
2. **وحدة المؤشر :** ألف دينار
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** النفقات السنوية لاستهلاك وقود المصلحة / النفقات السنوية لاستهلاك الهاتف
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** نفقات استهلاك وقود المصلحة بالإدارة المركزية والإدارات الجهوية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** منظومة " أدب " للتصرف في الميزانية
6. **تاريخ توفر المؤشر :** سنويا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** التخفيض في نفقات استهلاك وقود المصلحة بالإدارات المركزية والإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية.
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة الفرعية للمعدات والبناءات بالتنسيق مع المكلف بالإعلامية والإدارات الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التخفيض في اعتمادات التصرف (وسائل المصالح)								
مؤشر فرعي 1: التحكم في كلفة استهلاك الوقود	أ.د	-	-	-	846.700	757.000	719.000	683.000
مؤشر فرعي 2 : التحكم في كلفة استهلاك الهاتف	أ.د	378.000	272.507	285.293	385.500	350.000	332.000	315.000

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

* إن تطور الاعتمادات المخصصة لاستهلاك الوقود أدى إلى ضرورة اعتماد إستراتجية للحد من تطور هذه الإعتمادات و العمل على ترشيدها و متابعتها و قد قامت الوزارة باعتماد نظام جديد لاحتساب الاستهلاك و يتمثل في استعمال بطاقة **"اجيليس"** بدلا من استعمال وصولات البنزين . والتي تمكن من متابعة كمية الاستهلاك بالنسبة لكل سيارة إدارية مخصصة للمصلحة و بالتالي الحد من كمية الوقود المستهلكة وحسن توظيفها.

* كما أن تطور الاعتمادات المخصصة لاستهلاك الهاتف أدى إلى ضرورة اعتماد إستراتجية للحد من تطور هذه الإعتمادات عبر اعتماد اتفاقيات مع مزودي الاتصالات وتحسيس المستعملين بضرورة الضغط على نفقات استهلاك الهاتف .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

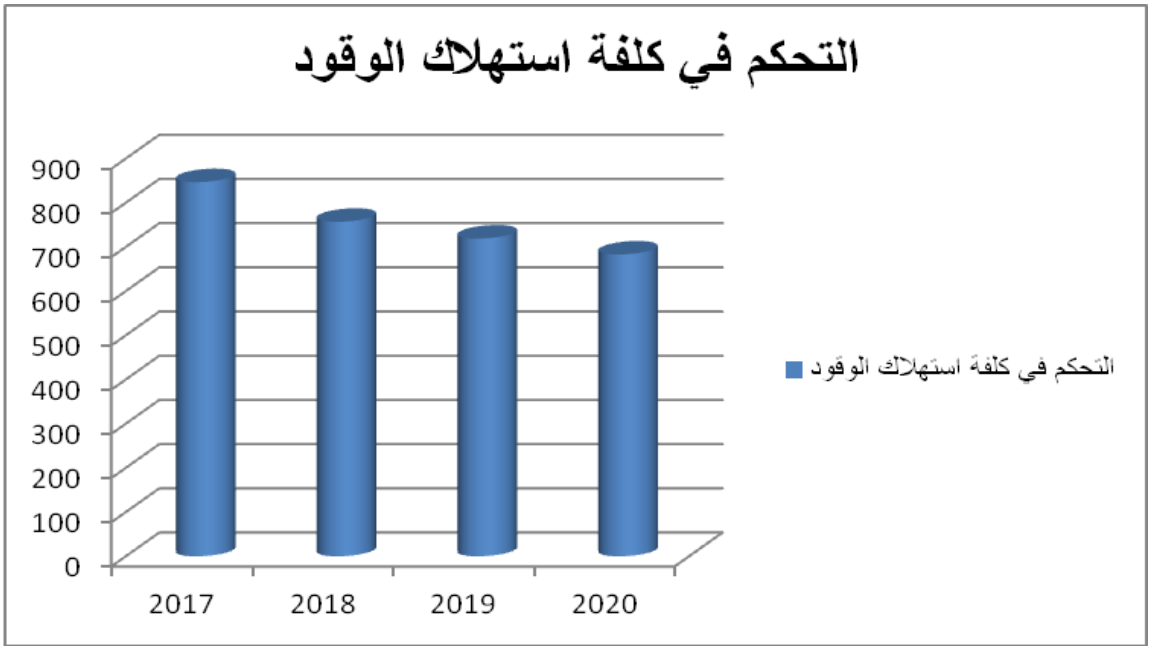

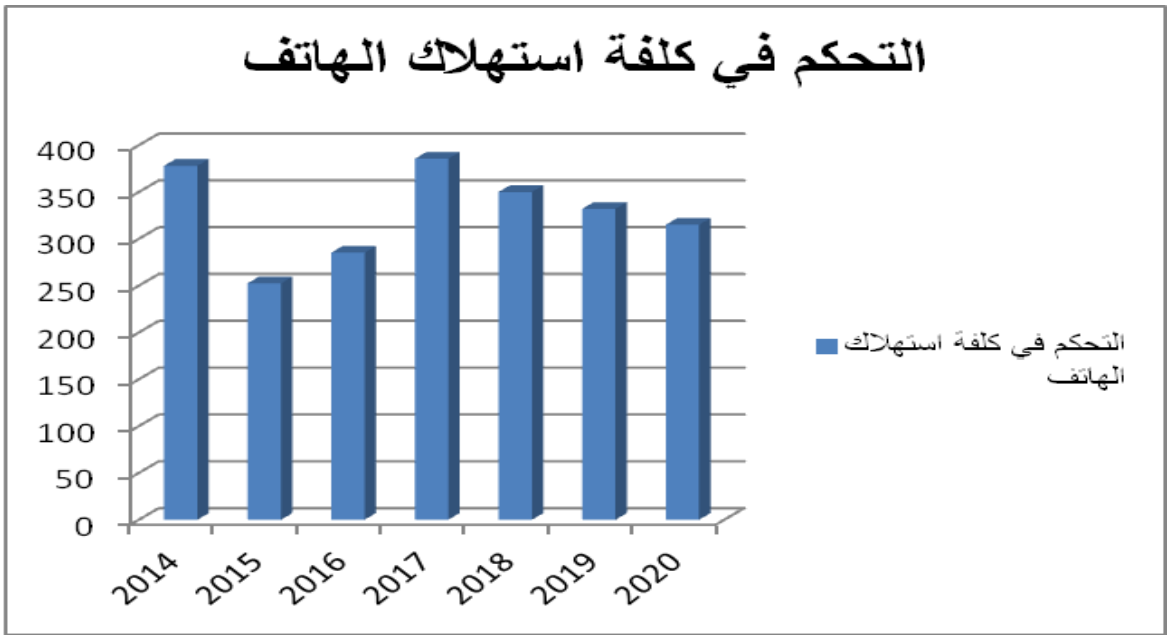

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تعميم بطاقة "اجيليس" على مستوى الهياكل الجهوية
- اعادة توزيع أسطول النقل من اجل خلق توازن يأخذ بعين الاعتبار حجم العمل
- إعتمادتطبيقةAUTO PARK و تعميمها

- تعميم الاتفاقيات المبرمة مع مزودي الاتصالات على كل الإدارات والتحسيس بمزاياها مع مزيد تفعيلها بالنسبة للهاتف القار.
- اعداد حملات تحسيسية قصد الضغط على نفقات استهلاك الهاتف.

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

* بالنسبة للمؤشر المتعلق بالتحكم في كلفة استهلاك الوقود:

- إمكانية وجود متخلدات تؤثر على موضوعية المؤشر.
- عدم شمولية المؤشر للنفقات على المستوى الجهوي

* بالنسبة للمؤشر المتعلق بالتحكم في كلفة استهلاك الهاتف:

- إمكانية وجود متخلدات تؤثر على موضوعية المؤشر.
- عدم شموليته لنفقات تراسل المعطيات باعتبار ان الوزارة بصدد انجاز مشروع الترفيع في سعة تدفق الشبكة بما من شأنه ان ينعكس بالضرورة على الترفيع في الاعتمادات المخصصة لاستهلاك الهاتف.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 9-2-1-1
تسمية المؤشر : نسبة الادماج المهني للطلبة المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي تحت الإشراف
تاريخ تحيين المؤشر : اكتوبر 2017

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :** التعليم العالي
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين نوعية تكوين الطلبة
4. **تعريف المؤشر:**
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر نجاعة
7. **التفريعات:** المعهد العالي للتربية المختصة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد الطلبة خريجي المعهد العالي للتربية المختصة المدمجين مهنيا / العدد الاجمالي لخريجي المعهد العالي للتربية المختصة
2. **وحدة المؤشر :** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** عدد الطلبة خريجي المعهد العالي للتربية المختصة المدمجين مهنيا - العدد الاجمالي للطلبة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تجميع المعطيات بالإعتماد على إحصائيات المؤسسة العلمية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** إحصائيات ذات مصدر إداري
6. **تاريخ توفر المؤشر :** سنويا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** تحقيق نسبة إدماج ب 100% بالنسبة للمعهد العالي للتربية المختصة
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس البرنامج

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الادماج المهني للطلبة المتخرجين من المعهد العالي للتربية المختصة	%	25	10	15	15	30	70	100

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

هناك تراجع في نسبة الإدماج المهني لخريجي المعهد منذ سنة 2014 و يعود ذلك إلى الاجراءات الاستثنائية التي اعتمدتها الوزارة على مستوى الانتدابات و المتمثلة في الادماج الآلي لعدد كبير من المربين والتسويات التي تمت لعدد من الـأعوان القدامى العاملين بجمعيات رعاية المعوقين في مقابل التوقف عن الانتداب المباشر السنوي للمربين.

ومن المنتظر أن تعود هذه النسبة في الارتفاع بصفة تدريجية في السنوات المقبلة نظرا لأن الطلب يفوق العرض ولحاجة سوق الشغل لهذا الاختصاص.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

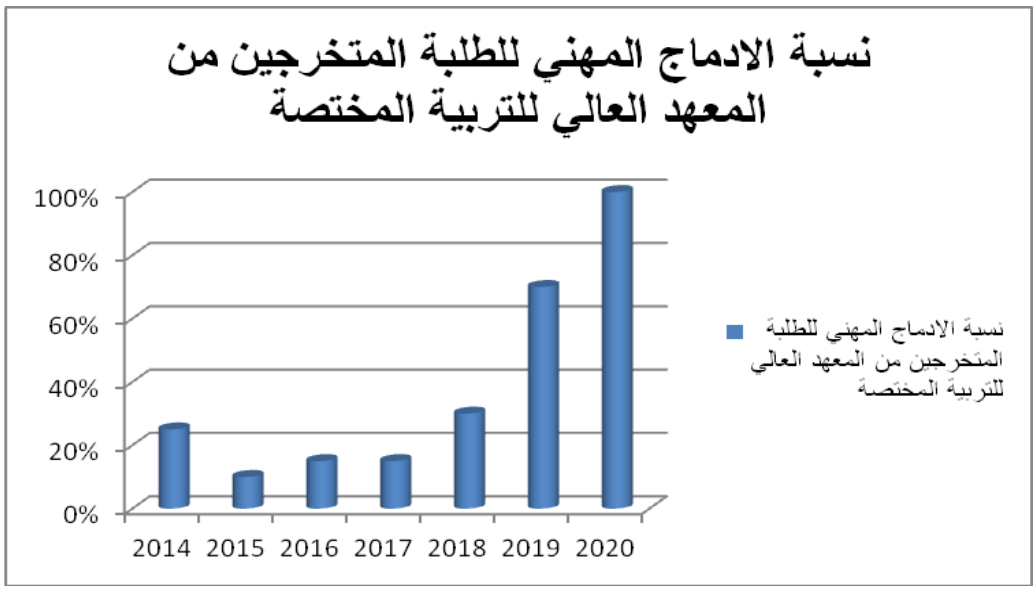

4. هم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- اعلام الهياكل المشغلة في القطاع العام و الخاص و الجمعياتي و مدها بقائمة في خريجي المعهد لكل سنة متضمنة لعناوين و هواتف المعنيين لتسهيل إدماجهم
- العمل على فتح مجالات عمل جديدة للمربين (الإدماج المدرسي ، رعاية المسنين و غير المتكيفين اجتماعيا والتشجيع على بعث مؤسسات خاصة...) من شأنها أن تزيد من حظوظهم في الإدماج المهني

5. النقائص المتعلقة بالمؤشر : ./.

بطاقات المنشآت
والمؤسسات العمومية

بطاقة عدد 1 : ديوان التونسيين بالخارج

1- البرنامج: برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

I- التعريـــــف

1- النشاط الرئيسي :

- القيام بتنفيذ الاتفاقيات في مجال اليد العاملة المبرمة مع البلدان الأخرى
- القيام بتنظيم و متابعة هجرة التونسيين بالخارج
- القيام بتطوير وتنفيذ برامج تأطير التونسيين المقيمين بالخارج
- ضبط و تنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية لفائدة العملة التونسيين بالخارج و لفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة في تونس
- وضع و تنفيذ كل برنامج ثقافي ينمي و يدعم تعلق أبناء التونسيين المقيمين بالخارج بوطنهم
- تسهيل عملية إعادة إدماج العملة التونسيين العائدين من الهجرة في الاقتصاد الوطني
- وضع نظام إعلام و تبليغ مستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج و متابعته.

2- ترتيب المنشأة : صنف أ

3- مرجع الإحداث :

-قانون عدد 60 لسنة 1988 المؤرخ في 02 جوان 1988 المتعلق بقانون المالية الإضافي لسنة 1988 وخاصة فصليه 12 و 14 .

-قانون المالية عدد 115 لسنة 1989 المؤرخ في 1989/12/30 و خاصة الفصل 58 منه و المتعلق بتغيير تسمية ديوان العملة التونسيين بالخارج إلى ديوان التونسيين بالخارج .

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1380 لسنة 1998 المؤرخ في 30 جوان 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري و المالي وطرق تسيير ديوان التونسيين بالخارج .
- الأمر عدد 2835 لسنة 2002 المؤرخ في 29 أكتوبر 2002 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان التونسيين بالخارج.

5- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة(إذا وجد): بصدد الانجاز.

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،

- ❖ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ❖ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- ❖ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- ❖ حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3- أهم الأولويات والأهداف :

- ✓ تطوير البحوث والدراسات
- ✓ تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية
- ✓ ضمان الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج
- ✓ ربط الصلة بالجالية التونسية

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :

- حجم الاستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن
- نسبة التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بالخدمات الاجتماعية لممثلي ديوان التونسيين بالخارج
- عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج
- عدد الوافدين التونسيين على دار التونسي (المركز الثقـــافي والاجتماعي)

5- الإجراءات المصاحبة : /

III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية ديوان التونسيين بالخارج للسنة المالية 2018:

بحساب الدينار

منحة الدولة بعنوان التأجير العمومي	منحة الدولة بعنوان التسيير	منحة الدولة بعنوان التدخل	المجموع
15000,0000	2200,000	500,000	17700,000

بطاقة عدد 1 : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

1- البرنامج: برنامج الضمان الاجتماعي

I- التعريـــــف

1- النشاط الرئيسي :

يتولى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إدارة أنظمة الضمان الاجتماعي لفائدة الشرائح الاجتماعية العاملة في القطاع الخاص والمنضوية قانونا تحت مظلة الضمان الاجتماعي من أجراء وعملة غير أجراء في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي وعملة تونسيين بالخارج وذوي الدخل المحدود وفنانين ومبدعين ومثقفين الى جانب الطلبة والمتربصين. كما يساهم الصندوق في التصرف في الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي مع دول تضم نسبة هامة من الجالية التونسية.
وتتمثل مهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حاليا في التصرف في مجال استخلاص المساهمات وتسيير ثلاث فروع للضمان الاجتماعي وهي المنافع العائلية والمنح النقدية (منحة الوفاة ورأس المال عند الوفاة) وجرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة.

2- مرجع الإحداث :

-القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960

3- مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1902 لسنة 2000 مؤرخ في 24 أوت 2000 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وأساليب التسيير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة :

تتبني الاستراتيجية العامة للصندوق أساسا على المحاور التالية:

- ❖ توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية،
- ❖ تحسين التوازنات المالية للصندوق وضمان استدامته المالية حفاظا على حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- ❖ تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3- أهم الأولويات والأهداف :

- ✓ تحسين التوازنات المالية للصندوق،
- ✓ تحسين استخلاص ديون الصندوق ومقاومة التهرب الاجتماعي ،
- ✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية،
- ✓ تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الإجتماعي وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.
- ✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي.

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :

- <u>بخصوص تحسين التوازنات المالية للصندوق:</u>

- ✓ المساهمة في استكمال ومناقشة الدراسات الاكتوارية والمالية لأنظمة الضمان الاجتماعي في القطاع الخاص لأخذ الإجراءات الضرورية لتأمين ديمومتها.

مع الإشارة الى أن الأنشطة التالية المبرمجة لتوسيع التغطية الاجتماعية للقطاع الموازي ومقاومة التهرب الاجتماعي وتحسين الاستخلاص تساهم بدورها في تحسين التوازنات المالية للصندوق.

- <u>بخصوص تحسين التغطية الاجتماعية:</u>

- ✓ تدعيم المراقبة بالموارد البشرية واللوجستية،
- ✓ إرساء السجل الوطني للخاضعين للضمان الاجتماعي «RNASS »،
- ✓ وضع خطة اتصالية شاملة تمتد على مدى سنتين لنشر وتجذير ثقافة الضمان الاجتماعي،
- ✓ إحداث فرق متنقلة "CNSS mobile" لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان،

- ✓ تفعيل الشراكة مع الأطراف الاجتماعية المتداخلة.

-بخصوص تحسين الاستخلاص:

- ✓ تكثيف عمليات المراقبة بتدعيم هذا السلك بالموارد البشرية والإمكانيات المادية.
- ✓ ملائمة إجراءات الاستخلاص مع قيمة الديون والوضعية المالية للمؤسسة المدينة بما في ذلك المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية.
- ✓ بلورة إجراءات خاصة لاستخلاص ديون العملة غير الأجراء وتنقية حساباتهم.
- ✓ ترشيد مصاريف التنفيذ.
- ✓ إرساء تطبيقة إعلامية تمكن من تبادل المعلومات بين الصندوق وعدول التنفيذ.
- ✓ ضبط الإطار القانوني لمنظومة التصريح بالأجور ودفع المساهمات عن بعد.
- ✓ وضع الإطار القانوني الذي يسمح باتخاذ القرار المناسب بخصوص الديون غير القابلة للاستخلاص.

-بخصوص تحسين الخدمات:

- ✓ تطوير النظام المعلوماتي للصندوق.
- ✓ تدعيم اللامركزية بهدف تقليص آجال صرف المنافع مع إحداث هياكل جهوية جديدة لتقريب الخدمات.
- ✓ تحسين التصرف في الحسابات الفردية واعتماد المعرف الاجتماعي كمرجع موحد وشامل للتعريف بالمضمونين الاجتماعيين.
- ✓ مراجعة الجوانب التقنية لمنظومة التصريح بالأجور ودفع الاشتراكات عن بعد بما يضمن تسهيل هذه العملية وإقبال المؤجرين على استخدامها بصفة مكثفة.
- ✓ توسيع مجال الخدمات عن بعد لتشمل الإرساليات القصيرة والانخراط وإصدار الوثائق عن بعد.
- ✓ الضغط على المصاريف بتقليص الإرساليات عبر البريد والاستغناء عن استخدام الورق.
- ✓ توزيع ناجع للموارد البشرية مع ضبط بطاقات العمل وتدعيم التكوين لتحسين المردودية.
- ✓ وضع رقم أخضر على ذمة منظوري الصندوق.
- ✓ تعميم تمشي التصرف حسب المناهج الموجهة للحريف.
- ✓ اعتماد التصرف في الميزانية حسب الأهداف لترشيد النفقات.

-المؤشرات

التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

المحتوى	الإنجازات				الأهداف
	2014	2015	(1)2016	(2) 2017	(3)2018
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي					
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	% 109,95	% 118,72	% 118	122 %	115 %
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	% 132,19	% 143,26	% 143	146 %	140 %

(1) أرقام وقتية
(2) تقديرات (أرقام الميزانية)
(3) تمثل الأرقام الواردة بعنوان سنة 2018 أهداف الصناديق الاجتماعية في ظل التشريع الحالي.
(**) باعتبار الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة سنتي 2016 و2017 والبالغة على التوالي 300 م د و500 م د

استخلاص مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

المحتوى	الإنجازات				الأهداف
	2014	2015	2016	2017 (6 أشهر)	2018
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية					
• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 92,1	% 91,20	% 91,3	% 92,1	% 93
• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 48,9	% 46,8	% 47,4	% 39	% 60
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%17,8	%15,6	%17	%12	%18

تحسين التغطية الاجتماعية

المحتوى	الانجازات				الأهداف
	2014	2015	(1) 2016	(2) 2017	2018
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	% 80,9	% 78,1	% 79,9	% 82	% 83
- نظام الأجراء الفلاحيون	% 11,5	% 10,7	% 11,7	% 12,4	% 14
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	% 88,8	% 91,2	% 94,4	% 96,1	% 98
- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	% 72,4	% 80,8	% 81,9	% 83	% 84

- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	% 82,3	% 87,2	% 88,4	% 89,5	% 91
المجموع	**% 77,6**	**% 78,5**	**% 80,1**	**% 81,9**	**% 84**

(1) أرقام وقتية
(2) تقديرات

آجال الانتفاع بالخدمات

المحتوى	الإنجازات				الأهداف
	2014	2015	2016	2017	2018
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	66	58	57	37	30

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

5- الإجراءات المصاحبة :

سن أحكام قانونية لمعاضدة مجهود الصندوق خاصة في مجال الاستخلاص ومقاومة التهرب الاجتماعي.

بطاقة عدد 2 : الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

1- البرنامج: الضمان الاجتماعي

I- التعريـــــف

1- النشاط الرئيسي :

- يتصرف الصندوق في أنظمة التغطية الاجتماعية الأساسية بالقطاع العمومي:
  - ✓ أنظـــمة التقـــاعد
  - ✓ رأس المـــال عند الوفـاة

كما يتصرف الصندوق في الجرايات المحمولة على ميزانية الدولة بعنوان الأنظمة الخصوصية.

2- مرجع الإحداث :

- القانون عدد 18 لسنة 1959 المؤرخ في 5 فيفري 1959 و قد تم تنقيحه بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي،
- القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتعلق بقانون المالية لتصرف سنة 1976 وخاصة على الفصول من 28 الى 34 منه المتعلق بتحويل الصندوق القومي للتقاعد وصندوق الحيطة الاجتماعية الى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

3- مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1890 لسنة 1989 المؤرخ في 6 ديسمبر 1989 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 3 لسنة 1975 المؤرخ في 5 جانفي 1976 المتعلق بالتنظيم الاداري والمالي للصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية،

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ الحفاظ على التوازنات المالية للصندوق،
- ❖ إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصندوق والنهوض بجودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3- أهم الأولويات والأهداف :

- ✓ تحسين التوازنات المالية للصندوق وذلك أساسا من خلال مراجعة أنظمة التقاعد في القطاع العمومي وإيجاد مصادر جديدة للتمويل،
- ✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :

- أهم الأنشطة:

  - المساهمة في استكمال مراجعة أنظمة التقاعد في القطاع العمومي والبحث عن مصادر جديدة للتمويل،
  - استكمال إرساء مشروع الحسابات الفردية،
  - تطوير النظام المعلوماتي للصندوق،
  - دعم مسار اللامركزية من خلال تدعيم المهام الموكولة الى مختلف هياكل الصندوق الجهوية والمحلية.

- المؤشرات:

التوازنات المالية للصندوق الوطني للتضامن والحيطة الاجتماعية:

نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

المحتوى	الإنجازات				الأهداف
	2014	2015	2016(1)	2017 (2)	2018(3)
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية					
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	% 111	% 112	% 99,02(**)	% 108(***)	% 121,4
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	% 111	% 112	% 99,2(**)	% 108,6(***)	% 123,3

(1) أرقام وقتية
(2) تقديرات (أرقام الميزانية)
(3) تمثل الأرقام الواردة بعنوان سنة 2018 أهداف الصناديق الاجتماعية في ظل التشريع الحالي.
(**) باعتبار الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة سنتي 2016 و2017 والبالغة على التوالي 300 م د و500 م د
(***) نسبة توازن فني

آجال الانتفاع بالخدمات (1)

المحتوى	الإنجازات				الأهداف
	2014	2015	2016	2017	2018
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (1)					
إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (1-1)	% 84	% 84	% 85,6	% 86	% 87
تصفية ملفات جرايات التقاعد (1-2)	% 97,9	% 98	% 98,2	% 98,5	% 99
تصفية ملفات جرايات الترمل (1-3)	% 94	% 91	% 97	% 95,5	% 97,5
تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (1-4)	% 94	% 91	% 97	% 97	% 97

(1)نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات
(1-1): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام
(1-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف
(1-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(1-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

بطاقة عدد 3 : الصندوق الوطني للتأمين على المرض

1- البرنامج: الضمان الإجتماعي

I- التعريـــــف

1- النشاط الرئيسي :

- إدارة نظام التأمين على المرض،
- إدارة الأنظمة القانونية لجبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل و الأمراض المهنية بالقطاعين العمومي والخاص،
- إدارة بقية الأنظمة القانونية للتأمين على المرض المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل،
- إسناد منح المرض و الوضع التي تخولها أنظمة الضمان الاجتماعي.

2- مرجع الإحداث :

- القانون عدد 71 لسنة 2004 مؤرخ في 02 أوت 2004 يتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض.
- الأمر عدد 1366 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007 يتعلق بضبط مراحل تطبيق أحكام القانون عدد 71 لسنة 2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض على مختلف أصناف المضمونين الاجتماعيين المنصوص عليهم بمختلف الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي

3- مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 321 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005 يتعلق بالتنظيم الإداري و المالي و طرق تسيير الصندوق الوطني للنامين على المرض.

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة :

- إرساء منظومة صحية متكاملة تشمل الخدمات المسداة بالقطاعين العمومي و الخاص للصحة تنبني على مبادئ التضامن وتكافؤ الحقوق.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3- أهم الأولويات والأهداف :

- ✓ تحسين التوازنات المالية للصندوق،
- ✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين،

- ✓ العمل على مزيد ترشيد النفقات الصحية بالتنسيق مع وزارة الصحة ومختلف مسدي الخدمات الصحية،
- ✓ إحكام التصرف في المنظومات العلاجية من خلال تدعيم المراقبة الطبية والادارية ووضع دليل إجراءات يوحد أساليب التعهد بالفواتير ومراقبتها والإذن بخلاصها ويؤطر حالات المصادقة الاستثنائية .

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :

- أهم الأنشطة:

- الشروع خلال الثلاثي الأول لسنة 2017 في تركيز منظومة التبادل الآلي للمعطيات مع مسدي الخدمات الصحية من خلال البدء في استعمال البطاقة الذكية للتأمين على المرض،
- وضع استراتيجية لرصد الإخلالات والحد من التجاوزات من خلال إحكام مسك مختلف السجلات المرجعية خاصة منها المتعلقة بالمضمونين الاجتماعيين ومسدي الخدمات الصحية والأدوية،
- القيام بعملية تقييم شامل لمنظومة التأمين على المرض في علاقة مع كافة المتدخلين.

- المؤشرات:

التوازنات المالية للصندوق للتأمين على المرض :

نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

المحتوى	الإنجازات				الأهداف
	2014	2015	2016(1)	2017 (2)	2018(3)
الصندوق الوطني للتأمين على المرض					
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%93,8	%94,8	%89,4	%94	%94
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%104,6	%104,7	%96,8	%104,5	%104,5

(1) أرقام وقتية
(2) تقديرات (أرقام الميزانية)
(3) تمثل الأرقام الواردة بعنوان سنة 2018 أهداف الصناديق الاجتماعية في ظل التشريع الحالي.
(**) باعتبار الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة سنتي 2016 و2017 والبالغة على التوالي 300 م د و500 م د

آجال الانتفاع بالخدمات

باليوم

المحتوى	الإنجازات				الأهداف
	2014	2015	2016	2017	2018
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)					
آجال استرجاع المصاريف (1)	24,23	31,16	21,6	21,7	21

آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية					
• خلاص أتعاب الأطباء	34,41	27,24	38,5	84,9	38,5
• خلاص الصيادلة	23,11	14,28	29,9	82,7	29.9
• خلاص المصحات الخاصة	26,39	25,72	36,2	81,6	36.2
• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	34,21	30,42	38,7	75,3	40.8
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة					
• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	11,47	12,41	12	11	11
• زرع الكلى	25,75	27,05	32	28	28
• زرع النخاع الشوكي	35,81	19	19	14	14
• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب	12 ,90	13,95	14	12	12
• تفتيت حصى الكلى	9,12	10,83	9	8	8
• السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	13,95	15,35	14	13	13
• التكفل بمصاريف الآلات الطبية	26,04	28,47	62,7	39,7	38,7
• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	13,42	13,13	10	9	9
• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	8,71	8,61	17	16	9

(1)استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل

5- الإجراءات المصاحبة :

- تدعيم المراقبة الطبية والإدارية
- مراجعة بعض النصوص التنظيمية